





حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل
في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

الوقف ووظائفه
عند النحويين والقرّاء

د. محمد خليل نصرالله فراج

قسم اللغة العربية - جامعة القاهرة

الرسالة ١٥٩

الحولية الحادية والعشرون

١٤٢١ - ١٤٢٢هـ

٢٠٠٠ - ٢٠٠١م

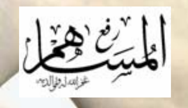


مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت

دورية علمية محكّمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية الحادية والعشرون

الرسالة التاسعة والخمسون بعد المئة

١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م



هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث
رئيسة التحرير

- **أ. د. سمير محمد حسين**

  (قسم الإعلام).

- **د. عبدالرضا علي أسيري**

  (قسم العلوم السياسية).

- **د. عثمان حمود الخضر**

  (قسم علم النفس).

- **د. فهد عبدالرحمن الناصر**

  (قسم الاجتماع).

- **د. فيصل عبدالله الكندري**

  (قسم التاريخ).

- **د. ليلى حكمت المالح**

  (قسم اللغة الإنكليزية وآدابها).

- **أ. د. محمود سليمان ياقوت**

  (قسم اللغة العربية وآدابها).

- **أ. د. ميشيل حنا متياس**

  (قسم الفلسفة).



الهيئة الاستشارية

قواعد النشر في

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

١ – حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية دورية علمية محكمة تنشر مجموعة من الرسائل في الموضوعات المندرجة تحت اختصاص الأقسام العلمية بكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية.

٢ – تنشر الحوليات البحوث والدراسات الأصيلة باللغتين العربية والإنجليزية، على ألا تتجاوز صفحات أي بحث ١٥٠ صفحة ولا يقل عن ٤٠ صفحة.

٣ – تقدم البحوث مطبوعة على مسافتين من ثلاث نسخ على ورق مقاس ٢١ × ٢٩سم (A4) وعلى وجه واحد فقط وترقم جميع الصفحات بما في ذلك الجداول والصور التوضيحية، ويراعى التصحيح الدقيق للمطبوع في النسخ جميعها.

٤ – يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود ٢٠٠ «مئتي» كلمة يتصدر البحث.

٥ – ترسم الخرائط والأشكال والرسوم بالحبر الصيني على ورق «شفاف» لتكون صالحة للطباعة. أما الصور الفوتوغرافية فتطبع على ورق لماع، وإذا كانت ملونة فلا بد من تقديم الشريحة الأصلية.

٦ – يراعى وضع خطوط متعرجة تحت العناوين الجانبية، والألفاظ والعبارات التي يراد طبعها ببنط ثقيل.

٧ – تكتب في قائمة المصادر التفاصيل المتعلقة بكل مصنف من حيث اسم المؤلف كاملاً مبتدأ باللقب أو الاسم الأخير، وعنوان المصنف تحت خط متعرج وذكر الأجزاء أو المجلدات واسم المحقق أو المترجم ورقم الطبعة، ومكان النشر ثم اسم المطبعة أو دار النشر، ثم سنة النشر، ويتبع في قائمة المصادر النظام الآتي:

- الطبري، أو جعفر محمد بن جرير.
- تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، مصر، دار المعارف، د.ت.
- جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق محمد محمود شاكر، ط٢، دار المعارف بمصر. د.ت.



- الشايب، أحمد، تاريخ النقائض في الشعر العربي، ط٣، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٦.

٨ - تثبت الهوامش على النحو التالي:

يذكر لقب المؤلف ثم الجزء ثم رقم الصفحة، وإذا كان للمؤلف أكثر من مصنف في البحث فيذكر لقب المؤلف ثم عنوان المصنف، ثم يليه الجزء، ثم رقم الصفحة، ويتبع في الحواشي النظام الآتي:

- الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج٣، ص ٩١.
- الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، ج٢، ص١٢٠.
- الشايب، ص ٤٠.

٩ - توضع أرقام التوثيق بين قوسين وترتب متسلسلة حتى نهاية البحث، فإذا انتهت أرقام التوثيق في الصفحة الأولى عند الرقم (٦) يبدأ التوثيق في الصفحة الثانية بالرقم (٧) وهكذا.

١٠ - أصول البحوث التي تصل للحوليات لا ترد ولا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.

١١ - لا تقبل الحوليات البحوث التي سبق نشرها، كما لا يجوز نشر البحوث في مجلات علمية أخرى بعد إقرار نشرها في الحوليات إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس تحرير الحوليات.

١٢ - تمنح إدارة الحوليات لمؤلف كل بحث منشور ثلاثين نسخة مجانية من بحثه.

١٣ - ترسل البحوث وجميع المراسلات الخاصة بالحوليات إلى:

رئيسة تحرير حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية
ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية
رمز بريدي: 72452
الكويت

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyat Kulliyyat al-adab
http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/AFA/
E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



الرسالة: ١٥٩

الوقف ووظائفه
عند النحويين والقرّاء

د. محمد خليل نصرالله فراج
قسم اللغة العربية – جامعة القاهرة

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية – الحولية الحادية والعشرون – ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م

المؤلف:

د. محمد خليل نصرالله فراج

- دكتوراه في الآداب - جامعة القاهرة، ١٩٩٠.
- مدرس بقسم اللغة العربية - بكلية الآداب - جامعة القاهرة - بني سويف.

المؤلفات:

- بحوث

- من قضايا الفتحة والألف في اللغة العربية، مجلة جامعة محمد ابن سعود الإسلامية، العدد ١٥ (شعبان ١٤١٦هـ).
- مناهج النحو في مراحل التعليم العام، مجلة جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، العدد ٣٢ (١٤١٩هـ).
- المناهج الجامعية بين الواقع وآمال المستقبل، ١٤١٨هـ (قيد النشر).

- كتب

- مدخل في النحو العربي، ١٩٩٣.
- الوادي الجديد أو الواحات... التاريخ والرجال، القاهرة: مطبعة الوادي، ١٩٩٨.
- ابن القاصح وكتابه قرة العين: تحقيق ودراسة، ١٩٩٨.

محتوى البحث

الملخص

لهذا البحث كما يتضح من عنوانه – الوقف ووظائفه عند النحويين والقرّاء – جانبان، يستمد منهما مادته، وتتكون مصادره، أمّا الجانب الأول؛ فهو نظري يرجع إلى جهود النحويين وآرائهم، وأمّا الجانب الآخر؛ فهو تطبيقي، يعتمد على القراءات القرآنية وأداء القرّاء، وعلى هذين الرافدين الكبيرين يقوم البحث.

وقد حاولت هذه الدراسة أن تعرّف بالوقف في إيجاز، وتبين أهميته، وموقف العلماء منه، والأسباب التي تدعو إليه، ثم تشير إلى أنواعه، ومراتبه، والأوجه التي يمكن الوقف عليها عند النحويين والقرّاء، وما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، ثم تنتهي بدراسة موجزة لبعض الوظائف النحوية والدلالية التي يؤديها الوقف في لغتنا الجميلة.. لغة الكتاب العزيز.

* * *

تقديم

لهذا البحث كما يتضح من عنوانه جانبان كبيران، يستمد منهما مادته ومصادره: نظري يرجع إلى آراء النحويين وجهودهم، وتطبيقي يعتمد على القراءات القرآنية وأداء القرّاء.

ومن خلال هذين الرافدين العظيمين؛ تحاول هذه الدراسة أن تعرّف بالوقف، وتبين أهميته، والأسباب التي تدعو إليه، ثم تذكر أهم أنواعه، ومراتبه، والأوجه التي يمكن الوقف عليها عند النحويين والقرّاء، وما اتفقوا عليه، وما اختلفوا فيه، ثم تنتهي ببيان لبعض الوظائف النحوية والدلالية التي يؤديها الوقف في لغة الكتاب العزيز.

ولا شك أن الطرح المزدوج يفتح مجالات كبيرة وواسعة أمام الباحث اللغوي ليعيش مع التراث العربي والإسلامي، ويعود إلى منابعه الأصيلة، يستفيد مما تزخر به من إبداعات وإمكانات، مما قد يؤدي إلى كشف جوانب أخرى متعددة، تثري البحث بوجه عام، وتعمق من تأصيل المسائل، وتقوي من أسباب التواصل بينها، وتزيد من وشائج القربى بين العلوم العربية والإسلامية المختلفة.

وإذا كان النحو والقراءات يمثلان معالم بارزة في تاريخ البحث العربي والإسلامي، وأنهما ساهما بنصيب كبير في سد فراغ في المكتبة العربية والإسلامية من جوانب مختلفة ومتعددة؛ فإن هذا البحث يكتفي بالتركيز على نواح وجوانب معينة يرى أنها تقدم في النهاية بعض النتائج البناءة والمرضية لتحقيق الهدف الذي يرمي إليه.

ومن منطلق هذا التصور؛ فسوف يقوم البحث على النحو التالي:

- المقدمة: وتشمل موضوع البحث، وأهميته، ومنهجه.
- التمهيد: ويشمل التعريف بالوقف، وأسبابه، وموقف العلماء منه، وأقسامه، ومراتبه، ومحله، وأوجهه، والمعاني التي تؤديها تلك الأوجه.
- أوجه الوقف على الصحيح – ساكنا أو متحركا.
- أوجه الوقف على المعتل، وما يلحق به.
- أوجه الوقف على الفواصل والقوافي.
- بعض الوظائف النحوية والدلالية للوقف.
- الخاتمة، وفيها أهم النتائج.

التمهيد

للوقف وجه ومحلّ، وجه يراعيه القارئ أو المتحدث، وترتضيه اللغة، ومحلّ يحسن معه انفصال الكلام، ويتبين به المعنى، وللكلمة الموقوف عليها حالة قبل الوقف تكون - في الغالب - مغايرة لحالتها بعده، ولذلك فإنه يجب على المتحدث أو القارئ أن يكون على دراية بأمرين:

أولهما: المواضع التي يحسن الوقف عندها، والتي تعرف بمحل الوقف.

وثانيهما: الكيفية التي يوقف بها، والتي تسمى: أوجه الوقف أو بدائله.

أما معرفة الأمر الأول؛ فإنها تؤدي إلى انتظام الكلام، وحسن تقسيمه، ووضوح معناه، وسرعة فهمه، وقوة تأثيره، وأين يحسن فيه الاتصال أو الانفصال، وأين يقبح ذلك.

وأما معرفة الأمر الثاني؛ فإنها تضع بين يدي المتحدث أو القارئ الأوجه أو البدائل التي يمكن أن يقف بها، ويُخْرِجَ كلامه عليها، ليكون متجانساً في لفظه، ومسايراً للانفعالات التي يقتضيها السياق، وليكون أخف وأيسر عند الوقف؛ لأن الوقف موضع استراحة، وعند الاستراحة يلزم التخفيف.

وللوقف بعد ذلك وظيفة؛ وظيفة في اللفظ ووظيفة في المعنى، وكلا الجانبين مرتبط بالآخر ارتباطا وثيقا، يوجد بوجوده، ويذهب بذهابه؛ فلا يتصور وجود معنى ولا مبنى له، كما أنه لا قيمة لمبنى ولا معنى أو فائدة له.

ومعرفة وظيفة الوقف في اللفظ والمعنى تعين على فهم النص، وتبين وجوه مراميه، كما تعين على إقامة المبنى إقامة صحيحة متماسكة.

* * *

تعريف الوقف

جاء في الصحاح: «وَقَفَت الدابةُ تقف وقوفا، ووقفتُها أنا وَقْفا، يتعدى، ولا يتعدى... ووَقَفْتُ الدارَ للمساكين وقفا»[١].

وفي أساس البلاغة: «وقف القارئ على الكلمة وقوفاً، ووقف الكلمة وقفا، ووقَّفْت القارئ: علمته مواضع الوقوف»[٢].

وفي اللسان: «وقف بالمكان وقفا ووقوفا، فهو واقف، ويقال: وَقَفَت الدابة تقف وقوفا، ووقَفْتُها أنا وقفاً... والوقف مصدر قولك: وَقَفْتُ الدابة، ووقفتُ الكلمة وقفا... فإذا كان لازما قلت: وقفتُ وقوفا»[٣].

ومما سبق يتبين أن أكثر أهل اللغة على أن الوقف مصدر للفعل (وقف) إذا كان متعدياً، أما اللازم فمصدره: الوقوف.

وأما في الاصطلاح النحوي؛ فإن الوقف كما عرفه ابن الحاجب هو: «قطع الكلمة عما بعدها»[٤]، غير أن الرضي قد استدرك على هذا التعريف بأنه يوهم أن الوقف لا يكون على كلمة إلا وبعدها شيء، وذلك بسبب قوله: «عما بعدها»، ورأى أن الأعمّ أن يكون هو: «السكوت على آخر الكلمة اختيارا لجعلها آخر الكلام»[٥]، وقريباً من ذلك عرفه أبو حيان، فقال هو: «قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة»[٦].

وأما في اصطلاح القرّاء؛ فإنه يعني: «قطع الصوت على الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنيَّة استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله»[٧].

فإذا قطع الصوت دون تنفس يسمى: السكت، وإذا قطع دون أن تكون هناك نية لاستئناف القراءة يسمى: القطع، وبذلك يختلف عن السكت في جواز التنفس معه، ويختلف عن القطع في أن القراءة معه منويّة، ومع القطع منتهية[٨].

ومن العلماء من يرى أن المصطلحات الثلاثة لا تستعمل بهذه المعاني إلا مقيدة، فإذا لم تقيد فإن الوقف يشملها جميعا[٩]، جاء في (منار الهدى): «والوقف والسكت والقطع بمعنى، وقيل: القطع عبارة عن قطع القراءة رأسا، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس»[١٠].

ومنهم من عرفه بأنه: «قطع الكلمة عما بعدها»، مثل تعريف النحاة[١١] وذهب الشيخ زكريا الأنصاري إلى أن الوقف يطلق على معنيين، هما:

- القطع الذي يسكت القارئ عنده.
- والمواضع التي نص عليها القراء، فكل موضع منها يسمى وقفا، وإن لم يقف القارئ عنده[١٢].

أسباب الوقف

يضطر كل متحدث أو قارئ للتوقف في أثناء عملية الكلام لأسباب كثيرة، منها ما يرجع إلى الطبيعة البشرية، ومنها ما يرجع إلى طبيعة اللغة التي يتحدث بها، ومنها ما يقتضيه الموقف الذي يمر به.

أما الأسباب التي ترجع إلى الطبيعة البشرية، فأهمها:

١ - حاجة المتحدث أو القارئ إلى التزود من الهواء.

٢ - الاستراحة في أثناء عملية الكلام، وعدم إمكانية الاستمرار دون استراحة.

٣ - عروض ما يمنع من مواصلة الكلام كالعطاس أو التثاؤب، أو النسيان، أو نحوه.

وأما الأسباب التي ترجع إلى طبيعة اللغة؛ فمنها:

١ - إظهار الفواصل بين الألفاظ، والتراكيب، والجمل.

٢ - إبراز معان معينة يريدها المتحدث، أو يريد أن يؤكدها.

٣ - إظهار العواطف المختلفة والانفعالات الخاصة.

وأما الأسباب التي يقتضيها الموقف؛ فمنها:

١ - عطف الروايات المختلفة للنص الواحد، وبالذات عند الجمع بين القراءات القرآنية.

٢ - الاختبارات، حيث يطلب إلى القارئ أن يقف على موضع معين لمعرفة مدى درايته بالأوجه الجائزة في الوقف عليه، ولبيان المفصول من الموصول، والثابت من المحذوف، ونحو ذلك.

٣ - تمام الغرض من الكلام، أو تمام النظم في الشعر، أو تمام السجع في النثر(١٣).

موقف العلماء منه

حث كثير من العلماء على تعلم الوقف، وصرف الهمة إليه وجعله بعضهم من الواجبات التي أجمع عليها السلف، وتواترت بها الأخبار عند قراءة القرآن الكريم، فقد روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب – رضي الله عنه – قوله: «الترتيل تجويد الحروف، ومعرفة الوقوف»[١٤]، وعن عبدالله بن عمر – رضي الله عنهما – أنه قال: «لقد عشنا برهة من دهرنا وإن أحدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها، وحرامها، وما ينبغي أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما آمِرُه، ولا زاجِرُه، ولا ما ينبغي أن يوقف عنده منه»[١٥].

وقد علق ابن الجزري على هذين الأثرين بأن في أولهما دليلاً على وجوب تعلم الوقف ومعرفته، وفي ثانيهما برهاناً على أن تعلمه إجماع من الصحابة – رضي الله عنهم –[١٦]، ثم أردف ذلك بقوله: «وصح – بل تواتر – عندنا تعلمه، والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع إمام أهل المدينة، الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه نافع بن أبي نعيم، وأبي عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي، وعاصم بن أبي النجود، وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة[١٧].

ولأهمية الوقف أفرده كثير من العلماء بالتأليف والتصنيف، منهم: أبو جعفر النحاس، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو القاسم الزجاجي، وأبو عمرو الداني، والحسن ابن علي العماني، ومحمد بن طيفور الجاوندي، ومحمد بن محمد الجزري، وزكريا الأنصاري، وأحمد بن عبدالكريم الأشموني، وغيرهم كثيرون[١٨].

ومن يتتبع كتب المتقدمين من النحويين والقراء، لا يكاد يجد كتابا يخلو من الحديث عن الوقف، إلا أن النحويين قد قصروا اهتمامهم في البحث عن الوقف على أواخر الكلم، والأوجه التي تجوز فيه، والتي لا تجوز[١٩]، على حين ذهب علماء القراءات وأهل الأداء إلى أبعد من ذلك بكثير فأفردوه بمصنفات خاصة، وقسموه أنواعا، ومراتب، وتتبعوه في القرآن الكريم من أوله إلى آخره، وبحثوا علاقته الوطيدة بالإعراب والمعنى، وعلاقته بمرسوم المصاحف العثمانية، ووضعوا له علامات خاصة، وغير ذلك كثير مما يراه المتأمل[٢٠].



أقسام الوقف ومراتبه

ذكر النحويون للوقف خمسة أنواع هي: اختياري، ويسمى وقف الاستراحة، أو التمام، واستثباتي (أي: اختباري)، وإنكاري، وتذكاري، وترنمي[٢١].

أما علماء القراءات، فقد اختلفوا فيه اختلافا بينا، فمنهم من جعله قسمين: تام وقبيح، ومنهم من جعله ثلاثة: تام، وجائز، وقبيح، ومنهم من جعله أربعة: تام مختار، وكاف جائز، وصالح مفهوم، وقبيح متروك، ومنهم من جعله خمسة أنواع هي: لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز بوجه، ومرخص ضرورة، ومنهم من جعله ثمانية أنواع: التام، والحسن، والكافي، والصالح، والمفهوم، والجائز، والبيان، أو هي: التام والشبيه به، والناقص والشبيه به، والحسن والشبيه به، والقبيح والشبيه به، ونحو ذلك من التقسيمات[٢٢].

ويرى ابن الجزري أن أكثر ما ذكروا له من تقسيمات غير منضبط، ولا منحصر، وإنما هو قسمان: اختياري، واضطراري، يقول: «أكثر ما ذكر الناس من ذلك غير منضبط، ولا منحصر، وأقرب ما يقال في تقسيمه أنه قسمان: اختياري، واضطراري»[٢٣].

وأكثر أهل الأداء يفضلون هذا التقسيم ويرجحونه على غيره، ولكنهم يضيفون قسمين آخرين تدعو الحاجة إليهما أحيانا، وهما: الاختياري، والانتظاري، فتصبح الأقسام أربعة هي:[٢٤]

- **اختياري**، بالياء المثناة، وهو ما يقصد لذاته اختياراً من غير عروض سبب يحمل عليه.
- **اضطراري**: وهو الذي يعرض للقارئ لحاجة ليست في اختياره، كالنسيان، والعطاس، وانقطاع النفس، ونحوه، فيقف على أي كلمة شاء.
- **اختباري**، بالباء الموحدة، وهو ما يقصد للامتحان، والتعليم، لبيان المقطوع من الموصول، والثابت من المحذوف، ونحو ذلك.
- **انتظاري**، وهو ما يلجأ إليه القارئ للجمع بين الروايات المتعددة للنص الواحد، فيقف على الكلمة ليعطف عليها وجهاً آخر، كما في القراءات القرآنية.



وأهم هذه الأقسام هو الأول، وهو المقصود عند الإطلاق، وقد عني به علماء القراءات عناية كبيرة، وأكثروا من التأليف فيه، وقسموه من حيث اللفظ والمعنى إلى مراتب، تختلف في عددها ونوعها، وأقربها ما ذكره ابن الجزري في أنها أربع هي:(٢٥)

- **تام مختار**، لتمام الكلام وعدم تعلقه بما بعده لفظاً أو معنى.
- **كاف جائز**، لتمام الكلام في ذاته، ولكن بقي له تعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.
- **حسن مفهوم**، لتمام الكلام في ذاته، ولكن له تعلق بما بعده في اللفظ والمعنى.
- **قبيح ممنوع**، لعدم تمام الكلام في لفظه ومعناه.

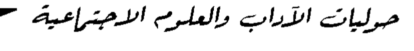
محل الوقف:

قسم الصرفيون الكلم ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، ثم قسموا الاسم والفعل أقساما متعددة، منها ما يرجع إلى النوع، ومنها ما يرجع إلى العدد، ومنها ما يرجع إلى الصحة والاعتلال، إلى غير ذلك من التقسيمات مما هو معروف ومشهور.

وطبقاً للمعاني التي تتعلق بهذه التقسيمات، والوظائف التي تؤديها، فإن آخر الكلمة الموقوف عليها يأخذ صوراً مختلفة، وأشكالاً متعددة، تتأثر بالجوانب الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية المختلفة، وتتضافر معها لأداء وظائف معينة، وتلك الصور والأشكال هي التي تمثل أواخر الكلمات، وهي التي تمثل محل الوقف أو موضعه، وإن لم يقف القارئ عندها، وذلك هو معنى قولهم: الوقف على أواخر الكلم، أو الحروف التي يوقف عليها(٢٦).

وعلى الرغم من أن جميع الكلم يصلح للوقف عليه إلا أنهم يرون أن هناك مواضع لا يجوز الوقف عليها، لأنها لا تستقل بمعنى، ولا تفي بمقصود؛ فمثلاً لا يجوز الوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا الفعل دون الفاعل، ولا المبتدأ دون الخبر وغير ذلك(٢٧).

وقد وضح ابن الجزري ذلك بأنهم لا يريدون أنه لا يوقف عليها البتة، وإنما الأصل أنه حيث يضطر القارئ للوقف يقف، وذلك بلا خلاف عند الجميع، ولكن الذي يريدون أنه لا يبتدأ بما بعده، وإنما يعود القارئ إلى ما قبل وقفه، فيبتدئ





به[٢٨]، وعلى هذا، فإنه يصبح للمحل أو للكلمة الموقوف عليها من حيث الشكل صور مختلفة، أهمها:

- قد تكون الكلمة الموقوف عليها صحيحة الآخر أو معتلة، والصحيحة تكون سالمة من الهمز والتضعيف، مثل: أرض، أو مهموزة مثل: جزء أو مضعفة مثل: يصدّ، وتكون المعتلة بالألف مثل: عصا، أو بالواو مثل: يدعو، أو بالياء مثل: يبغي.
- وقد تكون الكلمة محذوفة الآخر، مثل: قاض، وداع، وجعف[٢٩]، أو تامة مثل: القاضي، والداعي، وجعفر.
- وقد تكون مذكرة مثل: رجل وخالد، أو مختومة بعلامة تأنيث مثل: فاطمة، وحمزة، وكبرى، وحسناء.
- وقد يكون ما قبل آخرها صحيحاً، مثل: عالم، أو حرف مد ولين مثل: عالمين، أو لين مثل: قوم.
- وقد تكون مفصولة عن غيرها مثل: (أن لا)، وقد تكون موصولة مثل: (ألّا).
- وقد تكون من حرف، مثل: (عِ)، و(قِ) في قولهم: عِ الدرس، وقِ نفسك الخطر، من وعى، ووقى، أو حرفين مثل: ما، ولم، أو أكثر مثل: الحمد والإحسان.
- وقد تكون بها زيادة في الرسم دون اللفظ مثل الألف في (قالوا)، أو زيادة في اللفظ دون الرسم، مثل الألف في (ذلك).
- وقد تكون الكلمة معربة مثل: مسجد ومساجد، أو مبنية مثل: هؤلاء، و(يا مالك).
- وقد تكون ساكنة مثل: كم، وليكتب، أو متحركة بإحدى الحركات الثلاث، وقد تكون الحركة أصلية للإعراب أو البناء، كما قد تكون عارضة بسبب النقل، أو التقاء الساكنين، وقد تكون منونة أو ممنوعة من التنوين، ونحو ذلك.
- ولكل حالة من هذه الحالات صورة أو أكثر حال الوقف تختلف عنها قبله، وذلك ما يطلق عليه أوجه الوقف أو بدائله.



أوجه الوقف ومعانيها وطريقة بيانها

- ذهب الرضي إلى أن المقصود بأوجه الوقف هو: «أنواع الأحكام التي يوجبها الوقف.. والحكم هو ما يوجبه الشيء»(٣٠)، وذهب أبو حيان إلى أن المقصود هو التغييرات التي تقع في الحركة أو في الكلمة(٣١).

وللعلماء في بيان هذه الأوجه ثلاث طرق، هي:

١ - ذكر حالة الكلمة قبل الوقف، ثم بيان الأوجه التي تجوز فيها، فيقال مثلاً: الوقف على الهمز، أو الوقف على الراء، ثم تذكر الأوجه التي يوقف بها في كل حالة، وشروط ذلك، وما يجوز فيه، وما لا يجوز(٣٢).

٢ - ذكر الوجه الموقوف به، ثم بيان حالات الكلمة التي ترد على هذا الوجه، فيقال مثلا: الوقف بالإسكان، أو بالروم، أو بالإشمام، أو نحو ذلك(٣٣).

٣ - الجمع بين الأمرين معا، فيقال مثلا: الإسكان المجرد في المتحرك، أو الإشمام في المضموم، أو إبدال الألف في المنصوب المنون، ونحو ذلك(٣٤).

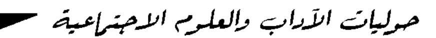
وقد اختلف العلماء من النحويين والقراء في عدد هذه الأوجه، فذهب الزجاجي إلى أنها سبعة هي: السكون الخالص، والسكون مع التعويض، والتعويض فقط، والروم، والإشمام، والاتباع والتثقيل(٣٥).

وذهب الزمخشري إلى أن في الوقف أربع لغات هي: الإسكان الصريح، والإشمام، والروم، والتضعيف، ولكنه بعد أن ذكر هذه الأوجه أخذ يبين أوجهاً أخرى، فذكر الإبدال، والنقل، والإثبات، والحذف، والقلب، والإلحاق(٣٦).

وقد علق ابن الحاجب على ذلك بأنه كان ينبغي ألا يقتصر على هذه اللغات الأربع لأنه لا وجه لهذا التخصيص، وقد ذكر أوجهاً أخرى(٣٧).

ويرى ابن الحاجب أنّ أوجه الوقف مختلفة في الحسن والمحل، فبعضها أحسن من بعض ثم ذكر لها اثني عشر وجها هي: الإسكان المجرد، والروم، والإشمام، والإبدال، والقلب، والنقل، والزيادة، والإلحاق، والحذف، والإثبات، والتضعيف، والإتباع(٣٨).

وذهب أبو حيان في تقسيم أوجه الوقف مذهبا مختلفا، فجعلها قسمين:





- ما يقع في الحركة، وهو ثلاثة: الحذف، والروم، والإشمام، ويعني بالحذف: حذف الحركة، أي: السكون المحض.
- وما يقع في الكلمة، وهو نوعان: نوع بالزيادة، وهو وجهان: التضعيف، والإلحاق، ونوع بالنقص، وهو ثلاثة أوجه هي: حذف حرف العلة، وقلب آخر الكلمة إلى حرف علة، وإبدال حرف صحيح من آخر الكلمة[٣٩].

وذكر الأزهري أن الوقف عند كثير من النحاة ينحصر في سبعة أوجه يجمعها البيت التالي:

نقل، وحذف، وإسكان، ويتبعها الـ تضعيف، والروم، والإشمام، والبدل

ولكن بعضهم يضيف أوجهاً أخرى كالإثبات، والإلحاق، وبعضهم قد فصل أوجهاً أخرى، فصارت أكثر من ذلك[٤٠].

وإلى أكثر هذه الأوجه أشار سيبويه، وعنون لها على طريقته الخاصة، فيقول مثلا: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك، لكراهيتهم التقاء الساكنين»، وهكذا أكثر عناوينه، غير أنه في باب الساكن هذا يذكر وجها من الوقف لم يذكره النحاة من بعده، وهو القلقلة[٤١].

يتحصل مما سبق أن للوقف عند النحاة ثلاثة عشر وجهاً، هي: الإسكان، والروم، والإشمام، والنقل أو التحويل، والتضعيف أو التثقيل، والإبدال أو التعويض، والحذف، والإثبات، والزيادة، والإلحاق، والقلب، والإتباع، والقلقلة.

أما بالنسبة لعلماء القراءات، فأوجه الوقف عندهم قسمان: قسم يتعلق بأواخر الكلم، وقسم يتعلق بمرسوم المصاحف[٤٢].

وأوجه الوقف بالنسبة للقسم الأول عند أئمة القراءة كما حصرها ابن الجزري تسعة، هي: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق[٤٣].

وأما بالنسبة للقسم الثاني، فهي خمسة، وهي: الإبدال، والإثبات، والحذف، والوصل، والقطع[٤٤].

ومن مجموع القسمين بعد حذف المكرر تصبح الأوجه أحد عشر وجهاً هي:



الإسكان، والروم، والإشمام، والإبدال، والنقل، والإدغام، والحذف، والإثبات، والإلحاق، والوصل، والقطع.

وفيما يلي تعريف موجز لهذه الوجوه[٤٥]:

الإسكان:

وهو تفريغ الحرف من الحركات الثلاث: الضمة، والفتحة، والكسرة.

الروم:

وهو النطق ببعض الحركة، أو تضعيفها حتى يذهب معظمها[٤٦].

الإشمام:

وهو الإشارة إلى الضمة المحذوفة بضم الشفتين من غير تصويت[٤٧].

الإبدال:

هو إبدال الحرف الموقوف عليه حرفاً آخر، فتاء التأنيث تبدل هاء، والتنوين حال النصب يبدل ألفاً، والهمزة تبدل حرف علة.

النقل:

هو نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ساكن قبله، كأن تنقل كسرة الراء في قولنا (بالصبر) إلى الياء قبلها.

الإدغام:

هو النطق بساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، أو: اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني.

الحذف:

هو حذف حرف ثابت في الرسم أو في اللفظ: مثل: حذف النون من (كأين) عند الوقف عليها لتصبح (كأي)[٤٨].

الإثبات:

هو إثبات حرف محذوف من الكلمة – رسما أو لفظا – عند الوقف مثل: ياء داع وهاد لتصبح: داعي، وهادي[٤٩].



الإلحاق:

هو إلحاق زيادة بآخر الكلمة عند الوقف عليها، مثل هاء السكت في نحو: هو، وهي، فتصبحان: هوه، وهيه، وبعضهم يسميه: الزيادة.

الوصل:

هو وصل ما قطع رسماً، واعتباره كلمة واحدة، مثل (أياما) في قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾(٥٠) فهي مكونة من كلمتين هما: (أيا)، و(ما)، وقد أجاز الوقف عليها كلمتين حمزة والكسائي، ورويس، وأجاز غيرهم من القراء الوقف عليها كلمة واحدة(٥١).

القطع:

هو قطع ما وصل رسماً، واعتباره كلمتين أو أكثر، لا كلمة واحدة، مثل: (ويكأنه) في قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾(٥٢)، فقد أجاز أبو عمرو الوقف على (ويك)، والكسائي على (وي)، فصارت كلمتين، ووقف باقي القراء على أنها كلمة واحدة، لا يوقف إلا على آخرها(٥٣).

الوقف على الصحيح الساكن

ينقسم الساكن قسمين: مبني في نحو: كم، ومن، ومعرب مجزوم في نحو (فليكتب)، ولا يجوز الحذف في القسمين في وصل الكلام أو فصله، ويوقف عليهما عند النحاة بوجه واحد، هو: الإسكان المحض، يقول الرضي: «إن كان آخر الكلمة ساكناً فقد كفيت مؤونة الإسكان، نحو: كم، ومن، ولا يكون معه وجه من وجوه الوقف، بل تقف بالسكون فقط»(٥٤).

ويقول السيوطي: «إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدرج... سواء كان مبنياً أو معرباً»(٥٥).

ولم يذكر النحاة في الوقف على الساكن غير ذلك، إلا أن سيبويه، وهو يتحدث عما أسماه: (الحروف المشربة) أشار إلى وجهين آخرين، يقول: «واعلم أن من الحروف حروفاً مشربة، ضغطت من مواضعها، فإذا وقفت خرج معها من الفم صويت، ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة»(٥٦).

وفي موضع آخر؛ يذكر أن هناك حروفاً تشرب عند الوقف عليها صوتاً يشبه النفخة، هي: الحروف المهموسة(٥٧) يضاف إليها الذال، والزاي، والضاد، والظاء، يقول: «وأما الحروف المهموسة؛ فكلها تقف عندها مع نفخ»، ويقول: «وإذا وقفت في المهموس والأربعة – السابقة – قلت: أفرش، وأحبس، فمددت، وسمعت النفخ... ولا يكون شيء من هذه الأشياء في الوصل»(٥٨).

ويفهم من كلام سيبويه أن هناك فرقاً بين القلقة والنفخ، فالقلقلة صويت يقوم به المتحدث اختياراً، عندما يضغط الحروف من مواضعها، أما النفخ؛ فلا يكون مقصوداً من المتحدث، وإنما تفرضه طبيعة الأصوات التي يحدث معها، وبذلك فإن القلقلة تعد وجهاً من أوجه الوقف، وأما النفخ فلا يعد وجهاً.

ولا تختلف مذاهب القراء وآراء علماء القراءات عن موقف النحاة، فالوقف عندهم بالسكون المحض، ولا يجوز معه وجه آخر من روم أو إشمام، لأنهما لبيان الحركة، والساكن لا حركة فيه.



فإذا كان الساكن حرفاً من حروف القلقلة، فإنهم يقفون عليه بها، وهم أشد اعتناء بذلك من غيرهم، ويجوز فيها تحريك الحرف إلى الفتح قليلاً، والأرجح إلى الحركة السابقة عليها(٥٩)، وذهب ابن الجزري إلى أن القلقلة ليست حركة، وإنما هي شدة في الصوت(٦٠)، ولا تختص بالوقف، وإنما تجوز في الوصل أيضاً، ولكنها في الوقف أقوى وأبين، يقول:

وبـيـنـن مـقـلـقـلا إن سـكـنـا وإن يكن في الوقف كان أبينا(٦١)

وقد حدد بعض العلماء للقلقلة ثلاث مراتب، وذكر بعضهم أربعا، أقواها عند الوقف على المشدد، يليه عند الوقف على الساكن، ثم عند الساكن الموصول، ثم عند المحرك منها؛ لأنها لا تنفك عن القلقلة حتى عند تحركها وإن لم يظهر ذلك(٦٢).

وذهب بعض المتأخرين إلى تخصيص القلقلة بالوقف تمسكا بظاهر عبارات المتقدمين من الأئمة، ورد ذلك ابن الجزري، وذهب إلى أنها كما تكون في الوقف تكون في الوصل، غير أنها في الوقف أقوى وأبين، ولكن لما كان المتقدمون يطلقون على السكون: الوقف، اشتبه ذلك على بعض المتأخرين، فظنوا أنها لا تجوز إلا في الوقف، وقوى ذلك لديهم أمران:

- أن القلقلة في الوقف أبين وأقوى.
- وحسبانهم أنها حركة، وهي شدة في الصوت كما قال الخليل(٦٣).

وإن كان الساكن الموقوف عليه مسبوقاً بحرف من حروف المد واللين؛ فإن القراء يلتزمون مده مداً مشبعاً بمقدار ست حركات، ولذلك يسمى المد اللازم، ويقال له: مد العدل، يقول ابن الجزري: «لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلا ما ذكره أبو الفخر الجاجاني»(٦٤).

وخلاصة رأي (أبي الفخر) أن المحققين من القراء يشبعون المد اللازم وغيرهم يمكنونه من غير إشباع(٦٥).

وإذا كان الساكن المسبوق بحرف المد من أحرف القلقلة، نحو الدال من (ص) في قوله تعالى: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾(٦٦) فإنهم يقفون عليه بالمد والقلقلة على النحو الذي سبق فيهما ويلحق بالساكن المتحرك العارض بسبب النقل أو التقاء



الساكنين، لأنه ساكن في الأصل، وسيأتي بيانه عند الوقف على المتحرك بإذن الله تعالى.

ونخلص مما سبق إلى أن لهم في الوقف على الساكن وما يلحق به الأوجه التالية:

١ - السكون المحض، وهو جائز في كل ساكن عند النحاة، أما عند القراء فإذا لم يكن الساكن مسبوقاً بحرف مد أو حرف من أحرف القلقلة.

٢ - السكون مع المد وذلك إذا كان الساكن مسبوقاً بحرف مد، ولم يكن من أحرف القلقلة على اختلاف في درجات المد كما مضى.

٣ - الوقف بالقلقلة إذا كان الساكن الموقوف عليه من حروف القلقلة ولم يسبقه مد.

٤ - القلقلة والمد إذا كان الساكن من أحرف القلقلة، وسبقه حرف مد.

الوقف على المتحرك

تنقسم الحركة إلى أصلية وعارضة، والأصلية نوعان: حركة إعراب يجلبها العامل وتتغير بتغيره، وحركة بناء لازمة، لا تتغير بتغير العوامل، والعارضة ثلاثة أنواع: عارضة بسبب النقل، وعارضة بسبب التقاء الساكنين، وعارضة بسبب الإدغام، فالتي بسبب النقل مثل كسرة الراء المنقولة من الهمزة التي بعدها في قراءة ورش لقوله تعالى: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الأَبْتَرُ﴾[٦٧]، فالراء في الأصل ساكنة، ولكن نقل إليها حركة همزة القطع فكسرت ووصلت الهمزة[٦٨].

وأما العارضة بسبب التقاء الساكنين فنحو كسرة الهمزة في لفظ (يشأ) من قوله تعالى: ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ﴾[٦٩]، وفتحة النون من لفظ (من) في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾[٧٠] وضمه التاء من لفظ (قالت) في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱخْرُجْ عَلَيْهِنَّ﴾[٧١] في قراءة من يقرأ بضم التاء[٧٢]، وأما العارض بسبب الإدغام فنحو إسكان ميم (الرحيم) عند إدغامها في ميم (ملك) من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝ مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ ۝﴾[٧٣] في قراءة أبي عمرو ويعقوب بإدغام الميمين[٧٤].

وللنحويين في الوقف على المتحرك بوجه عام ما لم يكن همزة، أو تاء تأنيث أو منوناً ستة أوجه هي: **السكون المحض، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، والاتباع**[٧٥].

* السكون المجرد أو المحض:

ويجوز في كل متحرك غير منون، سواء كانت الحركة فيه أصلية أو عارضة، للإعراب أو للبناء، وهو الأكثر في كلامهم، لأنه أصل الوقف، وأبلغ في تحصيل الاستراحة، وكيفيته تفريغ الحرف من الحركة بحذفها بالكلية[٧٦].

ولا يجوز الوقف بغير الإسكان إذا كانت الحركة عارضة، لأنها غير مقدرة في الوقف، فلا ينبه عليها بصوت، أو بحركة[٧٧]، ولكن قد يجوز الاتباع أو النقل، أو القلقلة على ما سيأتي بيانه بعد.

* الوقف بالروم:

وهو صويت يؤتى به تنبيهاً على حركة الأصل، وتبييناً لها، سواء كانت حركة إعراب أو بناء، ولا يجوز في الحركة العارضة، وقد سمي روماً لأن المتحدث يروم الحركة، أي: يريدها، وقد علله سيبويه بأن الذي دعاهم إلى ذلك هو الحرص على أن يفرقوا بين ما تلزمه السكون على كل حال، وما يسكن بسبب الوقف، فالساكن على كل حال لا يجوز فيه ذلك، وما يسكن بسبب الوقف يجوز فيه[٧٨]، ويلحق بالساكن على كل حال ما تحرك بسبب النقل أو بسبب التقاء الساكنين[٧٩].

ويجوز عند النحاة في الحركات الثلاث: الضمة، والكسرة، والفتحة، إلا أنه في المفتوح قليل، ومنعه بعضهم كالفراء وأبي حاتم، وعللوا المنع بأن الفتحة خفيفة، يتناولها اللسان بسرعة، فإذا اختلست ذهبت، والقراء على هذا الرأي، لا يجيزون روم الفتحة[٨٠].

ويرجع الخلاف إلى تصورهم لمعنى الروم، وحقيقته؛ فالقراء يرون أن الروم هو النطق ببعض الحركة، وأكثر النحاة يرون أن الروم هو إخفاء الحركة، والإخفاء لا يمتنع في الحركات الثلاث[٨١] وما ذهب إليه القراء أدق وأضبط، لأنه ورد بإجماع أهل النقل عن بعض القراء، واختاره أهل الأداء ومشايخ الإقراء لجميع الأئمة[٨٢] وهو يختلف عن الإخفاء.

* الوقف بالإشمام:

ويقع في المضموم لا غير، ولا يكون في المكسور أو المفتوح؛ لأنه تصوير للفم بعد حذف الضمة، ليراه الناظر على هيئته عند النطق بها، فيستدل على أن ثمة ضمة ساقطة، فهو يرى ولا يسمع، ولا يقع في المكسور أو المفتوح لأن الشفتين لا تضمان حال النطق بهما، وذهب الكوفيون إلى جوازه في الكسرة، ومنعه غيرهم، وقال الرضي عن رأي الكوفيين بأنه وهم لا يجيزه أحد[٨٣].

وقد علل سيبويه جواز الإشمام بما علل به الروم، بأنهم أرادوا التفريق بين ما يلزمه التحريك في الوصل، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال، ولكن بدون صوت[٨٤].

* الوقف بالتضعيف:

ويقال فيه: التشديد، التثقيل، وهو لغة سعدية[٨٥]، ويقع بمضاعفة الحرف



الموقوف عليه بإدغام مثله فيه، أو مجانسه، أو مقاربه، أو بإبدال حرف فيماثله، يقولون: هذا خالدّ، وذلك فرجّ، بتشديد الدال والجيم عند الوقف، وهو قليل في كلامهم، لأن الوقف موضع استراحة وتخفيف، والتضعيف بخلاف ذلك[٨٦].

وقد علل سيبويه الوقف بالتضعيف أنهم أرادوا أن يؤكدوا أن هذا الحرف غير ساكن حال الوصل، يقول: «وأما الذين ضاعفوا فهم أشد توكيداً، أرادوا أن يجيئوا بحرف لا يكون الذي بعده إلا متحركاً؛ لأنه لا يلتقي ساكنان»[٨٧].

وللوقف بالتضعيف شروط، هي:

١ - أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركاً، نحو: مررت بخالدّ، وهذا أحمدّ، ويستثنى من ذلك المنصوب المنون فلا يضعف..

٢ - ألا يكون الحرف الموقوف عليه تالياً لساكن حتى لا تلتقي ثلاثة سواكن، فلا يوقف بالتضعيف على نحو: بكر، وشهر، وزيد.

٣ - ألا يكون الحرف الموقوف عليه همزة، نحو: الكلأ، والخطأ، لأن الهمزة لا تدغم، ولا يدغم فيها، فلا تضعف، يقول سيبويه: ولم نسمعهم ضاعفوا، لأنهم لا يضاعفون الهمزة في آخر الحروف في الكلام[٨٨].

٤ - ألا يكون الموقوف عليه حرف علة - الألف، أو الواو، أو الياء - فلا يضعف مثل يخشى، أو يغزو، أو يمشي، لأن حروف العلة مستثقلة، والتضعيف يزيدها استثقالاً إذا كانت واواً، أو ياء، أما الألف فلا تضعيف فيها[٨٩].

* الوقف بنقل الحركة:[٩٠]

يجوز الوقف بنقل حركة الحرف الأخير إلى الساكن قبله في نحو: بكر، وعمر، وخسر، وصبر، ونقر[٩١]، وذلك لكراهيتهم التقاء الساكنين عند الوقف بالسكون، يقول سيبويه: «هذا باب الساكن الذي يكون قبل آخر الحروف فيحرك لكراهيتهم التقاء الساكنين»[٩٢].

ومثال ذلك قول الشاعر:

أنا ابن ماوية إذ جد النقُر   وجاءت الخيل أثافي زمر[٩٣]

فنقل ضمة الراء في (النقر) إلى القاف الساكنة قبلها.



ومثاله أيضاً نقل الكسرة في قول الآخر:

أرتني حجلا على ساقها فهش الفؤاد لذاك الحجِل

فقلت ولم أخف عن صاحبي ألا بأبي أصل تلك الرجِل[٩٤]

فنقل كسرة اللام في (الحجل، والرجل) إلى الجيم قبلها.

ولا يقتصر النقل على سكون البناء الصرفي للكلمة، وإنما يجوز في سكون الإعراب كذلك، كما في قول زياد بن الأعجم:

عجبت والدهر كثير عجبُه من عنزى سَبَّني لم أضربُه[٩٥]

بنقل ضمة الهاء إلى الباء الساكنة بسبب الجزم بلم في: (لم أضربه).

وللوقف بالنقل شروط، بعضها متفق عليه، وبعضها مختلف فيه، وفيما يلي بيانها[٩٦]:

١ - أن يكون ما قبل الآخر ساكنا ليقبل الحركة، فإذا كان متحركا كمافي (جعفر) لا يصح فيه النقل، لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى.

وأجاز ابن مالك الوقف بالنقل في المتحرك، وذهب إلى أنها لغة لخم[٩٧]، كما في قول الشاعر:

من يأتمر بالخير فيما قصدُه تحمد مساعيه ويعلم رشدُه[٩٨]

بنقل ضمة الضمير في (قصده) إلى الدال المفتوحة قبله.

واعترض أبو حيان على هذا النقل، ورأى أنه محتمل التأويل، لا تثبت به القواعد[٩٩].

ومعنى احتمال التأويل الذي ذهب إليه أبو حيان أنه قد يكون الأصل (قصدوه) بواو الجماعة، حملاً على معنى (مَنْ) لا لفظها، ثم حذفت الواو واكتفي بالضمة، ولكن الصبان رد اعتراض أبي حيان لأنه لم يراع المعنى في (مساعيه، ورشده)، فالضمائر فيها للمفرد[١٠٠].

ووافق السيوطي ابن مالك في أن النقل لغة لخم في المتحرك، واستدل بالبيت السابق[١٠١].

٢ - ألا يكون الساكن واواً أو ياء، مثل: زيد وسعيد، وعون، وثمود، لأن الواو والياء



الساكنتين تستثقلان بالحركة، فكرهوا الضم أو الكسر فيهما، يقول سيبويه: «ولا يكون هذا في زيد وعون، ونحوهما، لأنهما حرفا مد»[١٠٢]. وأجاز عبدالقاهر الجرجاني النقل بعد الواو والياء، ولكن الرضي رده قائلاً بأن السماع والقياس يدفعانه[١٠٣].

٣ - أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا يجوز النقل في نحو: رمْي، أو غزو، لأن آخرهما غير صحيح[١٠٤].

٤ - أن يكون الساكن مما يقبل الحركة، فإذا كان مما لا يقبل الحركة، كأن يكون ألفاً كما في (إنسان)، أو حرفاً مدغماً كما في (يشد)، لأن الألف يتعذر تحريكه، والمدغم لا يقبل الحركة، لوجوب السكون فيهما، إلا أن سكون الألف ذاتي، وسكون المدغم عارض[١٠٥].

٥ - ألا يؤدي النقل إلى عدم النظير، وذلك في الثلاثي إذا كان مكسور الفاء حال رفعه، نحو: هذا عِلْم أو عِدْل، أو كان مضموم الفاء حال كسره، مثل: من اليسر وبعد العسر، لأن نقل الضمة بعد الكسرة يؤدي إلى أن تكون الكلمة على وزن مرفوض مطلقا، ونقل الكسرة بعد الضمة يؤدي إلى وزن مرفوض في الأسماء، يقول سيبويه: «... ولم يفعلوا ما فعلوا بالأول - يريد نقل الضمة إلى ما قبل ساكنه كسرة - لأنه ليس من كلامهم (فِعُل)... ولم يكسروا في الجر لأنه ليس في الأسماء (فُعِل)[١٠٦].

ومعنى ذلك أن نقل الضمة في الثلاثي المكسور الفاء يجعله بعد النقل على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، وهذا الوزن لا وجود له في كلامهم وكذلك نقل الكسرة بعد الضمة يؤدي إلى أن تكون على وزن (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، وهذا الوزن خاص بالأفعال عند بنائها للمجهول، ولا نظير له في الأسماء[١٠٧].

٦ - زاد البصريون شرطاً سادساً، وهو: ألا تكون الحركة المراد نقلها فتحة، لأن الفتحة خفيفة بعكس الضمة والكسرة، فلا يجوز في نحو: (رأيت البكْرَ) الوقف بنقل فتحة الراء إلى الكاف قبلها، وهو رأي سيبويه[١٠٨]، ولم يشترط ذلك الكوفيون والأخفش، ورجحه ابن الأنباري، ورد حجة البصريين[١٠٩].

ولا يتعلق الشرطان الأخيران - عدم النظير والفتحة - بالمهموز، لأن عدم

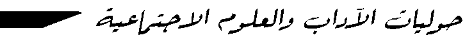
النظير مغتفر في النقل من الهمزة، والوقف عليها بالسكون وقبلها ساكن مستثقل(١١٠)، وسيأتي تفصيل ذلك عند بيان الوقف على الهمزة بإذن الله تعالى.

ولعل من المناسب أن نشير إلى بعض الآراء الحديثة في مسألة نقل الحركة؛ لقد ذهب الدكتور سعد مصلوح في بحث له بعنوان: «رأي في الوقف بالنقل»(١١١) إلى أن النقل ظاهرة مقطعية، وليست نحوية، وأن عدم وضوح مفهوم المقطع عند النحاة العرب هو الذي أدّى بهم إلى الخطأ في تصنيفها، والتقعيد لها، ثم أضاف بأن قواعدهم في النقل مخترعة من أساسها، وأن الخلاف حولها لا ثمرة له، ثم عمد إلى كثير من شواهد النقل الشعرية ووضعها تحت قاعدة الإقواء التي هي عيب من عيوب القافية(١١٢).

وقد يكون رأي الأستاذ الفاضل والأخ العزيز الدكتور سعد مصلوح وجيهاً لو أن المسألة تقف عند الشواهد الشعرية، ولكن المعروف – وبالذات عند علماء القراءات وأهل الأداء – أن النقل أصل من الأصول المطردة المقررة في القراءات القرآنية في حاليْ الوصل والوقف؛ فمن أصول ورش أنه ينقل همزة القطع إذا وقعت في أول الكلمة إلى الساكن قبلها بشرط ألا يكون حرف مد، وذلك حال الوصل(١١٣).

وذهب ابن الجزري إلى أن النقل نوع من أنواع التخفيف، وهو لغة لبعض العرب، اختص بروايته ورش، وشاركه في بعض المواضع عدد من القراء والرواة مثل: قالون، وأبي عمرو، وأبي جعفر، ويعقوب، وهم من العشرة(١١٤)؛ ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥٓ أَهۡلَكَ عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾(١١٥)، قرأ هؤلاء جميعا بنقل ضمة الهمزة من كلمة (الأولى) إلى اللام قبلها وإدغام التنوين فيها حال الوصل من غير خلاف(١١٦).

وأما حال الوقف؛ فإن المشهور من قراءة حمزة ورواية هشام عن ابن عامر أنه يوقف على المختوم بالهمزة المتحركة بنقل حركتها إلى ما قبلها إذا كان ساكنا، ثم تحذف الهمزة كنوع من التخفيف، بشرط أن يكون ذلك الساكن حرفا صحيحا، أو واوا أو ياء أصليتين(١١٧)، ففي نحو قوله سبحانه: ﴿...لِّكُلِّ بَابٖ مِّنۡهُمۡ جُزۡءٞ مَّقۡسُومٌ﴾(١١٨)، وقف عليها حمزة وهشام بخلفه بالنقل مع الإسكان أو الروم، أو الإشمام، ومثل ذلك يقع الوقف على (دفء، وملء، والمرء)، يقول ابن الجزري: «وأما





إنا كان الساكن غير ذلك – أي: ليس حرف علة – فتسهيله أن تنقل حركة الهمزة إلى الساكن، ويحرك بها، ثم تحذف هي»[١١٩].

ويرى الدكتور عوني عبدالرؤوف أن ظاهرة النقل تدخل تحت تغير القيمة الكيفية للحركات، فيمكن أن يصبح كيف الحركة أقل إذا كونت الهاء مثلاً مع ما قبلها مقطعاً ساكناً كما في لفظ: قَصَدَهُ، فإذا وقفنا على الهاء بالسكون كونت مع الدال قبلها مقطعاً مغلقاً هو: (دَهْ)، ولأن الفتحة عادة تصبح قلقة في المقطع المغلق تتحول إلى ضمة شبه ممالة، وبذلك تصبح (دُهْ)[١٢٠].

وإذا كان الوقف لغة لبعض القبائل العربية، وهو أصل مطرد في القراءات القرآنية حال الوصل والوقف، فإنه لا يكون ظاهرة معيبة، وإنما هو وجه من أوجه الوقف لا يختلف عن الأوجه الأخرى نحوية كانت أو صوتية.

*** الوقف بالاتباع:**

سبق أن ذكرت في الشرط الخامس من شروط النقل أن الثلاثي إذا كان ساكن العين، وفاؤه مضمومة أو مكسورة فإن النقل فيه يؤدي إلى عدم النظير، وعندئذ يقفون عليه باتباع العين للفاء[١٢١]، وبعض بني تميم لا يفرقون بين المضموم والمكسور والمفتوح، فيجرون الثلاثي جميعه مُجرى واحدا، ويتبعون عينه فاءه على كل حال؛ ففي نحو: هذا البُسْرُ، ورأيت البُسْرَ، ومررت بالبُسْرِ، يضمون العين اتباعا للفاء، فيجرونه مجرى واحدا[١٢٢].

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الأوجه التي وقف عليها النحاة بالنسبة للصحيح المتحرك هي ستة أوجه، بعضها مطرد، وبعضها الآخر بشروط، وهي:

١ – السكون المجرد أو المحض، وهو مطرد.

٢ – الروم باتفاق في المضموم والمكسور، وباختلاف في المفتوح.

٣ – الإشمام في المضموم.

٤ – التضعيف بشروطه.

٥ – النقل بشروطه.

٦ – الاتباع، إذا أدى النقل إلى عدم النظير.



وبطبيعة الحال؛ فإن هذه الأوجه تؤدّي إلى مجموعة من التغييرات، رأى فيها القدماء مظهراً من مظاهر التيسير الذي تتطلبه الطبيعة البشرية، أو تقتضيه طبيعة اللغة، أو الموقف الذي يمر به المتحدث على نحو ما سبقت الإشارة إليه من قبل[١٢٣]،

* الوقف في الدراسات اللغوية الحديثة:

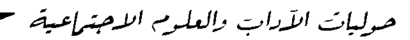
تميزت الدراسات اللغوية الحديثة بمقاييس دقيقة، أضافت إلى جهود القدماء أبعاداً أخرى، حظي الوقف منها بنصيب؛ حيث نظر إليه باعتباره عنصراً مورفولوجياً مهماً، له استعمالات وظيفية كثيرة، يمكن عن طريقها التمييز بين المعاني المتعددة، والانفعالات المختلفة، فيتغير نمط الجملة مثلاً من خبر إلى استفهام، أو تعجب، أو نحوه، دون أن يتغير شيء في شكلها[١٢٤].

ومن خلال دراسة المقاطع الكلامية العربية؛ أظهرت تلك الدراسات أن للوقف تأثيره الواضح عليها، فقد يؤدي إلى إطالتها أو تقصيرها، وقد يؤدي إلى تداخلها واندماجها، فلا يسهل التمييز بين حدود الكلمات، وعلى سبيل المثال؛ فإن ما يعرض لإحدى الهمزتين حال الوقف عند التقائهما في نحو قوله تعالى: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ﴾[١٢٥] يؤدي إلى تداخل الكلمتين، وعدم وضوح التمييز بينهما[١٢٦].

وعند الوقف على لفظ (نَسْتعينُ) الذي يتكون حال وصله من أربعة مقاطع، هي: نَسْـ/ تَـ/ عِيـ/ نُ؛ فإن ذلك يؤدي إلى تغيير عدد مقاطعه لتصبح ثلاثة هي: نَسْـ/ تَـ/ عِينْ، أي أن المقطعين الأخيرين اندمجا معاً، وأصبحا مقطعاً واحداً من النوع الطويل المغلق، ويجوز إطالة زمن العلة في هذا المقطع لتصبح بمقدار علتين طويلتين أو ثلاث، وذلك خاص بقراءات القرآن الكريم[١٢٧].

ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن الوقف قد يؤثر على كل من النغمة والتنغيم، فتنخفض نغمة الكلمة التي هي محل الوقف في نهايات الجمل، ويتنوع التنغيم ليشكل الملامح الصوتية المرتبطة بحدود ما بين الكلمات بطريقة تمييزية للتفريق بين المعاني دون أي تغيير في الشكل[١٢٨].

وعلى الرغم من أن النغمة تقع على مستوى الكلمة المفردة، والتنغيم يقع على مستوى الجمل، أو العبارات إلا أن الوقف يجعل التمييز بينهما يبدو صعباً في بعض الأحيان، وبخاصة عند استعمال الكلمات المفردة جملاً مثل: نعم ونحوها[١٢٩].





وكل جملة أو كلمة يوقف عليها تمثل سلسلة متصلة من الأصوات اللغوية، اصطلح على تسميتها بالمجموعة الكلامية، وقد تكون هذه المجموعات مستقلة صوتياً ومعنوياً، أو صوتياً فقط، فنحو: قام محمد، مجموعة صوتية ومعنوية، لأن المعنى قد تم، ونحو: إن قام محمد، مجموعة صوتية، وليست معنوية، لأن المعنى لم يتم، وفي الحالين يختلف التنغيم اختلافاً بيناً، فهو ينتهي في المجموعات المعنوية بنغمة هابطة إذا كان الكلام تقريراً، أو طلباً، أو استفهاماً غير مبدوء بالهمزة أو هل، في حين أنه ينتهي بنغمة صاعدة إذا كان الكلام غير تام، أو كان استفهاماً مبدوءاً بالهمزة أو هل[١٣٠].

ويرى الدكتور سعد مصلوح أن للتنغيم وظائف وأنماطاً منها ما هو أساسي، ومنها ما هو ثانوي فرعي، وذلك ينشأ من إمكانية تقسيم الجملة إلى مجموعات نغمية، تختلف من حيث الطول، والبداية ، والانتهاء، والصعود، والهبوط، والوقف هو أحد الوسائل المهمة في تحقيق ذلك وإيقاعه[١٣١].

الوقف على المتحرك عند القراء:

وافق القراء النحويين في كثير من أوجه الوقف السابقة، ولم يخالفوهم إلا في بعضها، أو بعض جوانبها، وسأكتفي ببيان ذلك في إيجاز:

* اتفق القراء مع النحاة في الوقف بالسكون المحض على كل متحرك بحركة أصلية أو عارضة؛ لأن ذلك هو الأصل في الوقف كما أن الحركة هي الأصل في الابتداء، وعده بعضهم واجبا شرعيا، يُثاب فاعله، ورآه بعضهم واجبا صناعيا يَقْبُح على القارئ تركه[١٣٢].

* ورد النص بإجماع أهل النقل على جواز الوقف بروم المتحرك بالضم أو الكسر، وذلك عن أبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وخلف، واختُلف فيه عن عاصم، واختاره أئمة الأداء، ومشايخ الإقراء لباقي القراء؛ فصار الأخذ به إجماعا سائغا لجميع القراء[١٣٣].

ولكن القراء خالفوا النحاة فيما يجوز فيه الروم؛ فالنحاة أطلقوه في الحركات الثلاث، أما القراء؛ فقد قصروه على المضموم والمكسور، يقول ابن الجزري: «فعلى قول القراء لا يدخل على حركة الفتح؛ لأن الفتحة

خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها؛ لأنها لا تقبل التبعيض كما يقبله الكسر والضم بما فيهما من الثقل»[١٣٤].

ولعل مرجع هذا الخلاف هو اختلافهم في حقيقة الروم؛ فهو عند القراء: النطق ببعض الحركة، أو تضعيفها حتى يسمع لها صوت خفي، يسمعه القريب[١٣٥]، أما عند النحويين؛ فهو: إخفاء الحركة، والإخفاء جائز عند الجميع في الحركات الثلاث، إلا أنه يعني عند القراء: «النطق بحرف ساكن على صفة بين الإظهار والإدغام»[١٣٦].

* قصر القراء الوقف بالإشمام على المتحرك بالضم، وذلك محل اتفاق بينهم، ولم يرد في المتحرك بالكسر أو الفتح، فوافقوا بذلك جمهور البصريين، وخالفوا الكوفيين الذين يجيزونه في المكسور والمضموم[١٣٧].

* لم يرد عن القراء الوقف بالتضعيف في المتحرك في أيّ من القراءات المتواترة – السبع أو العشر –، وروي – شاذا – عن عاصم في لفظ (مستطر)، في قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[١٣٨] – أنه قرأ بتشديد الراء، ولم يقرأ به غيره.

ولهذه القراءة توجيه آخر غير التضعيف، يخرجها من المسألة، وذلك أنها قد تكون من مادة أخرى؛ فيكون اللفظ من: طرّ الشارب، بمعنى: ظهر ونبت، فيكون وزنه: مستفعل كمستخرج، وليس مفتعل كمقتدر، وعندئذ يكون الوقف بالتضعيف غير وارد عند القراء في المتحرك مطلقا[١٣٩].

* لم يرد عن القراء السبعة أو العشرة الوقف بنقل الحركة إلا في المهموز، حيث اطرد في السبعة نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، ثم تُحذف الهمزة، باعتبار أن ذلك نوع من أنواع التخفيف، واختص به منهم: حمزة وهشام، وورد في القرآن الكريم في خمسة ألفاظ، تكررت في ثمانية مواضع[١٤٠] هي:

– جزء، في قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ﴾[١٤١].

– الخبء، في قوله سبحانه: ﴿يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ﴾[١٤٢].

– دفء، في قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾[١٤٣].

- المرء، في قوله: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾، وقوله: ﴿بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾، وقوله: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ﴾، و﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ﴾(١٤٤).
- ملء، في قوله تعالى: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾(١٤٥).

وسيأتي الحديث عن ذلك مفصلاً عند معالجة الوقف على الهمز.

أما غير الهمز، فلم يرد إلا ما نسبه ابن مجاهد لأبي عمرو البصري من أنه وقف بنقل كسرة الراء إلى الباء في لفظ (الصبر)(١٤٦) من قوله تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾(١٤٧)، ولم ترد نسبة هذه القراءة له في أي من كتب القراءات المتواترة كالشاطبية، والنشر، والإتحاف، ومثل ذلك نقل كسرة الراء إلى الصاد في قوله: ﴿وَٱلْعَصْرِ﴾(١٤٨) وقد نسبها ابن مجاهد – رحمه الله – إلى (سلام بن المنذر)(١٤٩).

* لم يرد عنهم الوقف بالاتباع في المتواتر مطلقاً، وإنما جاء في الشاذ(١٥٠)، مثل لفظ (خسر) في قوله: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾(١٥١)، بضم السين اتباعاً للخاء(١٥٢).

* إذا كان الحرف الموقوف عليه بالسكون العارض مسبوقاً بحرف من حروف المد واللين، فيجوز مده مدّاً جائزاً، اصطلح على تسميته (المد العارض للسكون)، ولهم فيه المذاهب التالية(١٥٣):

١ – الإشباع بالمد ست حركات، واختاره الشاطبي لجميع القراء، واختاره غيره لأصحاب التحقيق كمحزة وورش عن نافع من غير رواية الأصبهاني.

٢ – التوسط بالمد أربع حركات، وخصوه بأصحاب التدوير: ابن عامر والكسائي وعاصم، وروي عن قالون، والدوري عن أبي عمرو، وأجازه الشاطبي للجميع.

٣ – القصر بمقدار حركتين، وهو مذهب أبي جعفر، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب، وروي عن هشام، وحفص، وقالون، وورش من طريق الأصبهاني.

٤ – فويق القصر، بمقدار ثلاث حركات، وروي عن قالون والدوري عن أبي عمرو.

٥ – فويق التوسط بمقدار خمس حركات، وروي عن عاصم.

وأجاز ابن الجزري الإشباع، والتوسط، والقصر لجميع القراء، وصححه محمد مكي في نهاية القول المفيد(١٥٤).

يقول ابن الجزري: «قلت: الصحيح جواز كل من الثلاثة – الإشباع، والتوسط، والقصر – لجميع القراء، لعموم قاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه عن الجميع إلا عند من أثبت تفاوت المراتب في اللازم، فإنه يجوز فيه لكل ذي مرتبة في اللازم تلك المرتبة وما دونها»(١٥٥).

وإذا أضيف إلى هذه المذاهب جواز الوقف على العارض بالروم والإشمام بشروطهما، فإنه يصبح لدينا الأوجه التالية:

أ – إذا كان المتحرك الموقوف عليه مفتوحاً، وقبله حرف مد مثل: النون من لفظ (العالمين) في قوله تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(١٥٦)، فإن فيه ثلاثة أوجه هي:

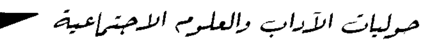
- الوقف بالسكون الخالص مع القصر لأصحاب القصر ابن كثير ومن معه.
- الوقف بالسكون الخالص مع التوسط لأصحاب التوسط ابن عامر ومن معه.
- الوقف بالسكون الخالص مع الإشباع لأصحاب التحقيق حمزة ومن معه.

وأجاز بعضهم وجهين آخرين هما: فويق القصر (ثلاث حركات) لقالون، والدوري عن أبي عمرو، وفويق التوسط (خمس حركات) لعاصم، وأهل الأداء عادة يجعلون المراتب ثلاثاً لتقاربها فيهملون فويق التوسط، وفويق القصر(١٥٧).

ب – إذا كان المتحرك الموقوف عليه مكسوراً، وقبله حرف مد مثل: الميم في لفظ: (الرحيم) من قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾(١٥٨) فإن فيه أربعة أوجه هي:

- ثلاثة مع السكون الخالص: القصر، والتوسط، والإشباع.
- ووجه مع الروم هو القصر.
- وإذا أخذنا في الاعتبار المد فويق القصر، وفويق التوسط فإنه يكون لدينا وجهان آخران، كما سبق في المفتوح.

جـ – وإذا كان المتحرك الموقوف عليه مضموماً، وقبله حرف مد مثل: النون في لفظ (نستعين) من قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾(١٥٩)، فإن





فيه سبعة أوجه هي:

- ثلاثة مع السكون الخالص: الإشباع، والتوسط، والقصر.
- وثلاثة مع الإشمام، وهي مثل السابقة: الإشباع، والتوسط، والقصر.
- ووجه مع الروم هو القصر.

وإذا أخذنا بفويق القصر، وفويق التوسط فإنه يكون لدينا أربعة أوجه أخرى، وجهان مع السكون المحض، ووجهان مع الإشمام[١٦٠].

حالات خاصة في الوقف على الصحيح

بينا فيما سبق الأوجه التي تجوز في الوقف على الساكن والمتحرك بوجه عام، ما لم يكن همزة، أو تاء تأنيث، أو منوناً، إلا أن ثمة أوجهاً أخرى للوقف على أحرف معينة، عُني بها القراء، وأولوها عناية خاصة، وتواترت عن أئمة النقل، ومشايخ الإقراء، وسوف نتناول منها ما يتفق وطبيعة البحث، وهي:

- الوقف على حروف (قطب جد).
- الوقف على الراء.
- الوقف على المضعف.

أولاً - الوقف على حروف (قطب جد):

إذا وقف القراء على حروف (قطب جد)، فإن لهم فيها القلقلة على النحو الذي بيناه في الوقف على الساكن، وذلك لجميع القراء دون استثناء، وتتحقق القلقلة بتحريك الحرف إلى الفتح قليلاً؛ أو إلى حركة من جنس الحركة السابقة له مباشرة، أو بضغطه لتزيد قوته وشدته، وهي متفاوتة بتفاوت حروفها ومراتبها على النحو الذي سبق.

وإذا كانت حروف (قطب جد) مسبوقة بحرف من أحرف المد واللين، فإن لهم بجانب القلقلة أوجه المد المختلفة التي سبق الحديث عنها، والتي اصطلح على تسميتها: «أوجه المد العارض للسكون» على اختلاف القراء وأهل الأداء في ذلك.

ثانياً - الوقف على الراء:

قد تكون الراء المتطرفة ساكنة، أو متحركة، وفي الحالتين؛ قد تكون مسبوقة بضم، أو فتح، أو كسر، ويجوز في ذلك كله أن يوقف عليها بأوجه الوقف على المتحرك التي سبق بيانها، كالسكون المحض، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، والإتباع، وبالشروط التي مضت عند كل نوع، ولكن ثمة أوجه أخرى تتفرع على الأوجه السابقة تتعلق بالتفخيم والترقيق.

فإذا كانت الراء ساكنة سكوناً أصلياً، أو عارضاً، ووقف عليها بالسكون المحض، أو الإشمام، فإنها ترقق في المواضع التالية:

١ – إذا كان قبلها كسرة، مثل (عسر)، في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلْكَٰفِرُونَ هَٰذَا يَوْمٌ عَسِرٌ﴾(١٦١).

٢ – إذا كان قبلها ياء ساكنة نحو (خير) في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾(١٦٢).

٣ – إذا كان قبلها ألف ممالة، نحو (الدار) في قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ﴾(١٦٣) عند من قرأها بالإمالة(١٦٤).

٤ – وإذا كان قبلها ساكن مسبوق بكسرة مثل (الشعر) في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ﴾(١٦٥)، بشرط ألا يكون الساكن الذي قبل الراء حرف استعلاء(١٦٦)، فإن كان حرف استعلاء مثل: مصر، والقطر، فقد اختلف فيها بين التفخيم والترقيق(١٦٧).

٥ – وإذا كان قبلها راء مرققة، مثل: بشرر في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا تَرْمِى بِشَرَرٍ كَٱلْقَصْرِ﴾(١٦٨)، في قراءة ورش من طريق الأزرق بترقيق اللام الأولى(١٦٩)، فترقيق الثانية من أجل الأولى، فهو ترقيق لترقيق، كما أمالوا للإمالة(١٧٠).

٦ – أجاز بعضهم ترقيق المكسورة عند الوقف عليها، اعتداداً بالأصل، لعروض الوقف، وبعضهم فخمها(١٧١)، وذلك كما في: (الفجر)، و(عشر)، في قوله تعالى: ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾(١٧٢).

٧ – تعامل المكسورة حال الروم معاملتها حال الوصل فترقق للجميع على أي حال كان ما قبلها، فإذا وقف عليها بالسكون المحض يراعى فيها الحالات التي سبقت في الإسكان والإشمام(١٧٣).

وما عدا ذلك يوقف عليها بالتفخيم، وهناك ألفاظ متفرقة اختلف فيها ومحلها كتب القراءات(١٧٤).

الوقف على المضعف

يوقف على الحرف المضعف، أو المشدد بالسكون كما في القاف، والدال، والنون من الألفاظ: الحق، وصد، وكأن، وعندئذ يجتمع ساكنان، وذلك مغتفر في الوقف مطلقا[١٧٥] فإذا سبق الحرف المشدد بأحد حروف المد مثل: دواب، وصواف فإنه يجتمع ثلاثة سواكن، وذلك جائز أيضاً، سواء كان حرف المد الألف كما في اللفظين السابقين، أو كان الياء كما في لفظ (اللذين) في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ أَضَلَّانَا مِنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ نَجْعَلْهُمَا تَحْتَ أَقْدَامِنَا﴾[١٧٦]، ولفظ (هاتين) في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَٰتَيْنِ﴾[١٧٧].

وكذلك إذا كان حرف المد هو الواو كما في لفظ (تبشرون) في قوله سبحانه: ﴿قَالَ أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَىٰٓ أَن مَّسَّنِيَ ٱلْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾[١٧٨]، وذلك في قراءة ابن كثير حيث قرأ بتشديد النون في المواضع الثلاثة[١٧٩].

ومنع بعضهم - كأبي عمرو الداني - الوقف بالتشديد بعد الياء والواو، لاجتماع ثلاثة سواكن، وبذلك لا يقع إلا بعد الألف كما في (الدواب، وصواف) لأن الألف بمنزلة الحرف المتحرك، وذهب إلى تخفيف الحرف المشدد عند ذلك، ولكن ابن الجزري رد هذا الرأي، وقال: «والصواب الوقف على ذلك كله بالتشديد»، ثم علله بأن الوقف بالتشديد ليس كالنطق بساكنين، وإن كان في زنة الساكنين فإن اللسان ينبو بالحرف المشدد نبوة واحدة، فيسهل النطق به[١٨٠].

وللقراء في الوقف على المشدد المسبوق بحرف مد، أو حرف لين وجه غالب، هو: إشباع المد، تغليباً لأقوى السببين على أضعفهما[١٨١]، فإذا كان المشدد منصوباً مثل الفاء في لفظ (صواف) من قوله تعالى: ﴿فَٱذْكُرُوا۟ ٱسْمَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَّ﴾[١٨٢] فلهم فيه وجه واحد هو الإسكان وإشباع المد، أما إذا كان مجروراً أو مكسوراً، مثل نون (اللذانِّ) في قراءة ابن كثير لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذَانِ يَأْتِيَٰنِهَا مِنكُمْ فَـَٔاذُوهُمَا﴾[١٨٣] فلهم فيه وجهان الإشباع مع السكون المحض، أو مع الروم، وإذا كان مضموماً أو مرفوعاً كما في نون (جان) من قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا



يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[(١٨٤)] فلهم فيه ثلاثة أوجه هي: الإشباع مع السكون المحض، أو مع الروم، أو مع الإشمام[(١٨٥)].

وأجاز بعضهم في هذا النوع ما يجوز في المد العارض للسكون اعتداداً بالعارض، ليكون فيه ثلاثة أوجه حال النصب هي: السكون مع الإشباع أو القصر، أو التوسط، وستة حال الجر هي: السكون، أو الروم مع أوجه المد الثلاثة، وتسعة حال الرفع هي: السكون، أو الروم، أو الإشمام على الأوجه الثلاثة أيضا[(١٨٦)].

وإذا كان المشدد نون إناث قبلها هاء كما في: هن، وأجلهن، وحملهن، من قوله تعالى: ﴿هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[(١٨٧)]، وقوله: ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾[(١٨٨)]، فقد اختلف فيه عن يعقوب، فروى عنه الوقف بالسكون كعامة القراء، وروى عنه بإثبات هاء السكت، قال ابن الجزري: «والوجهان ثابتان عن يعقوب، بهما قرأت، وبهما آخذ»[(١٨٩)].

وأجاز أبو عمرو الداني عن يعقوب الوقف بهاء السكت على النون المشددة من (إنّ، وأنّ، ولكنّ)، وقاس ابن الجزري عليها (كأن)، ولكنه عاد فقيد الوقف بهاء السكت على نون الإناث المسبوقة بالهاء، وعلق على رأي الداني بأنه مما انفرد به ولم يقف به أحد[(١٩٠)].

الوقف على الهمزة

ذكر النحويون للعرب في الوقف على الهمزة مذهبين: مذهب أهل الحجاز، وهو تخفيفها بالحذف، أو الإبدال، أو التسهيل، ومذهب عامة العرب وهو التحقيق، ولكل من المذهبين أوجهه التي يقف بها[١٩١].

أما أهل الحجاز؛ فإنهم يقفون بحذفها – إذا كان ما قبلها ساكنا ولم تكن منصوبة منونة –، ولهم عندئذ أربعة أوجه يقفون عليها هي: الإسكان المجرد، والروم، والإشمام، والتضعيف بالشروط، والكيفية التي تقدمت في الوقف على المتحرك بصفة عامة، فيقولون في الوقف على الخَبْء، والبُطْء، والرِدْء – بإسكان العين فيها جميعا وصحتها:

هذا الخب والبط، والرد، ومررت بالخب، والبط، والرد، فيسكنون ويرومون، ويشمون، ويضعفون[١٩٢]، وكذلك يفعلون حال النصب إذا لم تكن منونة، فإذا كانت منصوبة منونة؛ فإنهم يحذفونها، وينقلون التنوين إلى ما قبلها، وعند الوقف يبدلونه ألفاً، يقولون: رأيت خبا، وبطا، وردا[١٩٣]. ويجوز أيضاً إبدالها حرفاً من جنس حركتها، فتكون واواً في الرفع، وألفاً في النصب، وياء في الجر؛ ففي الرفع يقولون: هذا الكلو، والأكمو، والهنو في الكلأ، والأكمؤ، والهنيء، وفي الجر يقولون: مررت بالكلى، والأكمى، والهنى، وفي النصب: رأيت الكلا، والأكما، والهنا، يقفون بالإسكان المجرد، دون روم، أو إشمام، أو تضعيف[١٩٤].

فإذا كان الساكن الذي قبل الهمزة ألفا، نحو: كساء، ورداء، وقفوا عليها بتسهيلها بين بين، ويجوز فيها عندئذ الإسكان، والروم، والإشمام إذا لم تكن منصوبة منونة، فإذا كانت منصوبة منونة، نحو: لبست رداء، وقفوا عليها بالتسهيل وإبدال التنوين ألفا[١٩٥].

أما إذا كان ما قبل الهمزة حرف علة غير الألف، فإنهم يقفون عليها بقلبها إلى جنس حرف العلة، وإدغام الحرفين معا، ففي نحو: سوء، ونبيء، يقولون: سوّ، ونبيّ بتشديد الواو والياء[١٩٦].

أما إذا كان ما قبل الهمزة متحركا، فإن أهل الحجاز يقفون عليها بإبدالها



حرفا من جنس حركة ما قبلها، لا من جنس حركتها في جميع الحالات، يقولون في (الكَلأ) بفتح ما قبل الهمزة: هذا الكلَا، ورأيت الكلَا، ومررت بالكلَا، وفي (الأكمُؤ) بضم الميم: هذا الأكمو، ورأيت الأكمو، ومررت بالأكمو، وفي (الهنِيء) بكسر النون: هذا الهني، ورأيت الهني، ومررت بالهني، ولا يجوز في ذلك إشمام، أو روم، أو تضعيف، وإنما هو الإسكان المجرد[١٩٧].

أما عامة العرب من غير أهل الحجاز؛ فإنهم يحققون الهمزة، ثم يقفون عليها بالإسكان المحض، أو الروم، أو الإشمام إذا كانت مضمومة أو مكسورة، منونة أو غير منونة، وكذلك إذا كانت مفتوحة غير منونة، ولا يقع فيها التضعيف، لأنها لا تدغم في شيء، ولا يدغم فيها شيء[١٩٨].

أما إذا كانت منصوبة منونة؛ فإنهم يقفون عليها بإبدال التنوين ألفا، يقولون: رأيت خبْءا، وجزْءا، وكلَأ[١٩٩]، وكمُؤا، وهنِئا[٢٠٠].

ويجوز إبدالها حرفا من جنس حركتها إذا لم تكن منونة، وكان ما قبلها مفتوحا، فتصبح المضمومة بعد الفتح واواً، والمفتوحة ألفاً، والمكسورة ياءً، ففي نحو: الكلأ، والخطأ، والملأ يقولون: هذا الكلو، والخطو، والملو، ورأيت الكلا، والخطا، والملا، ومررت بالكلي، والخطي، والملي، ولا تبدل بعد الضمة، والكسرة، وقد عللوا ذلك بأمرين:

أولهما: أن حروف العلة لا تستثقل بعد الفتحة، بعكس الضمة والكسرة فإن الواو والياء بعدهما مستثقلتان، فضلاً عن أن الألف بعدهما ممتنعة.

ثانيهما: أن الضمة والكسرة تقومان ببيان الهمزة إذا وقف عليها، ولكن الفتحة لا تقوم بذلك، فلزم البيان بالإبدال معها، ولا حاجة إلى الإبدال مع الضمة أو الكسرة[٢٠١].

أما إذا كان ما قبل الهمزة ساكنا، فإنّ عامة العرب من غير أهل الحجاز ينقلون حركتها إلى ذلك الساكن، ويغتفر فيها ما لا يغتفر مع غيرها، فتقع مع الحركات الثلاث، حتى وإن أدى النقل إلى عدم النظير، يقولون: هذا ردؤ، يجعلونه على وزن (فِعُل) بكسر الفاء وضم العين، وهو وزن ليس له نظير في اللغة، ويقولون: مِن البُطِيء على وزن (فُعِل) بضم الفاء وكسر العين، وهو وزن مرفوض في الأسماء، لأنه خاص بالأفعال المبنية للمجهول.

وقد عللوا ذلك بأن الهمزة حرف خفي لبعد مخرجه، والساكن خفي لسكونه، فإذا وقع الساكن قبل الهمزة ازدادت خفاء، فيبينونها بإلقاء حركتها على ذلك الساكن، ليكون أبين لها، ولما كثر ذلك في كلامهم تخففوا من بعض شروط النقل، وأجازوه في الحركات الثلاث، وإن أدى إلى عدم النظير(٢٠٢).

وبعضهم يتبعون العين للفاء، يقولون: البُطُؤ، والكَلَأ، والرِدِئ، وذلك ليتخلصوا من الأوزان المرفوضة، فيقولون في مضمون الفاء: هذا البُطُؤ، ومن البُطُؤ، فصار المجرور مثل المرفوع، ثم سووا بهما المنصوب، فقالوا: رأيت البُطُؤ، جعلوه قياسا واحدا.

وكذلك يفعلون في المكسور: هو الرِدِئ، ومن الرِدِئ، ورأيت الرِدِئ، قياسا واحدا فيها جميعا(٢٠٣).

وبعض العرب من بني تميم – وهم من غير أهل التخفيف – يقفون حال الضم والكسر بحذف الحركة وإبدال الهمزة حرفا من جنس تلك الحركة مع بقاء ما قبلها ساكنا، يقولون: هذا البُطْو، والخَبْو، والرِدْى، ومررت بالبُطْي، والخَبْي، والرِدْء، بإسكان العين فيها جميعا.

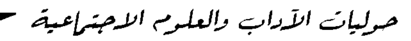
وأما حال النصب؛ فإن الألف لا تكون إلا بعد فتحة، فيقفون عليها بالإبدال وفتح ما قبلها، يقولون: رأيت البُطَا، والخَبَا، والرِدَا(٢٠٤).

وبعضهم يبدلون الهمزة حرفا من جنس حركتها ثم ينقلون الحركة إلى الساكن قبلها؛ يقولون في البُطْء، والخَبْء، والرِدْء: هذا البُطُو، والخَبُو، والرِدُو، ورأيت البُطَا، والخَبَا، والرِدَا، ومررت بالبُطِي، والخَبِي، والرِدِي(٢٠٥)، يقول الرضي: «وليس هذا القلب تخفيفا للهمزة كما في (بير، وراس، ومومن) لأنهم ليسوا من أهل التخفيف، بل هذا القلب للحرص على بيان الحرف الموقوف عليه»(٢٠٦).

وبعضهم يبدلون الهمزة حرفا من جنس فاء الكلمة، لا من جنس حركتها، يقولون: هذا البطو، ورأيت البطو، ومررت بالبطو، وهذا الكلا، ورأيت الكلا، ومررت بالكلا، وهذا الردي، ورأيت الردي، ومررت بالردي(٢٠٧).

وقف القراء على الهمزة:

للقراء في الهمزة – مثل النحاة – مذهبان: تحقيقها بإبقاء نطقها على حاله دون أي تغيير، وتخفيفها بالحذف، أو البدل، أو التسهيل بين بين؛ أما التحقيق؛ فلا تختلف





فيه عن غيرها من الحروف الصحيحة، فيوقف عليها بالإسكان المحض، وبالروم، وبالإشمام إلا أنها لا تشدد، لأنها لا تدغم في غيرها، ولا يدغم فيها غيرها، وإذا وقع قبلها أو بعدها حرف مد فيمد بسببها على تفصيل محله كتب القراءات، وسيأتي بعضه عند الحديث عن الهمز المتحرك(٢٠٨).

وأما تخفيفها؛ فيكون بالحذف، أو البدل، أو التسهيل، وقد يقع مع ذلك نقل، أو إدغام، أو مد، ويرى علماء القراءات أن هذا الباب من أصعب الأبواب نثراً ونظماً في تمهيد قواعده، وفهم مقاصده، يقول أبو شامة: «هذا الباب من أصعب الأبواب نظماً ونثراً»(٢٠٩).

ويقول ابن الجزري: «لما كان الهمز أثقل الحروف نطقاً، وأبعدها مخرجاً تنوع العرب في تخفيفه بأنواع التخفيف»(٢١٠)، ويقول: «وهو باب مشكل، يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية وأحكام رسم المصاحف العثمانية، وتمييز الرواية، وإتقان الدراية»(٢١١)، ويقول البناء حكاية عن الجعبري: «ومن ثم ينبغي للشيخ أن يبالغ في توقيف من يقرأ عليه عند المرور بالمهموز صوناً للرواية»(٢١٢).

وأكثر العرب له تخفيفاً أهل الحجاز، ولذلك أكثر ما يرد من طرقهم، وقد بلغ من اهتمام علماء العربية به أن أفردوا له أبواباً واسعة في كتبهم، وربما خصوه بمصنفات مستقلة، وذلك مبسوط ومشهور في كتب القراءات.

ولا يتعلق تخفيف الهمز بالمتطرف الذي يوقف عليه فحسب، ولكنه يقع في المتوسط، وفيما يبتدأ به، ولذلك تتعدد الأوجه وتتداخل تداخلاً كبيراً، وعلى سبيل المثال، فلن ابن الجزري يذكر لحمزة بن حبيب الكوفي عشرة أوجه في الوقف على لفظ (الأسماء) في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾(٢١٣)، وخمسة وعشرين وجهاً في لفظ (هؤلاء) في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾(٢١٤)، وقد نظمها ابن أم قاسم بقوله:

في هؤلاء إذا وقفت لحمزة ... عشرون وجهاً ثم خمس فاعرف

أولاهما سهل، أو ابدل، معهما ... مد وقصر، أو فحقق، واقتف

وترام بالوجهين ثانية، وإن ... تبدل فتلك ثلاثة، لا تختفي

وبضرب خمس قد حوت أولاهما ... في خمسة الأخرى تتم لمنصف(٢١٥)

وسوف نقتصر على الأوجه التي تتعلق بالهمز المتطرف دون النظر إلى ما يحدث لها عند اجتماعها مع همزة أخرى قبلها أو بعدها.

الهمزة الساكنة:

تكون الهمزة الساكنة متطرفة ومتوسطة، فالمتوسطة لا تدخل في نطاق الوقف إلا عند السكت عليها كما في قراءة حمزة، وعندئذ تأخذ حكم المتطرفة، وأما المتطرفة؛ فهي نوعان:

- ساكنة وسكونها لازم لا يتغير وصلاً أو وقفاً.
- وساكنة، وسكونها عارض بسبب الوقف فإذا وصلت تحركت.

وفي الحالين تأتي قبلها ضمة، أو فتحة، أو كسرة، وبذلك يكون لها ست صور هي(٢١٦):

- سكونها لازم، وقبلها فتحة مثل لفظ (اقرأ) في قوله تعالى: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾(٢١٧).
- سكونها لازم، وقبلها كسرة، مثل لفظ (نبّئ) في قوله تعالى: ﴿نَبِّئۡ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلۡغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾(٢١٨).
- سكونها لازم، وقبلها ضمة، ولم يرد منها شيء في القرآن، ومثالها قولهم: لم يسؤ.
- سكونها عارض، وقبلها مفتوح، مثل لفظ (الملأ) في قوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلۡمَلَإِ مِنۢ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾(٢١٩).
- سكونها عارض، وقبلها مكسور، مثل لفظ (شاطئ) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِيَ مِن شَٰطِيِٕ ٱلۡوَادِ ٱلۡأَيۡمَنِ﴾(٢٢٠).
- سكونها عارض، وقبلها مضموم، مثل لفظ (اللؤلؤ) كما في قوله تعالى: ﴿يَخۡرُجُ مِنۡهُمَا ٱللُّؤۡلُؤُ وَٱلۡمَرۡجَانُ﴾(٢٢١).

وللقراء في الوقف على هذه الصور مذهبان هما:

- التخفيف، بإبدال الهمزة حرفاً من جنس حركة ما قبلها، وهو مذهب حمزة ابن حبيب، وهشام راوية عبدالله بن عامر، فإن كان ما قبل الهمزة مضموماً تبدل



واواً، وإن كان مكسوراً تبدل ياء، وإن كان مفتوحاً تبدل ألفاً[٢٢٢].

- التحقيق بإبقاء الهمزة على حالها، وهو مذهب الباقين من القراء العشرة[٢٢٣].

ولا تختلف هذه الصور في شيء إلا أن ما كان سكونه أصلياً لا يجوز فيه روم أو إشمام، أما ما كان سكونه عارضاً فيجوز فيه الروم حال الكسر، والروم والإشمام حال الضم بجانب الوقف بالسكون المحض كأي ساكن صحيح[٢٢٤].

الهمزة المتحركة:

وتكون أيضاً متحركة وقبلها ساكن، أو متحركة وقبلها متحرك، وكلتاهما متوسطة، ومتطرفة، والمتوسطة لا تدخل في باب الوقف إلا عند السكت عليها كما تقدم، وبذلك يصبح لدينا نوعان: متحركة وقبلها متحرك، أو متحركة وقبلها ساكن.

أما المتحركة وقبلها متحرك فإنها تسكن عند الوقف سكونا عارضا، وبذلك تدخل في القسم الأول - الساكنة - وتأخذ الأحكام السابقة في الهمز الساكن[٢٢٥].

وأما المتطرفة وقبلها ساكن، فإنهم يقسمونها ثلاثة أقسام هي:

- متحركة وقبلها ألف.
- ومتحركة وقبلها واو أو ياء زائدتان.
- ومتحركة وقبلها ساكن صحيح أو واو وياء أصليتان ساكنتان.

وتأتي الهمزة في كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة مفتوحة ومكسورة ومضمومة، ولكل ذلك أثره في الوقف عليها، وسنكتفي ببيانه في إيجاز.

الهمز المتحرك وقبله ألف:

إذا كانت الحركة فتحة كما في لفظ (السماء) في قوله تعالى: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ﴾[٢٢٦]، أو لفظ (شاء) كما في قوله: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾[٢٢٧]، فإن للقراء في الوقف عليها تسعة أوجه هي:

- أربعة مع تحقيق الهمزة هي: إشباع المد، ودون الإشباع، والتوسط، ودون التوسط، فالإشباع لحمزة وورش، ودونه لعاصم، وله التوسط كذلك، ومعه في التوسط ابن عامر والكسائي، ولابن كثير، وأبي عمرو، وقالون التوسط ودونه[٢٢٨].



- وثلاثة مع إبدال الهمزة ألفاً، هي: الإشباع، والقصر، والتوسط، وهذه خاصة بحمزة، فعند إسكانه الهمز للوقف يبدل ألفاً من جنس ما قبله، فيجتمع ألفان، وهما ساكنان، فيجوز حذف أحدهما، فإن قدر المحذوف أولهما قصر الثاني، لأن الألف حينئذ تكون مبدلة من همزة ساكنة، فلا يقع فيها المد، وإن قدر المحذوف الثاني جاز المد والقصر، لأن الألف حرف مد قبل همزة فغير بالبدل، فيقع فيه المد على الأصل، والقصر على اللفظ، ويجوز إبقاء الألفين، وعندئذ يجوز فيه المد الطويل المشبع للفصل بين الألفين، كما يجوز توسط المد قياساً على السكون العارض(٢٢٩).

- ووجهان مع التسهيل هما: الإشباع، والقصر، وذلك لهشام راوية ابن عامر(٢٣٠).

أما إذا كانت الهمزة متحركة بالكسر، وقبلها ألف، مثل (الماء) في قوله سبحانه: ﴿وَكَانَ عَرْشُهُۥ عَلَى ٱلْمَآءِ﴾(٢٣١)، وهؤلاء في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ عِبَادِى هَٰٓؤُلَآءِ﴾(٢٣٢)، ففيها خمسة عشر وجهاً هي:

- التسعة السابقة مع الفتحة.

- وأربعة مع التحقيق والروم هي: إشباع المد، ودون الإشباع، والتوسط، ودون التوسط.

- ووجهان مع التسهيل والروم: الإشباع والقصر(٢٣٣).

وأما إذا كانت الهمزة متحركة بالضم، وقبلها ألف مثل: السفهاء، في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾(٢٣٤) وسماء في قوله سبحانه: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرْضُ ٱبْلَعِى مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقْلِعِى﴾(٢٣٥) ففيها واحد وعشرون وجهاً هي:

- اثنا عشر وجها حاصلة من تحقيق الهمز، والوقف عليه بالإسكان المحض، أو الروم، أو الإشمام، مع كل وجه من هذه الثلاثة الإشباع، ودونه، والتوسط، ودونه، فتصبح اثني عشر وجهاً.

- ثلاثة مع إبدال الهمزة ألفاً هي: التوسط، والقصر، والإشباع، وذلك لحمزة.

- ستة حاصلة من تسهيل الهمز، والوقف عليه بالإسكان المحض، أو الروم، أو الإشمام، ويأتي مع كل وجه المد أو القصر(٢٣٦).



الهمز المتحرك وقبله واو أو ياء زائدتان:

لم يرد من هذا النوع في القرآن إلا ألفاظ معدودة، فمما قبله الواو جاء لفظ واحد هو (قروء) في قوله تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾(٢٣٧)، ومما قبله الياء جاء ثلاثة ألفاظ هي: (بريء) في تسعة مواضع(٢٣٨)، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنَّنِى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾(٢٣٩)، و(النَّسيء) في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِىٓءُ زِيَادَةٌ فِى ٱلْكُفْرِ﴾(٢٤٠)، و(درّيء) في موضع واحد هو قوله سبحانه: ﴿كَأَنَّها كَوْكَبٌ دُرِّيٓءٌ﴾(٢٤١) في قراءة من قرأ بضم الدال، وراء مشددة فياء بعدها همزة(٢٤٢).

وللقراء في الوقف على هذا النوع أوجه مختلفة هي:

١ – مذهب حمزة إبدال الهمزة حرفاً من جنس ما قبلها – الواو أو الياء – وإدغام الحرفين معاً، ثم يقف بالإسكان المجرد، أو به وبالروم حال الكسر، ومعهما الإشمام حال الضم فيكون له في المكسور نحو (قروء) وجهان، وفي المرفوع نحو: (بريء، والنسيء، ودريء) ثلاثة(٢٤٣).

٢ – ويقف هشام عن ابن عامر بتسهيل الهمزة بين بين، فيكون له حال الضم ستة أوجه: الإسكان المحض، والروم، والإشمام، ومع كل وجه المد والقصر، وله حال الكسر أربعة: الإسكان المحض والروم، ومع كل منها المد والقصر(٢٤٤).

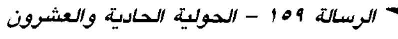
٣ – ويقف الباقون بتحقيق الهمز، ولهم فيه مراتب المد الأربعة: الإشباع، ودونه، والتوسط، ودونه؛ لأنه مد متصل، وتأتي هذه المراتب مع الإسكان المجرد، أو الروم في المكسور، فيكون فيه ثمانية أوجه، ويزيد عليها الإشمام حال الضم فتصبح اثني عشر وجهاً(٢٤٥).

الهمز المتحرك وقبله ساكن صحيح أو معتل أصلي:

لم يقع من الهمزة المتحركة، وقبلها ساكن صحيح في القرآن الكريم سوى خمسة ألفاظ هي: جزء، وخبء، ودفء، وملء، ومرء، وجاء كل منها في موضع واحد ما عدا (مرء) فقد جاء في أربعة مواضع، وبيان ذلك على النحو التالي:

– جزء، في قوله تعالى: ﴿لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ﴾(٢٤٦).

– خبء، في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِى





﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(٢٤٧).

- ودفء، في قوله: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾(٢٤٨).
- وملء، في قوله: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾(٢٤٩).
- ومرء، في قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ﴾(٢٥٠)، وقوله: ﴿وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾(٢٥١)، وقوله: ﴿يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ﴾(٢٥٢) وقوله ﴿يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ﴾(٢٥٣).

وللقراء في الوقف على هذه الهمزة الأوجه التالية:

١ - إذا كانت مفتوحة كما في (الخبء) ففيها وجهان: التحقيق مع السكون المحض لجميع القراء أو نقل الحركة إلى الساكن قبلها وحذف الهمزة لحمزة وهشام.

٢ - وإذا كانت مكسورة كما في (بين المرء) ففيها أربعة أوجه: تحقيق الهمز لجميع القراء مع السكون المحض، أو الروم، ونقل الحركة والحذف مع الوجهين لحمزة وهشام.

٣ - وأما إذا كانت مضمومة، ففيها ستة أوجه هي:

- التحقيق مع السكون المحض، أو الروم، أو الإشمام لجميع القراء، فتلك ثلاثة.
- والنقل مع الأوجه الثلاثة كذلك: السكون، والروم، والإشمام، لحمزة وهشام(٢٥٤).

وأما الهمزة المسبوقة بمعتل أصلي - واواً أو ياء - فقد يكون ذلك المعتل حرف مد ولين مثل الواو في لفظ (تنوء) من قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ﴾(٢٥٥)، والياء في لفظ (المسيء) كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَلَا ٱلْمُسِىٓءُ﴾(٢٥٦) وقد يكون المعتل الأصلي حرف لين فقط كالواو في لفظ (سَوء) بفتح السين، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمَ سَوْءٍ فَٰسِقِينَ﴾(٢٥٧)، والياء في لفظ (شيء) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ زَلْزَلَةَ ٱلسَّاعَةِ شَىْءٌ عَظِيمٌ﴾(٢٥٨)، ولم يرد ما فيه الياء حرف لين في القرآن الكريم غير هذا اللفظ(٢٥٩).

وللقراء في الوقف على هذا النوع مذهبان هما:

- تحقيق الهمزة لجميع القراء.
- وتخفيفها بنقل حركتها وحذفها لحمزة وهشام، وروي عنهما إبدالها حرفاً من جنس حركة الساكن قبلها، وإدغامها لاجتماع مثلين[٢٦٠].

فعلى المذهب الأول يكون لهم فيها الأوجه التي سبقت عند الحديث عن الوقف بتحقيق الهمزة التي قبلها ألف، أي أن فيها أربعة أوجه مع الفتح هي: إشباع المد، ودونه، والتوسط، ودونه.

وفيها مع الكسر ثمانية أوجه هي: السكون المحض، أو الروم، ومع كل منهما يأتي الإشباع، ودونه، والتوسط، ودونه.

وفيها مع الضم اثنا عشر وجهاً بزيادة الإشمام مع المراتب الأربعة على ما سبق.

وهذه الأوجه هي أوجه الوقف على السكون العارض على التفصيل الذي سبق الحديث عنه عند القراء العشرة.

وأما المذهب الثاني؛ فإنه يوقف عليها بالسكون المحض حال الفتح، وبه وبالروم حال الكسر، وبهما مع الإشمام حال الضم، ولا يجوز المد لتغير حرف المد بنقل حركة الهمزة إليه، وحذفها، وأجازه السخاوي مراعاة للأصل، ورده ابن الجزري – رحمه الله – للسبب السابق[٢٦١].

الوقف على المنون والملحق به

قسم النحاة التنوين إلى أنواع، منها: تنوين التمكين، وتنوين التنكير، وتنوين المقابلة، وتنوين العوض، وتنوين الترنم، والتنوين الغالي، فإذا كان المنون خالياً من تاء التأنيث، وليس التنوين فيه للعوض أو نحوه فإن للعرب في الوقف عليه أربع لغات.

اللغة الأولى: حذف التنوين والحركة السابقة عليه في حالتي الرفع والجر، وإبداله ألفاً مع بقاء الفتحة في حالة النصب، وتلك أشهر اللغات وأفصحها، وعليها جل كلامهم، يقولون: جاء رجلْ، ومررت برجلْ، ورأيت رجلا، فتقف على المرفوع والمجرور باللام الساكنة، وتبدل حال النصب ألفاً.

وقد عللوا ذلك بأنهم قصدوا بأن تكون الكلمة في الوقف أخف منها في الوصل؛ لأن الوقف للاستراحة، والكلمة تتثاقل إذا وصلت إلى آخرها، فيخففونها بالقلب أو بالحذف، فاختاروا الحذف حال الضم والكسر، واختصوا النصب بالقلب لخفة الألف والفتحة(٢٦٢).

يقول سيبويه: «فأما الألف فليست كذلك؛ لأنها أخف عليهم، ألا تراهم يفرون إليها في مُثَنّىً ونحوه، ولا يحذفونها في وقت، ويقولون في فخِذ (بكسر الخاء): فخْذ (بإسكانها)، وفي رسُل (بضم السين): رسْل (بإسكانها)، ولايخففون (الجمل)، - يريد: لا يسكنون الميم - لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة، كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو»(٢٦٣).

اللغة الثانية: حذف التنوين والحركة السابقة عليه مطلقاً، يستوي في ذلك الضم والكسر والنصب، وتلك لغة ربيعة وطيّئ، يقولون: هذا زيدْ، ومررت بزيدْ، ورأيت زيدْ، بحذف التنوين والحركة السابقة عليه في الحالات الثلاث، ويقفون بالسكون قياساً واحداً، فيجرون المنصوب مجرى المرفوع والمجرور(٢٦٤).

ومثال ذلك قول الشاعر:

إلى المرء قيس أطيل السرى وآخذ من كل حي عُصُمْ(٢٦٥)

فوقف بالسكون في قوله (عصم)، وحذف الألف والفتحة قبلها.



ومثله قول الآخر:

ألا حبذا غُنْم وحسن حديثها   لقد تركت قلبي بها هائماً دَنِف[٢٦٦]

يريد: دنفا، أي: مريضاً.

اللغة الثالثة: إبدال التنوين حرفاً من جنس الحركة السابقة، فيكون بعد الضمة واواً، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الكسرة ياء، وتلك لغة أزد السراة، يقول سيبويه: «وزعم أبو الخطاب أن أزد السراة يقولون: هذا زيدو، وهذا عمرو، ومررت بزيدي، وبعمري، جعلوه قياساً واحداً، فأثبتوا الياء والواو كما أثبتوا الألف[٢٦٧].

وعلى هذه اللغة يكونون قد حذفوا نون التنوين الساكنة في الحالات الثلاث، وعوض عنها بزيادة الحركة، فتطول الضمة والياء كما طالت الفتحة، وإن كان ذلك لا يخلو من ثقل، يقول السيوطي: «وكأن البيان عندهم أولى وإن لزم الثقل»[٢٦٨].

اللغة الرابعة: إبدال التنوين حال النصب همزة، نقل ذلك سيبويه عن الخليل ونسبها إلى بعض طيِّئ، حيث يقفون على المنون المنصوب بإبدال التنوين همزة، يقولون: رأيت رجلأ بهمز الألف، وذلك شأنهم في كل ألف حال الوقف[٢٦٩]، وسيأتي لذلك مزيد توضيح وبيان عند الحديث عن الوقف على المقصور، والمختوم بالألف بإذن الله تعالى.

وأشهر هذه اللغات هي الأولى، فهي لغة عامة العرب، وعليها جاء كلامهم، فتبقى الثلاث الأخرى بدائل جائزة لبعضهم للوقف بها، وإن كان غيرها أشهر.

وقد ذكر النحاة هذه اللغات، وتحدثوا عن أشهرها، ومدى شيوعها، أما القراء وأهل الأداء، فلهم فيه وجه واحد هو: حذف التنوين والحركة السابقة عليه في حالتي: الضم والكسر، وإبداله ألفاً مع بقاء الفتحة في حالة النصب على أشهر اللغات السابقة[٢٧٠]، ولا يجوز عندهم غيره، يقول البناء: «من أحكام الوقف المتفق عليه في القرآن: إبدال التنوين بعد فتح غير هاء التأنيث ألفاً، وحذفه بعد ضم وكسر[٢٧١].

ويسري ذلك الحكم على التنوين بصوره المختلفة، سواء كان ظاهراً عند وصله، أو مدغماً، أو منقلباً، أو مخفياً[٢٧٢]، وقد كان القياس – كما يقول شيخ الإسلام أبو يحيى زكريا الأنصاري – أن يقفوا على المنون المرفوع بالواو، والمجرور

بالياء، إلا أنه ليس في كلامهم اسم آخره واو مضموم ما قبلها، ولو وقف على المجرور بالياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم لزيادة الياء في الحالين[٢٧٣].

الوقف على الملحق بالمنون:

ألحق النحاة بالمنون المنصوب كل نون ساكنة زائدة متطرفة قبلها فتحة، مثل نون (إذن) ونون التوكيد الخفيفة، وكذلك التنوين المسبوق بحركة بناء كما في حيهلا بمعنى: أقبل، وإيهاً بمعنى: اكفف، وويهاً بمعنى: أعجب.

أما إذن؛ فإن المشهور الراجح عند النحاة أن يوقف عليها بإبدال النون ألفاً، وعلة ذلك أن أصلها من (إذا) التي هي ظرف لما يستقبل من الزمان، ثم ألحقت النون عوضاً عن المضاف إليه، ولذلك يكون الوقف عليها بالألف، وأجاز المازني وابن عصفور الوقف عليها بالنون، دون إبدال على أنها حرف بمنزلة (لن)، والجمهور على الرأي الأول[٢٧٤]، وكذلك القراء، يقفون اتفاقاً عليها بالألف[٢٧٥].

وأما نون التوكيد الخفيفة؛ فإنهم يبدلونها ألفاً إذا وقعت بعد فتحة[٢٧٦]، ومثال ذلك قول الشاعر:

وإياك والميتات لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا[٢٧٧]

فأصل (فاعبدا): فاعبدن، ولكنه وقف بالألف.

أما إذا وقعت النون الخفيفة بعد ضمة أو كسرة، فإنها تحذف عند الوقف شأنها شأن التنوين حال الضم والكسر، وعندئذ يرد ما حذف في الوصل لأجلها، وهو واو الجماعة حال الضم، وياء المخاطبة حال الكسر، تقول عند الوقف على (اضربن) بضم الباء: اضربوا، بحذف نون التوكيد ورد واو الجماعة التي حذفت لأجلها، وعند الوقف على (اضربن) بكسر الباء: اضربي، بحذف النون، ورد ياء المخاطبة[٢٧٨].

ولا يختلف رأي القراء عن النحاة في الوقف على نون التوكيد الخفيفة بالألف إذا فتح ما قبلها، ففي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾[٢٧٩] وقوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ﴾[٢٨٠] يوقف على لفظ (ليكونا) ولفظ (لنسفعا) بالألف، رأياً واحداً لجميع القراء وأهل الأداء، ولم ترد الخفيفة بعد ضمة أو كسرة في القرآن[٢٨١].

وأما التنوين المسبوق بحركة بناء كما في إيْهاءِ، وويْهاً، وحيهلاً، فقد اختلف النحاة فيه، فسيبويه يرى أنه مبني على الفتح، قد بينوا حركة بنائه عند الوقف بمدها ألفا[٢٨٢]، أما الرضي، فيرى أنه تنوين، قد أبدل ألفاً عند الوقف كما تبدل نون التوكيد الخفيفة[٢٨٣].

الوقف على المختوم بتاء التأنيث وما يلحق به

تقع تاء التأنيث في الاسم، والفعل، والحرف، وتأتي الواقعة في الاسم زائدة مثل: فاطمة وقائمة، أو عوضاً عن محذوف مثل: أخت وبنت، ويأتي ما قبلها صحيحاً متحركاً كما في فاطمة، أو صحيحاً ساكناً كما في أخت، كما يأتي معتلاً كما في الصلاة والزكاة، أو للجمع كما في: مسلمات وقائمات.

فإذا كانت التاء للمفرد وقبلها صحيح ساكن مثل: بنت وأخت، فهي كالتاء الأصلية التي في نحو: بيت، وصوت، ووقت، لا يجوز فيها الوقف بالهاء مطلقا[٢٨٤]، وأما إذا كانت للمفرد، وقبلها صحيح متحرك نحو (فاطمة)، أو معتل ساكن نحو (الصلاة)، فإن للنحاة في الوقف عليها أربعة أوجه، تمثل لغات أو لهجات سمعت عن العرب.

- **الوجه الأول:** إبدال التاء هاء والوقف بالسكون:

وتلك أشهر اللغات، وأكثرها وروداً واستعمالاً في لسان العرب، تقول: جاءت فاطمهْ، ومررت بفاطمهْ، ورأيت فاطمهْ، كما تقول: قد قامت الصلاهْ، وحيّ على الصلاهْ، وأدّيت الصلاهْ، ومثل ذلك إذا كانت التاء في أسماء الذكور، مثل: طلحة، وحمزة، تقف عليها جميعاً بالهاء الساكنة سواء كانت منونة أم غير منونة[٢٨٥].

- **الوجه الثاني:** إجراء الوقف مجرى الوصل بعد حذف التنوين إن وجد، وذلك بأن يوقف على التاء دون إبدال، تقول في طلحة وقائمة: طلحتْ، وقائمتْ، وذهب سيبويه إلى أنها لغة، حكاها أبو الخطاب عن ناس من العرب، يجعلون الوقف كالوصل قولاً واحداً[٢٨٦].

وعند ذلك يجوز فيها ما يجوز في الوقف على التاء من إسكان محض، أو روم، أو إشمام، ونحوه[٢٨٧]، ولكن لا تزاد ألف بعد المنون المنصوب، يقول الرضي: «والظاهر أن هؤلاء لا يقولون في النصب رأيت أمتا، كزيدا بألف، بل: رأيت أمت»[٢٨٨].

وعلى هذا النحو جاء قول الشاعر:

اللـه نـجـاك بـكـفـي مـسـلـمـت من بعدما وبعدما وبعدمت[٢٨٩]



صارت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت[٢٩٠]

فقوله: مسلمت، والغلصمت، وأمت، يريد: مسلمة، والغصمة[٢٩١]، وأمة، فوقف بالتاء ساكنة.

- **الوجه الثالث:** وهو كالوجه السابق، لا يختلف عنه إلا في المنصوب المنون، فقد ذهب بعضهم إلى جواز الوقف عليه بزيادة ألف بعد تاء التأنيث، فيقال: رأيت قائمتا وأمتا، أي: قائمة وأمة[٢٩٢]، وعليه جاء قول الشاعر:

إذا اغتزلت من بقام الفرير فيا حسن شملتها شملتا[٢٩٣]

يريد: شملةً بالتنوين، فوقف بالتاء وألف بعدها[٢٩٤].

- **الوجه الرابع:** الوقف بالإبدال والإمالة:

وذلك بأن تبدل التاء هاء، ثم تمال الهاء والكسرة قبلها كما تمال الألف، يقولون: أخذته أخذه، وضربته ضربه، بإبدال تاء المصدرين (أخذة، وضربة) هاء وإمالتها مع الفتحة التي قبلها، وهي لبعض تميم، وقد حكاها سيبويه، والأخفش وغيرهما[٢٩٥]، وقال ابن الجزري بأنها لغة الناس في أكثر البلاد شرقاً وغرباً وشاماً ومصراً[٢٩٦]، ثم بيّن أوجه الشبه التي بينها وبين الألف على نحو ما أشار إليه سيبويه بالآتي:

- أنهما: زائدتان.
- وأنهما: تأتيان للتأنيث.
- وأنهما: ساكنتان.
- وأنهما مفتوح ما قبلهما.
- وأنهما من مخرج واحد، أو مخرجين متقاربين.
- وأنهما حرفان خفيان قد يحتاج كل منهما إلى أن يبين[٢٩٧].

أما إذا كانت التاء للجميع فأكثر النحاة يقولون بالوقف عليها تاء دون إبدال مثل: مسلمات، ومنطلقات، ويلحق بها أولات، وما يسمى به نحو: أذرعات، وعرفات[٢٩٨]، وأجاز بعضهم الإبدال، ولكنه ضعيف، يقول ابن الحاجب: «وفي الضاربات ضعيف»[٢٩٩] يريد: قلب التاء هاء، وقد سمع من ذلك قولهم: كيف الأخوة

والأخواه؟ وكيف البنون والبناه؟ كما سمع: دفن البناه من المكرماه، أي: البنات، والمكرمات[٣٠٠].

وأما إذا كانت التاء في الفعل، نحو: قامت وقعدت، فلا يجوز فيها الإبدال مطلقاً، يقول الرضي: «لا خلاف في تاء التأنيث الفعلية إنها في الوقف تاء، وفي أن أصلها تاء أيضاً»[٣٠١].

أما اسم الفعل، نحو: هيهات فأجازوا فيه الإبدال، ولكنه قليل، تقول: هيهاه[٣٠٢]، وأما تاء الحروف، نحو: ثمت، وربت، ولعلت، ولات؛ فأكثر النحاة على أنها تشبه تاء الفعل في عدم جواز إبدالها، ولكنهم اختلفوا في الحرف (لات)، فوقف عليه بعضهم بالوجهين، وقاس عليه أبو حيان جميع الحروف[٣٠٣].

أما القراء وأهل الأداء فقد اختلفوا في تاء التأنيث حال الوقف عليها، والاختيار عندهم اتباع رسم المصحف، فما كتب منها بالهاء مثل: الجنة، والملائكة، والقبلة، وقفوا عليه بالهاء الساكنة دون خلاف، ولا يجوز فيها روم ولا إشمام، لأنه وقف على حرف مبدل، فيوقف عليه بالسكون منوناً كان أو غير منون، وتلك لغة قريش[٣٠٤].

وأما ما يكتب منها على صورة التاء، نحو: رحمت، وسنت، فهو عندهم قسمان: قسم اتفقوا على إفراده، وهو ثلاث عشرة كلمة جاءت في واحد وأربعين موضعا[٣٠٥]، هي:

- نعمة، في أحد عشر موضعاً، منها قوله تعالى ﴿وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[٣٠٦].
- امرأة، في سبعة مواضع، منها قوله سبحانه: ﴿إِذۡ قَالَتِ ٱمۡرَأَتُ عِمۡرَٰنَ﴾[٣٠٧].
- رحمة، في سبع مواضع، منها قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾[٣٠٨].
- سنة، في خمسة مواضع، منها قوله تعالى: ﴿فَقَدۡ مَضَتۡ سُنَّتُ ٱلۡأَوَّلِينَ﴾[٣٠٩].
- لعنة، في موضعين هما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَبۡتَهِلۡ فَنَجۡعَل لَّعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾[٣١٠] وقوله: ﴿أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾[٣١١].
- معصية، في موضعين كذلك هما قوله تعالى: ﴿وَيَتَنَٰجَوۡنَ بِٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِ وَمَعۡصِيَتِ ٱلرَّسُولِ﴾[٣١٢].

- ابنة، في موضع واحد هو قوله تعالى: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾[٣١٣].
- بقية، في قوله تعالى: ﴿بَقِيَّتُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٣١٤].
- جنة، في قوله تعالى: ﴿فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٍ﴾[٣١٥].
- شجرة، في قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ﴾[٣١٦]
- فطرة، في قوله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾[٣١٧].
- قرة، في قوله تعالى: ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾[٣١٨].
- كلمة، في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣١٩].

وقد اختلفت مذاهب القراء في الوقف على هذه الكلمات في مواضعها جميعاً على النحو التالي:

- وقف بإبدال التاء هاء مراعاة للأصل وخلافاً للرسم من القراء العشرة: ابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ويعقوب.
- ووقف عليها الباقون بالتاء الخالصة دون إبدال مراعاة لخط المصحف، وهم: نافع، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، وأبو جعفر، وخلف، وعند هؤلاء يجوز فيها ما يجوز في غيرها من التاءات من إسكان محض، وروم وإشمام[٣٢٠].

وأما القسم الآخر؛ فهو ثماني كلمات، سبع منها اختلف فيها بين الإفراد والجمع، تكررت في ثلاثة عشر موضعاً[٣٢١]، ولفظ اختلف فيه بين الاسمية والفعلية[٣٢١] فأما السبع التي فيها بين الإفراد والجمع فهي:

- كلمة، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا﴾[٣٢٢]، وجاءت في ثلاثة مواضع أخرى[٣٢٣].
- غيابة، وجاءت في موضعين في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[٣٢٤]، وفي قوله: ﴿وَأَجْمَعُوٓا۟ أَن يَجْعَلُوهُ فِى غَيَٰبَتِ ٱلْجُبِّ﴾[٣٢٥].
- آيات، وجاءت في موضعين، في قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ فِى يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ لِّلسَّآئِلِينَ﴾[٣٢٦]، وقوله: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ

مِّن رَّبِّهِۦ﴾(٣٢٧).

- الغرفات، وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ﴾(٣٢٨).
- بينة، وجاءت في قوله تعالى: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ﴾(٣٢٩).
- ثمرات، وجاءت في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَخْرُجُ مِن ثَمَرَٰتٍ مِّنْ أَكْمَامِهَا﴾(٣٣٠).
- جمالة، وجاءت في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ﴾(٣٣١).
- فمن قرأها بالإفراد، وكان مذهبه الوقف بالهاء على النحو المتقدم عند المتفق عليها وقف بالهاء، ومن كان مذهبه الوقف بالتاء، وقف بالتاء، ومن قرأها بالجمع، وقف بالتاء كذلك، وعلى ذلك الإجماع(٣٣٢).

وأما اللفظ الثامن؛ فهو كلمة (حصرة) في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾(٣٣٣)، قرأه يعقوب بالتنوين والنصب على أنه اسم مؤنث، وقرأ الباقون على أنه فعل ألحقت به تاء التأنيث الساكنة، وعلى ذلك يجوز الوقف عليه بالهاء ليعقوب على أصله، وبالتاء للباقين، لأنها تاء فعل، أو لمراعاة الرسم(٣٣٤).

وعند الوقف بالتاء يجوز بجانب السكون الروم والإشمام، لأنه الحرف الذي كانت الحركة لازمة له فيسوغ فيه ذلك، بعكس الهاء فإنها ليست الحرف الذي كان عليه الإعراب(٣٣٥).

وتبين مما سبق أن القراء يقفون على تاء التأنيث للمفردة إذا كتبت هاء بالهاء قولاً واحداً، وعلى تاء الجمع بالتاء قولاً واحداً كذلك، أما التاء التي كتبت على صورة التاء، فقد اختلفوا فيها فمنهم من وقف بالهاء مراعاة للأصل، ومنهم من وقف بالتاء مراعاة للرسم أو لأنها لغة(٣٣٦)، وإذا عدنا إلى جميع المواضع التي وقف عليها بالتاء نجدها جميعها مضافة مثل: «رحمة الله، سنت الأولين، امرأت عمران، ابنت عمران»، على النحو الذي مضى في الآيات، والمضاف لا يجوز الوقف عليه دون المضاف إليه، فقد يكون وقفهم بالتاء إجراء للوقف مجرى الوصل أو إلماحاً إلى إضافته، وأن الوقف عليه لا يجوز اختياراً حتى لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه.

وقد اختص الكسائي بإمالة الهاء بعد حروف مخصوصة، ووافقة بعض القراء، وفيما يلي إيجاز ذلك:

- اتفق الرواة وأهل الأداء عن الكسائي، على إمالة الهاء بعد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولهم، (فجثت زينب لذود شمس)[٣٣٧]، وذلك في جميع الحالات.
- واتفقوا على الوقف بالفتح بعد الألف إجماعاً، وبعد تسعة أحرف اختياراً هي: الحاء، والعين، وأحرف الاستعلاء التي يجمعها قولهم: (قظ خص ضغط)[٣٣٨]، وذلك في جميع حالاتها كذلك.
- ووقفوا له بالإمالة بعد أربعة أحرف هي: الهمزة، والراء، والكاف، والهاء، إذا كان قبل هذه الأربعة ياء ساكنة أو كسرة، فإن لم يكن فتحت[٣٣٩]. وقد اختلف علماء القراءات في هذه الإمالة فذهب بعضهم إلى أن الممال هو الهاء والفتحة التي قبلها معاً، وذهب آخرون إلى أن الممال هو ما قبل الهاء، وأنها نفسها ليست ممالة. وعلق على ذلك ابن الجزري بأن النزاع في ذلك لفظي، إذ لا يمكن أن يفرق بين القولين[٣٤٠].

ما يلحق بتاء التأنيث:

ألحق القراء بتاء التأنيث ست كلمات مخصوصة هي: «أبت، ومرضاة وهيهات، ولات، واللات، وذات»[٣٤١] في مواضع معينة وقفوا عليها على النحو التالي:

- أبت، وقف عليها ابن كثير، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب بالهاء في جميع مواضعها، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا﴾[٣٤٢].
- مرضاة، وجاءت في أربعة مواضع، منها: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۚ﴾[٣٤٣].
- لات، في قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٖ﴾[٣٤٤]، ولم ترد في غير هذا الموضع.
- اللات، في قوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلۡعُزَّىٰ﴾[٣٤٥]، ولم ترد في غير هذا الموضع.

- ذات، في قوله تعالى: ﴿فَأَنۢبَتۡنَا بِهِۦ حَدَآئِقَ ذَاتَ بَهۡجَةٖ﴾[٣٤٦].

في هذه الكلمات الأربع وقف الكسائي بالهاء، والباقون بالتاء، تشبيها لها بتاء التأنيث[٣٤٧].

- هيهات، في قوله تعالى: ﴿هَيۡهَاتَ هَيۡهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[٣٤٨]، وقف عليها الكسائي، والبزي وقنبل عن ابن كثير بالهاء، ووقف الباقون بالتاء[٣٤٩].

الوقف على المبني

إذا كان الصحيح الموقوف عليه مبنياً، وكانت حركة بنائه لازمة، مثل: كيف، وأين، وهلم، وثم، وتاء المتكلم، وكاف الخطاب، وإن، وليت، ولعل، والنونات المختلفة كنون المثنى، والجمع السالم للمذكر، ونون الإناث، ونون التوكيد، فإنه يوقف على كل ذلك بالأوجه التي تقدمت في الوقف على الصحيح بصفة عامة بشروطها المختلفة، ويجوز الوقف عليها بإلحاق هاء السكت، تقول: كيفه، وأينه، وهلمه، وثمه، وأكرمتكه، وانطلقته، ومسلمانه، ومسلمونه، وهنه، وهكذا(٣٥٠).

وقد علل النحاة ذلك بأنهم يريدون إظهار الحركة(٣٥١). وعلله من المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس «بأن العرب يكرهون الوقف على الحركة القصيرة، فامتد النفس حتى سمعت الهاء»(٣٥٢)، وعلله الدكتور عبدالصبور شاهين بأنها وسيلة لإغلاق المقطع»(٣٥٣).

فإذا لم تكن حركة البناء لازمة كاسم لا النافية للجنس حال إفراده، أو المنادى في بعض حالاته، أو الظرف المقطوع عن الإضافة المنوي معناها، أو الأعداد المركبة، فلا تلحق ذلك كله هاء السكت لأن الحركة فيه عارضة، فتشبه حركة الإعراب، والمشابهة لحركة الإعراب لا تلحقها هاء السكت.

ولا تلحق الهاء فعل الأمر لأنه ساكن، وفي الفعل الماضي ثلاثة آراء هي:

- المنع مطلقاً، وهو مذهب سيبويه(٣٥٤).
- الجواز مطلقاً، باعتبار أن حركته لازمة لا عارضة.
- تلحقه إذا لم يقع لبس بينها وبين هاء الضمير، نحو: قعده، وتمتنع إذا التبست بهاء الضمير نحو: ضربه(٣٥٥).

وأما القراء؛ فقد ورد الوقف عن يعقوب بخلف عنه بهاء السكت على نونات الجمع السالم، مثل (العالمين) في قوله سبحانه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾(٣٥٦)، والمتقين، في قوله ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾(٣٥٧)، والذين، في قوله:



﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ﴾[٣٥٨]، وأجازه بعضهم عنه في نون الأفعال على نحو (يؤمنون) كما في الآية السابقة، وقيده آخرون بنون الأسماء[٣٥٩].

واختلف عنه في النون المشددة التي تلحق ضمير الأناث نحو فيهنّ، وعليهنّ، ولهنّ. فأطلقه بعضهم عنه في كل نون، وقيده بعضهم بالواقعة بعد الهاء كالأمثلة السابقة[٣٦٠].

تلك هي أوجه الوقف عند النحاة والقراء على الصحيح الآخر، سواء كان ساكناً، أو متحركاً، وسواء كان سالماً أو مهموزاً، أو مضعفاً.

وقد بقيت بعض الأوجه التي تتعلق بالفواصل القرآنية، أو القوافي الشعرية، وسيأتي الحديث عنها مع الوقف على المعتل.

الوقف على المعتل الآخر وما يلحق به

سبقت الإشارة إلى أن الصرفيين قسموا الاسم من حيث الصحة والاعتلال إلى صحيح، ومنقوص، ومقصور، وممدود، والفعل إلى صحيح، ومعتل، والمعتل إلى مثال، وأجوب، وناقص، ولفيف.

وقد سبق بيان أوجه الوقف على الصحيح من الأسماء، ومعه الممدود، والمبنيات التي تنتهي بحرف صحيح، وكذلك الصحيح من الأفعال، ومعه المثال، والأجوف، لأنهما ينتهيان بحرف صحيح.

وبذلك يبقى من الأسماء المقصور، والمنقوص، ومن الأفعال: الناقص، واللفيف، بالإضافة إلى المبنيات التي تنتهي بحرف علة، وبعض أوجه الفواصل القرآنية، والقوافي الشعرية.

أولا: الوقف على المقصور

ذكر النحويون في الوقف على المقصور أربع لغات، هي:

اللغة الأولى: إثبات الألف مطلقاً:

وتلك أشهر اللغات، وأكثرها، يقول سيبويه «فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان[٣٦١].

وذهب ابن الحاجب إلى أن هذا الوجه محل اتفاق بجانب أنه الأكثر والأعرف، يقول: «ويوقف على الألف في باب: عصا ورمى باتفاق»[٣٦٢].

غير أن النحويين اختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة آراء هي[٣٦٣]:

١ - أن الألف حال الرفع والجر لام الكلمة، أما في حال النصب فهي ألف مبدلة من التنوين، قياساً على الاسم الصحيح، فكما قالوا: رأيت زيداً، بإبدال التنوين ألفاً، قالوا: رأيت عصا وفتى بالألف، ونسب ذلك إلى سيبويه، ومال إليه أبو علي الفارسي، وعليه معظم النحويين.

٢ - وذهب بعضهم إلى أن هذه الألف في الحالات الثلاث هي لام الكلمة، لأنه لما



زال عنها التنوين بسبب الوقف ردت الألف إلى الاسم، روي ذلك عن أبي عمرو، والكسائي، والكوفيين، وفي رأي عن سيبويه، يقول الرضي: وأما الألف المحذوفة في المقصور في الأحوال الثلاث للساكنين، فإنك تردها في حال الوقف في الأحوال الثلاث لزوال الساكن الأخير، أي: التنوين»[٣٦٤].

وقد استدلوا لذلك لمجيئها حرف روي في الشعر كما في قول الشماخ:

ورب ضيف طرق الحي (سرى)

صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى[٣٦٥]

حيث قال (سرى)، فجعل الألف حرف روي، وأهل القوافي لا يجيزون أن تكون الألف المبدلة من التنوين روياً، فلزم أن تكون لام الكلمة[٣٦٦].

ومثل ذلك قول مليد بن حرملة:

يشكو إلي جملي طول السرى

صبر جميل فكلانا مبتلى[٣٦٧]

فجعل الألف في (مبتلى) حرف روي كما هي في السرى.

وبعضهم استدل بإمالتها حال النصب، لأن الإمالة تدل على أنها أصلية، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾[٣٦٨]. عند من قرأ بإمالة الألف من «مصلى»[٣٦٩].

وبعضهم استدل على أنها أصلية بدليل ثالث، يتعلق بالرسم، وهو أنها تكتب ياء، وألف التنوين تكتب ألفاً، فلما كتبت ياء دل ذلك على أصليتها وأنها لام الكلمة، ولولا ذلك ما كتبت ياء[٣٧٠].

٣ - وذهب فريق إلى أن الألف الموقوف عليها في الحالات الثلاث هي ألف مبدله عن التنوين، وعللوا ذلك بأنها تقع بعد فتحة، وأن القلب في المقصور أولى منه في المنصوب المنون، لأن فتحة المنصوب إعرابية؛ أما فتحة المقصور فهي لازمة[٣٧١].

اللغة الثانية: قلب الألف ياء:

وهي لغة قليلة نقلها سيبوية عن الخليل، وأبي الخطاب، يقول: «قول بعض العرب في (أفعى)، هذه أفعي، بالياء»[٣٧٢]، ونسبها الرضي لفزارة وبعض قيس،



يقول: «اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقلبون كل ألف في الآخر ياء، سواء كانت للتأنيث كحبلى، أو لغيره كمثنى»[٣٧٣].

اللغة الثالثة: قلب الألف واواً:

وهي لغة لبعض طيِّئ، يقولون في أفعى: أفعو، ذكر ذلك سيبويه، وعلله بأن الواو أبين من الياء، وأنها تشبه الألف في سعة المخرج والمد، وتبدل منها، ولذلك جاز أن يصيروا إليها[٣٧٤].

اللغة الرابعة: قلب الألف همزة:

وهي لغة لبعض طيِّئ كذلك، يقولون في (حبلى): هذه حبلأ، نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وذهب إلى أنها لغة في كل ما يوقف عليه بالألف، يقولون: هو يضربهأ بهمز ألف الضمير، ورأيت رجلأ، بهمز الألف المبدلة من التنوين، وقد علل سيبويه ذلك بأن الهمزة قريبة من الألف فجعلوها كذلك، لأنه أخف عليهم[٣٧٥].

الاسم المختوم بألف التأنيث أو بألف الإلحاق:

تجوز فيه اللغات الأربع السابقة جميعها فيوقف عليه في الأعم الأشهر بإثبات الألف، وتقلب ياء عند فزارة وبعض قيس، وواواً عند بعض طيِّئ، وهمزة في لغة ضعيفة لبعض طيِّئ كذلك، ففي نحو: حبلى ومعزى، يوقف عليها بإثبات الألف ويقلبها ياء، ويقلبها واواً، ويهمزها[٣٧٦].

الاسم المبني المختوم بالألف:

إذا وقف على المبني المختوم بالألف، نحو: أنا ، أو ضمير الغائبة في نحو (يكرمها) أو أسماء الإشارة: هذا، هنا، وهؤلاء، وأولى؛ فالأشهر فيها جميعاً الوقف بإثبات الألف، ويجوز فيها الهمز كغيرها من الألفات[٣٧٧].

ويجوز فيها كذلك ما عدا ضمير الغائبة الوقف بإلحاق هاء السكت لبيان الحركة أو للتعويض، تقول: أنَه، وهذَه، وهناه، وأولاه[٣٧٨]، وقد نسب ذلك إلى طيِّئ روي عن حاتم الطائي قوله: «هكذا قصدي أنَه»[٣٧٩].

أما ضمير الغائبة؛ فيجوز فيه حذف الألف، ونقل الفتحة إلى ما قبلها، والوقف



بإسكان الهاء، نُسِب ذلك إلى طيِّئ كذلك، فسمع عنهم: «والكرامة ذات أكرمكم الله بَه»، بفتح الباء، وإسكان الهاء، أي: والكرامة التي أكرمكم الله بها(٣٨٠).

ما الاستفهامية:

ويوقف عليها بالألف على ما هو مشهور في جميع المختوم بالألف، ويجوز إبدال الألف همزة إذا لم تسبق بحرف جر، فإذا سبقت بحرف جر، فيجوز فيها ثلاثة أوجه هي:

١ - الوقف بالألف، نحو: مما، وفيما، وعما، وعلاما، والإما، وحتاما.

٢ - حذف الألف والوقف بالسكون: مم، وفيم، وعم، وعلام، وهكذا.

٣ - حذف الألف وإلحاق هاء السكت: ممه، وفيمه، وعمه، وعلامه، وهكذا(٣٨١).

ويرى الرضي أن حذف الألف أولى من إلحاق هاء السكت(٣٨٢)، فإذا أضيف إليها نحو: مثل ما، ومجيء ما، فإن إلحاق الهاء واجب حتى لا تبقي على حرف واحد بعد حذف الألف(٣٨٣).

الوقف على المختوم بالألف عند القراء:

وقف القراء على جميع ما تقدم بالألف مطلقاً دون حذف، أو إبدال، أو همز، أو إلحاق، لأن الأولى عندهم مراعاة الرسم، والألف ثابتة، فلزم الوقف عليها دون شيء من ذلك حتى لا يزاد أو ينقص في القرآن الكريم، ولم يستثن من ذلك إلا ثلاثة مواضع هي:

- ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف جر.
- ألف الإطلاق في خمسة ألفاظ.
- ثلاث كلمات مخصوصة.

أما بالنسبة لما الاستفهامية. فقد جاءت في خمسة مواضع في القرآن الكريم هي: قوله تعالى ﴿فَبِمَ تُبَشِّرُونَ﴾(٣٨٤) وقوله ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾(٣٨٥) وقوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾(٣٨٦)، وقوله: ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾(٣٨٧) وقوله: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ﴾(٣٨٨).

وهي في هذه المواضع مجرورة بحرف الجر، وقد وقف عليها يعقوب، والبزي



راوية ابن كثير بالهاء، على خلاف في الرواية عنهما، وذلك عوضاً عن الألف المحذوفة، ووقف عليها باقي القراء العشرة بالألف دون حذف أو تعويض[٣٨٩].

وأما ألف الإطلاق، فقد جاءت في خمسة ألفاظ هي: الظنونَا[٣٩٠]، والرسولَا[٣٩١]، والسبيلَا[٣٩٢]، وسلاسلَا[٣٩٣]، وقواريرَا[٣٩٤].

وقد اختلف القراء في الثلاثة الأول على النحو التالي:

- قرأ ابن عامر، وأبو جعفر، ونافع، وشعبة عن عاصم، بإثبات الألف وصلا ووقفاً مراعاة لثبوتها في الرسم[٣٩٥].
- وقرأ ابن كثير، والكسائي، وخلف، وحفص عن عاصم بألف في الوقف دون الوصل، فأثبتوا الألف في الفواصل[٣٩٦].

وفي لفظ (سلاسلا)، وقف عليه أبو عمرو، وروح عن يعقوب بإثبات الألف، ووقف حمزة، وخلف بحذف الألف، واختلف عن الباقين من العشرة، فروي عنهم الوجهان: الحذف والإثبات[٣٩٧].

وأما لفظ (قواريرا) فقد اختلفوا فيه على النحو التالي:

- قرأ أبو جعفر، وابن كثير، والكسائي، وخلف، وشعبة عن عاصم بالتنوين، ووقفوا بالألف.
- وقرأ حمزة، ورويس عن يعقوب بدون تنوين، ووقفوا بدون ألف.
- وقرأ الباقون بدون تنوين، ووقفوا بإثبات الألف[٣٩٨].

الوقف على المنقوص:

إذا كان المنقوص منصوباً منوناً غير مقترن بأل، مثل: رأيت قاضياً، ونزلت وادياً، فإنه يوقف عليه بحذف التنوين، وإثبات الألف والياء مطلقا، يقول سيبويه: «وأما في حال النصب، فليس إلا البيان»[٣٩٩] وقد عللوا ذلك بأن الألف تحصنت بالياء فلا تحذف إلا على لغة ربيعة التي تحذف الألف حال النصب وتقف بالسكون كما سبق أن بينا عند الوقف على الصحيح المنون.

فإذا كان المنقوص منصوباً ومقترناً بأل، نحو: رأيت القاضي، فإنه يوقف عليه بإثبات الياء ساكنة، ولا يجوز فيه حذف، يقول ابن يعيش: «وأما النصب؛ فليس فيه

إلا إثبات الياء؛ لأنها قد قويت بالحركة في حال الوصل، وجرت مجرى الصحيح، فلم تحذف في حال الوقف»[٤٠٠].

ويقول الرضي: «اعلم أن المنقوص المنصوب غير المنون، كرأيت القاضي وجواري، لا كلام في أنه لا يجوز حذف يائه، بل يجب إسكانه»[٤٠١].

فإذا كان المنقوص مرفوعاً أو مجروراً نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، وهذا القاضي، ومررت بالقاضي، فللوقف عليه وجهان:

١ - حذف التنوين، وإبقاء الياء على حذفها، تقول: هذا قاض، ومررت بقاض، بإسكان الآخر في الحالين، وهذا الوجه هو الجيد والأكثر فيما لم يقترن بأل[٤٠٢].

٢ - حذف التنوين، ورد الياء المحذوفة، لأنها حذفت من أجل التنوين، فلما حذف التنوين للوقف عاد ما حذف من أجله، وهذا الوجه لغة نقلها سيبويه عن أبي الخطاب، ويونس، ولكنها أقل في الاستعمال من الوجه الأول فيما لم يقترن بأل كذلك[٤٠٣].

وإذا نودي المنقوص: فإن الأرجح فيه إثبات يائه عند الوقف، يقول سيبويه: «سألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي: لأنه ليس بمنون كما اختار: هذا القاضي»[٤٠٤].

وذهب يونس إلى أن الحذف أولى: لأن النداء موضع حذف وترخيم، فإذا كان الحذف جائزاً في غير النداء، فهو في النداء أولى[٤٠٥].

الوقف على الياءات المبنية:

ياء المتكلم:

في الوقف على ياء المتكلم وجهان: الإثبات والحذف، والإثبات هو الأكثر والأقيس، والحذف مسموع عن العرب، يقولون في الوقف على نحو (غلامي): غلام، وفي نحو (اسقني) اسقن[٤٠٦]، وعلى ذلك جاء قول النابغة:

إذا حاولت في أسد فجورا ... فإني لست منك ولست من[٤٠٧]

يريد: ولست مني، فحذف الياء.

ومثله قول الأعشى:

فهل يمنعنِّي ارتيادي البلا ... دِ من حَذَرِ الموت أنْ يأْتِيَنْ



ومـن شـانـىء كـاسـف وجـهـه إذا ما انتسبت له أنكرنْ[٤٠٨]

أراد: يأتيني، وأنكرني، فحذف الياء في الموضعين.

فإذا سبقت الياء بساكن لإضافة الاسم المقصور، أو المنقوص إليها أو لإضافة المثنى، أو جمع المذكر السالم، مثل: مصطفاي، وقاضيّ، وغلاماي، ومساعدوي يجب فيها الفتح، وعندئذ لا تحذف في الوقف، لأنها أشبه بالياء المنصوبة التي يوقف عليها بالسكون[٤٠٩].

وإذا فتحت الياء يجوز فيها حال الوقف إلحاق هاء السكت، تقول: هذا غلاميه، وجاء من بعديه وعصايه، ويابشرايه، بفتح الياء فيها جميعاً وإلحاق هاء السكت لبيان الحركة، يقول سيبويه: «كرهوا أن يسكنوها. إذا لم تكن حرف الإعراب، وكانت خفية فبينوها»[٤١٠].

ياء اسم الإشارة:

في اسم الإشارة (هذه) ثلاث لغات؛ لغة أهل الحجاز وقيس، يقولون (هذه) بالهاء وصلاً ووقفاً، ولغة طيِّئ الذين يلزمونه الياء وصلا ووقفاً، يقول (هذي)، والثالثة: لغة تميم الذين يجعلونها بالياء حال الوصل، فإذا وقفوا أبدلوا الياء هاء ساكنة، وقد عد سيبويه هذا الإبدال إبدالاً شاذا، لا يقاس في كل ياء[٤١١].

ياء ضمير الأنثى:

يوقف على ضمير الغائبة (هي) بالإسكان، وذلك هو الأكثر والأشهر، ويجوز فتح الياء وإلحاق هاء السكت، يقولون: (هيه)[٤١٢].

أما ضميرالمخاطبة في نحو: اذهبي، ولم تذهبي، فيجب إثباته ولا يجوز فيه إلا الحذف في ضرورة الشعر[٤١٣].

إبدال الياء جيماً:

ذكر سيبويه أن ناساً من بني سعد وقضاعة يبدلون الياء جيماً حال الوقف، لأن الياء خفية، فأبدلوا في موضعها أبين الحروف[٤١٤]، وتسمى هذه اللهجة: (عجعجة قضاعة)[٤١٥] يقولون في علي، وعشي، وبرني: علج، وعشج، وبرنج، يقول

سيبويه: «وسمعت بعضهم يقول: عربانج، يريد عرباني، وحدثني من سمعهم يقولون:

خالي عويف وأبو علج المطعمان الشحم بالعشج

وبالغداة فلق البرنج[٤١٦]

يريد: (بالعشي)، و(البرني)[٤١٧]

وقد قصر بعضهم هذا الإبدال على الياء المشددة[٤١٨]، وذهب آخرون نقلا عن بعض أهل اليمن أنهم يبدلون الياء المخففة كذلك[٤١٩]، وعليه قول الشاعر:

يا رب إن كنت قبلت حجتج

فلا يزال شاحج يأتيك بج

أقمر نهات ينزى وفرتج[٤٢٠]

يريد: حجتي، وبي، ووفرتي، فأبدل الياء وهي مخففة جيما، مثل الياء المشددة.

الوقف على الياء عند القراء:

من الأصول التي لا يكاد يخلو منها مصنف في القراءات مبحثان يتعلقان بالياء، ويعدهما أهل الأداء وعلماء القراءات أصلين من الأصول العامة للقراءات وهما:

- ياءات الإضافة.
- وياءات الزوائد.

أما ياءات الإضافة؛ فهي ياء الضمير المتصل للمفرد المذكر الثابتة في رسم المصحف كما في: نفسي، وفطرني، وإنني، ومني، وتسميتها بهذا الاسم تجوزاً، لأنها تأتي منصوبة ومجرورة بحرف الجر كما في بعض الأمثلة السابقة واختلاف القراء فيها جار بين الإسكان والفتح حال الوصل، أما الوقف؛ فلا خلاف بينهم في أنه يوقف عليها بالسكون، إلا في ستة مواضع، وقف عليها بهاء السكت اتفاقاً لوجودها في الرسم[٤٢١]، وهي:

- كتابيه، في قوله تعالى: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٤٢٢]، وقوله سبحانه: ﴿يَٰلَيۡتَنِي لَمۡ أُوتَ كِتَٰبِيَهۡ﴾[٤٢٣].

- حسابيه، في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَٰقٍ حِسَابِيَهْ﴾[٤٢٤]، وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ﴾[٤٢٥].
- ماليه، في قوله تعالى: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ﴾[٤٢٦].
- سلطانيه، في قوله تعالى ﴿هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[٤٢٧].

وإذا شددت الياء لاجتماعها مع ياء أخرى، عليّ، وإليّ، وبمصرخيّ، ولديّ، وبيديّ، كما في قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُوا۟ عَلَيَّ﴾[٤٢٨] وقوله ﴿إِلَيَّ ٱلْمَصِيرُ﴾[٤٢٩]، وقوله ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[٤٣٠] وقوله ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ﴾[٤٣١] وقوله ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٤٣٢]، في مثل هذه المواضع وقف عليها يعقوب بالهاء، ووقف الباقون بالسكون[٤٣٣].

وأما ياءات الزوائد؛ فهي كل ياء محذوفة في الرسم، أثبتها أحد القراء في التلاوة أو في الوقف سواء كانت ضميراً للمتكلم كما في لفظ (يهدين) في قوله تعالى ﴿ٱلَّذِى خَلَقَنِى فَهُوَ يَهْدِينِ﴾[٤٣٤] أم كانت حرفا من أصول الكلمة كما في لفظ (الداع) في قوله تعالى ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ﴾[٤٣٥] أو لفظ (يأت) في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾[٤٣٦].

وجملة ما جاء من ذلك أربعة وخمسون موضعا، حذفت منها الياء في رسم المصحف، واختلف فيها القراء بين الإثبات والحذف، فالإثبات مراعاة للأصل، والحذف مراعاة للرسم[٤٣٧].

وأما غير ذلك من الياءات الثابتة في الرسم، وليست ضميراً، فقد وقفوا عليها جميعاً بالسكون إلا في موضع واحد، وقف عليه بهاء السكت لثبوت الهاء في رسم المصحف، وهو لفظ (هيه) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ﴾[٤٣٨].

وبذلك نرى أن القراء قد راعوا الرسم عند الوقف، فما ثبتت فيه الياء وقفوا عليه بالياء، وما ألحقت فيه هاء السكت وقفوا فيه على الهاء، ولم يقع بينهم خلاف إلا في الياءات المحذوفة، فبعضهم راعى الأصل فأثبت الياء، وجمهورهم راعى الرسم فحذف الياء.

الوقف على المختوم بالواو وما يلحق به:

يقف النحاة على المختوم بالواو من مثل: السهو، والصفو، بإسكان الواو



لا غير، فإذا كان منصوباً منونا يوقف عليه بالألف دون تنوين إلا على لغة ربيعة الذين يجيزون حذف الألف مع التنوين والوقف بالسكون.

فإذا كان المختوم بالواو نحو: هو: فلهم فيه وجهان: إسكان الواو، وإلحاق هاء السكت (هوه)[٤٣٩] ومن ذلك ما نسب إلى حسان بن ثابت - رضي الله عنه:

إذا ما ترعرع فينا الغلام ... فما أن يقال له من هوه

إذا لم يسد قبل شد الإزار ... فذلك فينا الذي لاهوه

ولي صاحب من بني الشيصبان ... فحينا أقول وحينا هوه[٤٤٠]

ولم يختلف وقف القراء في المختوم بالواو عن وقف النحاة إلا في المنصوب المنون فقد وقفوا بالألف ساكنة وجها واحداً لا غير، وأما غيره، فقد اتفقوا مع النحاة، فوقفوا على المرفوع والمجرور بالسكون[٤٤١]، وعلى ضمير المذكر (هو) بوجهين، بالسكون لجميع القراء وبإلحاق هاء السكت (هوه) ليعقوب وجها جائزاً[٤٤٢].

الوقف على الملحق بالمختوم بالواو:

يلحق بالمختوم بالواو شيئان هما: هاء الغائب المفرد المذكر، وميم الجمع، وذلك لأنهما تُلحقان بواو تسمى واو الصلة

هاء الغائب:

وتسمى هاء الكناية أو هاء المذكر، والأصل فيها أن توصل بواو نحو منهو، وعليهو، فإذا سبقت بياء أو كسرة يجوز أن توصل بياء أو تبقى على الأصل، أي: على صلتها بالواو، فيقال: عليهي، أو عليهو.

وإذا سكن ما قبل الهاء فالأكثر والأشهر حذف الصلة - الواو أو الياء - عند وصل الكلام نحو: منه، وعليه، فإذا كان ما قبلها متحركاً نحو: به، وله، وغلامه، تبقى الصلة دون حذف إلا لضرورة يقال: بهى، ولهو، وغلامهو، وأجاز بعضهم بقاء الصلة في الجميع، فيقال: عليهي ومنهو، وبهي ولهو، وغلامهو.

وأما عند الوقف، فتحذف الصلة على كل حال، ويوقف على الهاء ساكنة، سواء كانت في وصل الكلام محذوفة أو ثابتة، وسواء سكن ما قبلها أو تحرك، وذلك هو الأكثر والأشهر[٤٤٣].

واختلف في جواز الروم والإشمام فيها، فأجازه بعضهم، ومنعه آخرون، وأجاز

بعضهم نقل حركتها إلى ما قبلها إذا كان صحيحاً ساكناً، نحو: منُهْ، وعنُهْ، فتضم النون وتسكن الهاء، وبعض بني عدي يحركون ما قبل الهاء بالكسر، فيقولون: ضربِتهْ، وقالتِهْ، بكسر التاء وسكون الهاء، وقد عللوا ذلك بأنهم لما وقفوا على الهاء بالسكون، وقبلها التاء ساكنة اجتمع لديهم ساكنان، فحركوا الأول بالكسر على المشهور في ذلك[٤٤٤].

وبعضهم يجيز بقاء الصلة عند الوقف إذا كان ما قبلها مفتوحاً نحو «إنّهو»، وقد تبقى الصلة للضرورة مع غير المفتوح، مثل قول رؤبة:

ومـهـمـه مـغـبـرة أرجـاؤه كـأن لـون أرضـه سـمـاؤه[٤٤٥]

فأبقى الصلة في (أرجاؤه)، و(سماؤه) لضرورة الرجز[٤٤٦].

وأما القراء؛ فقد وقفوا بحذف الصلة وإسكان الهاء على كل حال، واختلفوا في جواز الروم والإشمام، فذهب كثير من أهل الأداء، منهم الداني، وابن مجاهد إلى الجواز مطلقاً لجميع القراء، وذهب الشاطبي إلى المنع مطلقاً، واختار ابن الجزري المنع، إذا كان ما قبل الهاء مضموماً، أو واوا ساكنة، أو مكسوراً، أو ياء ساكنة، وأجازهما إذا كان ما قبل الهاء مفتوحاً، أو ألفاً، أو ساكناً صحيحاً، وذلك هو المختار، وهو أعدل المذاهب عنده يقول: «وهو أعدل المذاهب عندي»[٤٤٧].

ميم الجمع:

اختلف النحاة في أصل ميم الجمع، فذهب فريق إلى أن الواو تلحقها لتدل على الجمع، فأصل: أنتم، وضربتم، وهم: أنتمو، وضربتمو، وهمو، ثم حذفت الواو تخفيفاً، وذهب آخرون إلى أن الأصل فيها السكون، فأما في الوقف فالسكون لا غير[٤٤٨]، ولكن يفهم من كلام ابن الحاجب أن هناك من يرى جواز الوقف عليها بالروم والإشمام يقول: «والأكثر على أن لا روم ولا إشمام في هاء التأنيث، وميم الجمع، والحركة العارضة»[٤٤٩].

ولكن الرضي يرد ذلك، ويقول: «ولم أر أحداً لا من القراء، ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإشمام في أحد الثلاثة»[٤٥٠].

وقد علل المانعون للروم والإشمام بأن الأصل فيها السكون، والساكن لا روم ولا إشمام فيه، أو أن الحركة فيها عارضة، والعارض لا يرام، ولا يشم، وأما الذين

أجازوا الروم والإشمام فهم الذين ذهبوا إلى أن الواو فيها أصلية، وقد حذفت للتخفيف، وما حذف للتخفيف فهو في حكم الثابت(٤٥١).

وأما القراء وأهل الأداء؛ فأجمعوا على أن ميم الجمع لا يوقف عليها إلا بالسكون ولم يشذ عن ذلك الإجماع إلا مكي بن أبي طالب، فأجاز الروم والإشمام فيها لمن يصلها بالواو أو الياء قياساً على هاء الضمير، ولكن ابن الجزري رد هذا القياس، يقول: «وهو قياس غير صحيح؛ لأن هاء الضمير كانت متحركة قبل الصلة بخلاف الميم، بدليل قراءة الجماعة، فعوملت حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات، ولم يكن للميم حركة، فعوملت بالسكون، فهي كالذي يحرك لالتقاء الساكنين»(٤٥٢).

الفعل المعتل الآخر:

يوقف عليه في الأشهر الغالب بإثبات حرف العلة دون حذف يقول سيبويه: «وأما الأفعال فلا يحذف منها شيء، لأنها لا تذهب في الوصل في حال، وذلك: لا أقضي، وهو يقضي. ويغزو، ويرمي»(٤٥٣)، فإذا حذف منه شيء في غير الجزم فذلك شاذ، يقول: «إلا أنهم قالوا: لا أدر في الوقف، لأنه كثر في كلامهم، فهو شاذ»(٤٥٤).

وأجاز الفراء حذف الياء لكثرة وروده في سعة الكلام دون شذوذ(٤٥٥)، ولأنه ورد في القرآن الكريم في نحو قوله: ﴿قَالَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾(٤٥٦) بحذف الياء، وذلك بالطبع يرجح ما ذهب إليه الفراء، وإن خالف سيبويه.

ويجوز في المعتل بالألف أن يوقف عليه بالهمزة على الوجه الذي سبق ذكره في كل مختوم بالألف، وإذا حذفت اللام بسبب البناء أو الجزم نحو: اسع واخش أو لم يسع، ولم يخش، فإن الأصل أن يوقف عليه بالسكون، ويجوز إلحاق هاء السكت عوضاً عن المحذوف، أو لبيان الحركة(٤٥٧)، وهو الأجود(٤٥٨)، وبعضهم يكسر العين(٤٥٩).

فإذا حذفت فاؤه وبقي على حرف واحد، مثل (ق) الأمر من (وقى)، أو عينه مثل (ر) الأمر من رأى، وجب إلحاق هاء السكت حتى لا يبقى الفعل على حرف واحد، يتنازعه ضدان لا يجتمعان، هما: الوقف بالساكن، والابتداء بالمتحرك، فتزاد هاء السكت ليوقف عليها ساكنة، ويبقى حرف الفعل متحركاً ليبدأ به، ولا ترد اللام



في مثل هذه الحالات لأن موجب الحذف قائم، وتكون الهاء في هذه الحالة عوضاً عن العين المحذوفة أو اللام[٤٦٠].

أما إذا حذفت فاؤه أو عينه، وبقي على حرفين أحدهما زائد، نحو: لم يع، ولم يق؛ فقد اختلف فيه، فذهب بعضهم إلى وجوب إلحاق هاء السكت[٤٦١]، وذهب آخرون إلى جواز ذلك لا وجوبه، واستشهدوا لرأيهم بأنه جاء فيه نحو: ﴿وَلَمْ أَكُ﴾[٤٦٢]، ونحو ﴿وَمَن تَقِ﴾[٤٦٣]، ولم يجب فيه الوقف بالهاء[٤٦٤].

أما القراء؛ فقد وقفوا على جميع ما جاء من الأفعال المعتلة دون حذف أو إبدال، أو همز، أو إلحاق مراعاة للرسم، فما ثبت فيه حرف العلة وقف عليه بالإثبات، وما حذف منه حرف العلة وقف عليه بالحذف، ولم يستثن من ذلك إلا ثلاثة عشر موضعاً، موضع في المختوم بالألف، وأربعة في المختوم بالواو، وثمانية مواضع في المختوم بالياء، وقد اختلف فيها القراء على مذاهب وآراء متعددة[٤٦٥].

أما المختوم بالألف؛ فهو الفعل المضارع المجزوم (يتسنه) في قوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾[٤٦٦] فقد قرأه حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، بحذف الهاء حال الوصل، ووقفوا بإثباتها على أنها هاء السكت، وقرأ الباقون بإثبات الهاء وصلاً ووقفاً[٤٦٧].

وأما المختوم بالواو؛ فقد جاء منه: يدع، وسندع، ويمح، وكلها بحذف الواو، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَيَدْعُ الْإِنسَانُ بِالشَّرِّ دُعَاءَهُ بِالْخَيْرِ﴾[٤٦٨]، وقوله: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾[٤٦٩] وقوله: ﴿سَنَدْعُ الزَّبَانِيَةَ﴾[٤٧٠] وقوله ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾[٤٧١]، وقد أجمعوا على الوقف بحذف الواو مراعاة للرسم إلا ما رواه أبو عمرو الداني عن يعقوب في أنه وقف عليها بالواو مراعاة للأصل، وهو مما انفرد به أبو عمرو[٤٧٢].

وأما المختوم بالياء؛ فهو الأمر (اقتده) في قوله تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[٤٧٣]! فقد أثبت الهاء فيه حال الوقف حمزة، والكسائي، ويعقوب، وخلف، وحذفوها في الوصل على أنها هاء السكت، وقرأ بإثباتها حال الوصل مكسورة بدون إشباع هشام عن ابن عامر، وأشبعها مكسورة ابن ذكوان

بخلف عنه على أنها هاء الضمير، وقرأ الباقون بإثباتها وصلاً ووقفاً مراعاة للرسم، فيحتمل أن تكون هاء السكت أو هاء الضمير[٤٧٤].

وبالإضافة إلى ذلك؛ فهناك سبعة أفعال مضارعة هي: ﴿يُؤْتِ﴾[٤٧٥]، و﴿نُنْجِ﴾[٤٧٦] و﴿يَأْتِ﴾[٤٧٧]، و﴿نَبْغِ﴾[٤٧٨] و﴿يُنَادِ﴾[٤٧٩]، و﴿تُغْنِ﴾[٤٨٠]، و﴿يَسْرِ﴾[٤٨١]، وكلها حذفت منها الياء، واختلف فيها عند الوقف بين إثبات الياء وحذفها[٤٨٢].

الوقف على القوافي

يتوسع العرب في القوافي، فيجوز فيها، ما لا يجوز في غيرها وذلك بالحذف والزيادة، ونحوهما[٤٨٣]؛ فأهل الحجاز يميلون إلى مد الحركة مطلقاً، ليتأتى لهم زيادة الصوت، فتطول الحركات حتى تصبح الضمة واواً، والفتحة ألفا، والكسرة ياء، وتسمى أحرف الإطلاق، وبها يحدث التطريب والتغني[٤٨٤].

ومن أمثلة ذلك قول الحطيئة يمدح بني أنف الناقة:

قوم هم الأنف والأذناب غيرهمو ... ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا[٤٨٥]

فأطلق ضمة الميم في (غيرهم)، وفتحة الباء في (الذنب) للترنم.

ومثله قول امرئ القيس:

أغرك مني أن حبك قاتلي ... وأنك مهما تأمري القلب يفعلي[٤٨٦]

فأطلق الكسرة في (يفعل).

وأما التميميون؛ فمنهم من يقف بإطلاق الحركات مثل الحجازيين، ومنهم من يترك ذلك، ويعوض عن المد بالتنوين، ومنهم من يقف بالسكون[٤٨٧]، ومن أمثلة ذلك بيت جرير المشهور:

أقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي إن أصبت لقد أصابن[٤٨٨]

فقد روي البيت بإطلاق فتحة الباء (العتابا، وأصابا)، وبحذف الألف وإثبات النون كما هو مذكور، وبحذفهما والوقف بالسكون (العتاب، وأصاب)[٤٨٩].

ويسمى هذا النوع من التنوين تنوين الترنم، لأن النون حرف أغن، واعترض على ذلك بأن الترنم إنما يكون بأحرف الإطلاق، والأولى أن يقال: تنوين ترك الترنم، نقل ذلك الشيخ خالد الأزهري ونسبه إلى سيبويه[٤٩٠].

وقد يوقف بالنون على القوافي المقيدة، أي التي حروف رويّها ساكنة، ويسمى بالتنوين الغالي، لزيادة الفتحة قبله، وهناك من يرى أن فائدة هذا التنوين هو الترنم، فيكون نوعاً من التنوين السابق لا قسيما له[٤٩١]، ومن أمثلته قول رؤبة:

قالت بنات العم يا سلمى وإنن ... كان فقيراً معدماً قالت وإنن[٤٩٢]

فألحق نوناً ساكنة، وفتح النون الأولى في لفظ (وإنن).

وقد يقف الشاعر على حرف واحد في القوافي فيصله بألف مثل قول حكيم بن معية التميمي:

قَدْ وَعَدَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو أَنَّ تَا[٤٩٣]

فوقف على حرف المضارعة (التاء)، ووصله بألف، والتقدير: أن تأتي.

وقد يصله بهمزة وألف، مثل قول الشاعر:

بِالخيرِ خَيْراتٍ وإنْ شراً فآ[٤٩٤]

أي: فشر، فاكتفي بالفاء، ووصلها بهمزة وألف.

وعلى العكس من ذلك؛ قد يقف الشاعر بحذف الحرف الأخير، أو الحركة الأخيرة، ومن ذلك قول زهير يمدح هرم بن سنان:

وأَراكَ تَفْري مَا خَلَقْتَ وبعـ ... ضُ القومِ يَخْلُقُ ثم لا يَفْر[٤٩٥]

يريد: يفري، فحذف الياء، ووقف على الراء ساكنة أو مكسورة لأن روي القصيدة مكسور.

ومن أمثلة حذف الحركة قول النمر بن تولب:

فيومٌ علينا ويومٌ لنا ... ويوم نُساء ويوم نُسَر[٤٩٦]

فحذف الضمة من (نسر) ووقف بالسكون.

ومثله قول الشاعر:

إنَّ للخيرِ وللشرِ مَدَى ... وكِلاَ ذلك وَجهٌ وَقَبَل[٤٩٧]

فحذف التنوين من (قبل)، ووقف بالسكون.

وقد يقف الشاعر بالتضعيف لضرورة الشعر، فيأتي معه التحريك، والإطلاق للترنم والغناء، ومن أمثلة ذلك قول رؤبة:

لقد خَشِيتُ أن أَرَى جَدَبَّا ... في عامِنا ذَا بعدَما أَخْصَبَّا

إنَّ الدُّبَى فوق المتونِ دَبَّا ... وَهَبَّتِ الريحُ تَمورُ هَبَّا

تَتْرُكُ مَا أَبقى الدُّبَى سَبْسبَّا ... كأنَّه السيلُ إذا اسْلَحَبَّا

أَوْ كالحريقِ وافَقَ القَصَبَّا ... والتبنَ والحلفاءَ فَالتَهَبَّا

حتى تَرَى البُوَيزِلَ الإِزْزَبَّا ... مِن عَدَمِ المرعى قدِ اقْرعَبَّا

تباً لأصحابِ الشياهِ تَبَّا[٤٩٨]

الوقف على الفواصل

عرف السيوطي الفاصلة بأنها: كلمة آخر الآية، كما أن القافية آخر البيت من الشعر، ثم نقل عن الإمام أبي عمرو الداني أنه عرف الفاصلة بأنها: كلمة آخر الجملة، وليست مقصورة على أواخر الآيات، فيكون كل رأس آية فاصلة، وليس كل فاصلة رأس آية[٤٩٩].

وللفواصل أحكام كثيرة منها ما يتعلق بالوقف، ومنها ما يتعلق بغير الوقف، وقد تتبعها شمس الدين بن الصائغ فوجد أنها تزيد على الأربعين حكماً، كتقديم المعمول على العامل، وتقديم المتأخر زمناً على المتقدم، وتقديم المفضول على الفاضل، وحذف التنوين، وحذف ياء المنقوص من المعرف بأل، ونحو ذلك[٥٠٠].

وعلماء القراءات وأهل الأداء منهم يجمعون على وجوب اتباع رسم المصاحف، فيوقف على الكلمة وفق رسمها الذي كتبت به في المصحف، وَرَدَ ذلك نصا وأداء عن نافع، وأبي عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبي جعفر، وخلف، وروي عن ابن عامر، ورواه بعضهم لجميع القراء دون استثناء[٥٠١].

ولما كان القرآن قد كتب دون شكل أو نقط، فإنه يقصد برسم المصاحف حروف الهجاء التي كتبت عليها الألفاظ القرآنية دون نقط أو شكل.

وينحصر الوقف على تلك الأحرف في ستة أوجه هي: الإبدال، والإثبات، والإلحاق، والحذف، والوصل، والقطع[٥٠٢].

ولكل وجه من هذه الأوجه الستة أصول مطردة، وكلمات مخصوصة، نشير إليها في إيجاز، ومحل تفصيلها كتب القراءات.

١ – **الإبدال:** وهو إبدال الحرف بآخر عند الوقف، وهو قسمان: مختلف فيه، ومتفق عليه، فالمختلف فيه هاء التأنيث التي رسمت تاء نحو: رحمت، ونعمت، وشجرت، وجنت، وكلمت، وكذلك في ست كلمات مخصوصة هي: أبت، وهيهات، ومرضات، ولات، واللات، وذات، وقد سبق تفصيل ذلك عند الوقف على تاء التأنيث، وخلاصته أن ابن كثير، وأبا عمرو، والكسائي، ويعقوب وقفوا

بإبدال التاء هاء، ووقف الباقون بدون إبدال مراعاة للرسم[٥٠٣].

وأما المتفق عليه؛ فهو إبدال التنوين ألفا حال النصب، وإبدال تاء التأنيث التي رسمت تاء مربوطة هاء، وقد سبق تفصيل ذلك عند الوقف على المنون وتاء التأنيث[٥٠٤].

- الإثبات:

وهو قسمان: إثبات ما حذف لفظاً ورسماً، أو إثبات ما حذف لفظاً لا رسماً، فمثال الأول: إثبات هاء السكت في (ما) الاستفهامية المجرورة عند الوقف عليها في نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾[٥٠٥]، ومثل ذلك إثبات الياء في المنقوص في نحو لفظ (حام) في قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ﴾[٥٠٦].

وأما ما حذف لفظاً لا رسماً، فمثاله لفظ (بهادي) في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡ﴾[٥٠٧] حيث ثبتت الياء رسماً، وهي محذوفة في اللفظ عند الوصل، فإذا وقف عليها وقف بإثبات الياء عند الجميع لثبوتها رسماً وحكماً[٥٠٨].

- الإلحاق:

وهو إلحاق ما ليس من الكلمة رسماً ولفظاً، مثل هاء السكت، وقد جعله بعضهم نوعاً من الإثبات، وبعضهم يجعله قسماً مستقلاً، ويقصر الإثبات على ما حذف من الكلمة رسماً أو لفظاً وهو جزء منها حكماً مثل: ياء المنقوص[٥٠٩].

- الحذف:

وهو نوعان: حذف ما ثبت رسماً، وحذف ما ثبت لفظاً، فالأول نحو لفظ (كأين) في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾[٥١٠] حيث حذف النون ووقف على الياء كل من أبي عمرو ويعقوب، ووقف الباقون بالنون[٥١١]، والثاني؛ وهو ما ثبت لفظاً لا رسماً، ومثاله حذف الواو أو الياء الثابتتين في هاء الكناية لفظاً إذا وقع قبلها متحرك نحو: إنه، وبه[٥١٢].

- الوصل:

وذلك في المقطوع رسماً، مثل ﴿أَيًّا مَّا تَدۡعُواْ﴾[٥١٣]، فوقف حمزة والكسائي



ورويس على (أيا) باعتبارها كلمة مستقلة، و(ما) كلمة أخرى، ووقف الباقون على (ما) دون (أيا) باعتبارهما لفظاً واحدا[٥١٤].

- **القطع:**

وذلك في الموصول رسماً، مثل ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾[٥١٥]، حيث أجمعت المصاحف على رسمها كلمة واحدة، واختلف القراء في الوقف عليها، فروي عن الكسائي الوقف على (وي)، وعن أبي عمرو الوقف على (ويك) بالقطع لكل منهما، والباقون يقفون على أنها كلمة واحدة[٥١٦].

الوظائف النحوية والدلالية للوقف

من خلال الحديث عن محل الوقف وأوجهه، تبين لنا أن النحاة قد ركزوا على الأوجه التي يوقف بها، بينما انطلق علماء القراءات من قضية المعنى وتعلقه باللفظ، ثم جاءت الأوجه تبعاً لذلك.

وقد بنيت تقسيمات علماء القراءات على أساس القسمة العقلية للفظ والمعنى، فابن الجزري مثلاً؛ يرى أن الكلام الموقوف عليه يكون – باعتبار ما قبله – نوعين: تاما، وغير تام، والتام يكون – باعتبار ما بعده – ثلاثة أنواع.

- ما لا يتعلق بما بعده في اللفظ والمعنى.
- ما يتعلق بما بعده في المعنى دون اللفظ.
- ما يتعلق بما بعده في اللفظ والمعنى[٥١٧].

وكان مقتضى القسمة أن يكون هناك نوع رابع، هو: ما يتعلق بما بعده في اللفظ دون المعنى، ولكنهم لا يفترضون وجود لفظ ولا معنى له إلا في المهمل، أو لغو الحديث.

وقد ينقسم كل نوع من داخله قسمين أو أكثر، فتزيد الأوجه أو تنقص، ولكنها ترجع في غالب الأحيان إلى القضية السابقة؛ قضية اللفظ والمعنى[٥١٨].

وقد ألمح البلاغيون إلى هذه المسألة عندما عالجوا مسائل (الوصل والفصل)، وأشاروا إلى أهميته البالغة، حتى إن بعضهم قصر البلاغة على معرفة الفصل من الوصل[٥١٩]، ولكنهم عادوا فسلكوا مسلك النجاة، فبحثوا محل الجملة الموصولة أو المقطوعة، وعلاقتها بمحل الجملة الأولى، وحكم المعطوف والمعطوف عليه، ونحو ذلك مما صرفهم عن بعض وظائف الفصل والوصل المعنوية المتعددة[٥٢٠].

وجاء علم اللغة الحديث؛ فنظر إلى الوقف على أنه أحد العناصر المورفولوجية التي تؤدي وظيفة مهمة على مستوى التشكيل الصوتي، والصرفي، والنحوي، والدلالي[٥٢١]، ولكنه لم يلق العناية الكافية لإظهار تلك الوظيفة إظهاراً تاماً.

وبذلك تبقى جهود علماء القراءات في مقدمة الجهود المبذولة جميعها، ويكفي

لبيان ذلك أن نقف على مثال واحد من تلك الجهود، وليكن أول آيتين من سورة البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾[٥٢٢].

إن من يتأمل كتب التفسير، وهي أهم ما بنى عليه علماء القراءات عملهم، يجد أنها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً، ولكنها تكشف بهذا الاختلاف عن طاقة تعبيرية هائلة، تنطوي عليها اللغة العربية بوجه عام، والقرآن الكريم بوجه خاص.

وعلى سبيل المثال؛ نجد الفراء يذهب إلى أن ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة واحدة معناها: «هذه الحروف ذلك الكتاب الذي وعدتك به»[٥٢٣]، في حين أن أبا عبيدة يذهب إلى أن ﴿الٓمٓ﴾ أحرف هجاء مبنية، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ مجازه: هذا القرآن، فكلاهما جملة مستقلة[٥٢٤]، ويذهب الطبري، والزجاج، وابن الأنباري، والزمخشري، والعكبري، والبيضاوي، وغيرهم من المفسرين والمعربين إلى جواز الأمرين، وإن اختلفوا فيما بينهم في الترجيح والاختيار، فيرجح بعضهم أنها جملة واحدة لا يُفصَل بينها، ويذهب بعضهم الآخر إلى أنها وما بعدها جمل متتالية[٥٢٥].

وأوضح ما يرى ذلك عند الزمخشري؛ فبعد أن ذكر العديد من الأوجه التي تحتملها الآيتان من حيث المعنى والإعراب، وذكر ما ورد عن القراء من الوقف المشهور وغير المشهور، ذهب إلى أن الأرجح والأرسخ عرفاً في البلاغة أن يضرب صفحاً عن ذلك، وأن تجعل ﴿الٓمٓ﴾ جملة برأسها، أو طائفة من حروف المعجم مستقلة بنفسها، و﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ﴾ جملة ثانية، و﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ جملة ثالثة، و﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ رابعة، وقد أصابت بهذا الترتيب مفصل البلاغة، وموجب حسن النظم، حيث جاءت متناسقة من غير حرف نسق، متآخية آخذا بعضها بعنان بعض[٥٢٦].

وقريباً من ذلك يذهب البيضاوي؛ فيرى أن الأَوْلَى أن تكون الآيتان جملا متناسقة متتابعة، تقرر اللاحقة منها السابقة، ولذلك لم يدخل بينها العاطف، أو أنها جمل يستتبع بعضها بعضا، فالسابقة تستتبع اللاحقة استتباع الدليل للمدلول، فلما نبه على إعجاز المتحدى به من حيث إنه من جنس كلامهم، وقد عجزوا عن معارضته

استنتج منه أنه الكتاب البالغ حد الكمال، واستلزم ذلك أنه لا يتثبت الريب به، وما كان كذلك فلا شك أنه هدى للمتقين[٥٢٧].

وقد أكد البيضاوي ما ذهب إليه الزمخشري من أن كل جملة لا تخلو من نكتة بلاغية؛ ففي الأولى الحذف والرمز إلى المقصود مع التعليل، وفي الثانية فخامة التعريف، وفي الثالثة تأخير الجار والمجرور حذرا عن إيهام الباطل، وفي الرابعة الحذف، والوصف بالمصدر للمبالغة، وإيراده منكرا للتعظيم، وتخصيص الهدى بالمتقين تسمية للمشارف للتقوى متقياً إيجازا، وتفخيما لشأنه[٥٢٨].

وأمام هذه التقديرات المتنوعة، والوجوه المتعددة، والإمكانات التعبيرية الهائلة، أخذ علماء الوقف يرجحون، ويختارون، أو يذكرون الأوجه الممكنة عند كل موضع تاركين الاختيار والترجيح للطابعين ولجان مراجعة المصاحف.

وعلى سبيل المثال؛ نجد أن ابن النحاس يقف طويلا عند الحروف المقطعة في أوائل السور، ثم ينتهي إلى أن في الوقف على (آلْمْ) والائتناف بما بعدها أربعة أقوال، هي:

١ – أن الوقف تام على كل حرف منها، لأنها أحرف هجاء، ونسب ذلك إلى الفراء وأبي عبيدة، أي أن كل حرف منها مستقل بنفسه، ولا يتعلق بما بعده في اللفظ أو في المعنى.

٢ – أن الوقف عليها كاف، وليس بتمام، بمعنى أنها وإن كانت مستقلة في اللفظ إلا أنها متعلقة بما بعدها في المعنى.

٣ – أن الوقف عليها ليس تاماً ولا كافيا، لأن المعنى: حروف المعجم ذلك الكتاب، وقد اجتزىء ببعضها عن بعض، أو أنها قسم، وما بعدها جوابه، فيتعلق به، أو أنها أحرف تنبيه أو نحو ذلك مما يتعلق بما بعده لفظاً ومعنى.

٤ – أن الوقف تام على آخرها، لأنها اسم للسورة، أو أن كل حرف منها يفيد معنى كلمة، فالألف: أنا، واللام: الله، والميم: أعلم، أي: أنا الله أعلم، ولأنها موصولة رسماً فلا يوقف إلا على آخرها[٥٢٩].

وعل هذه التقديرات يجوز أن تكون أسماء للحروف تحكى كالأصوات،



وسردها على نمط التعديد، أو أنها حروف مبنية لها محل من الإعراب، ومحلها يحتمل ثلاثة أوجه: الرفع، والنصب، والجر[٥٣٠].

أما الرفع فيكون من ثلاثة أوجه هي:

- أن (آلم) مبتدأ، و(ذَلِكَ) مبتدأ ثان، و(الْكِتَابُ) خبر للمبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر للمبتدأ الأول.
- أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذه (آلم)، و(ذَلِكَ) خبر ثان. أو بدل، و(الْكِتَابُ) صفة.
- أنها خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذه (آلم)، وهي معه جملة مستقلة، لا تعلق لها بما بعدها[٥٣١].

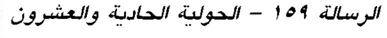
وأما النصب؛ فبفعل محذوف تقديره: اقرأ (آلم)، أوخذ (آلم)، أو : اتلُ (آلم)، ونحو ذلك[٥٣٢]، وأما الجر؛ فعلى القسم، وحرف القسم محذوف[٥٣٣].

ويستمر ابن النحاس، فيذكر أن (ذَلِكَ) ليست بموضع قطع، لأنها لا تفيد إلا بما بعدها، وهي في موضع رفع من وجوه:

- مبتدأ، والخبر (الْكِتَابُ)، أو مبتدأ، و(الْكِتَابُ) بدل، أو عطف بيان، والخبر ما بعده، أو مبتدأ ثان، وخبرها (الْكِتَابُ) أو ما بعده، وهي والخبر خبر لمبتدأ محذوف أو لـ (آلم).
- خبر لمبتدأ مقدر، أو خبر لـ (آلم)، أو خبر ثان لمبتدأ مقدر، و(آلم) خبره الأول، و(الكِتَابُ بدل أو عطف بيان[٥٣٤].
- بدل من (آلم)، و(الكتاب) صفة لها[٥٣٥].

وفي الكتاب ستة تقديرات هي:

- خبر، و(ذَلِكَ) مبتدأ له.
- بدل، أو عطف بيان لـ (ذَلِكَ)، التي هي خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا ذلك الكتاب.
- بدل، أو عطف بيان لـ (ذلك)، التي هي خبر للمبتدأ (آلم).
- نعت لـ (ذَلِكَ)، و(لاَرَيْبَ) هي الخبر.





- نعت لـ (ذَلِكَ)، و (لاَرَيْبَ فِيهِ) هي الخبر.
- نعت لـ (ذَلِكَ)، و(هُدىً لِلمُتَقِينَ) هي الخبر[٥٣٦].

وعلى التقديرات الثلاثة الأولى يكون الوقف تاما على (ذَلِكَ الْكِتَابُ)، فيقع القطع عليها والائتناف بما بعدها، وعلى التقدير الرابع التمام (لا رَيْبَ)، وعلى الخامس يكون التمام على (فيه)، وعلى السادس يكون على (المتقين)، هو الوقف التمام[٥٣٧].

وأما (لاَرَيْبَ فِيهِ)، فالمشهور هو الوقف على (فِيهِ)، وروي عن نافع، وعاصم أنهما وقفا على (لاَرَيْبَ)، ونظيره: (لاَضَيْرَ)[٥٣٨]، وقول العرب: لا بأس، والتقدير: لا ريب فيه... فيه هدى[٥٣٩].

وقد قرئت (لاَرَيْبَ) بالفتح، وهو المشهور والمتواتر فيها، وقرئت بالنصب والتنوين شاذة (لا رَيْبَاً)؛ قرأ بذلك الحسن البصري[٥٤٠]، وكذلك قرئت بالضم من غير تنوين (لاَرَيْبُ)، وقرئت مرفوعة منونة (لاَرْيبٌ)[٥٤١].

أما قراءة الفتح، فعلى أن (لا) نافية للجنس، و (رَيْبَ) اسمها مبني على الفتح في محل نصب، لأنه مفرد، وخبرها (فِيهِ) عند الوقف عليها، أما إذا وقف على (لاَ رَيْبَ) فالخبر مقدر[٥٤٢].

وأما النصب؛ فعلى أن (فِيهِ) متعلق (رَيْباً)، أو نعت لها، وعندئذ يكون اسم (لا) منصوباً لأنه شبيه بالمضاف، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقدير: لا ريب فيه لكم، أو يكون الخبر (لِلْمُتَّقِينَ).

ويجوز أن يكون (ريباً) مفعولا به لفعل محذوف، تقديره: لا أجد فيه ريبا، أو مفعولا مطلقا، والتقدير: لا يرتاب فيه ريباً، وعلى هذه التقديرات لا يقع الوقف على (لا ريباً)[٥٤٣].

وأما قراءة الضم (لاَرَيْبُ)؛ فقد وجهها العكبري من جهتين:

- البناء على الضم تنبيها على تمكنه.
- أو أنه لما وقف عليه، وكان حق الموقوف عليه السكون، والأصل في البناء السكون، فحرك لئلا يلتقي ساكنان، إلا أن تحريكه جاء بالضم[٥٤٤].

وأما قراءة الرفع والتنوين (لاَرَيْبٌ)؛ فقد وجهها الزمخشري على أن (لا) هي العاملة عمل ليس، فتكون (فِيهِ) في موضع نصب[٥٤٥]، وأجاز العكبري أن تكون (لا)

ملغاة، و(رَيْبٌ) مبتدأ، و(فِيهِ) الخبر، ومثله: ﴿لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾[٥٤٦]، وذهب إلى أن ذلك هو القياس[٥٤٧].

وأما (هُدىً لِلْمُتَّقِينَ)؛ فقد ذهب الطبري إلى أن في (هُدىً) الرفع من جهتين، والنصب من جهتين؛ فالرفع على أن (الْكِتَابُ) نعت لـ (ذَلِكَ)، و(هُدىً) خبره، أو (لاَرِيبَ فِيهِ) الخبر، و(هُدىً) تابع لموضع (لاَرَيْبَ) مرفوع، وأما النصب؛ فعلى الحالية من (الْكِتَابُ)، أو من الضمير في (فِيهِ)[٥٤٨] وزاد الزجاج أنه يقع حال الرفع خبرا بعد خبر، والتقدير: هذا ذلك الكتاب.... هدى، أو: ذلك الكتاب هدى[٥٤٩].

وأجاز ابن الأنباري الرفع من أربعة أوجه، والنصب من ثلاثة؛ فأما الرفع فعلى أنه:

- خبر لمبتدأ مقدر، هو هدى.
- خبربعد خبر، فذلك مبتدأ، و(الْكِتَابُ) بدل أو عطف بيان، و (لاَرَيْبَ فِيهِ) خبر أول، و (هُدىً) خبر ثان.
- مبتدأ مؤخر، والخبر (فِيهِ)، وعندئذ يوقف على (لاَرَيْبَ).
- الرفع بالظرف، يريد الجار والمجرور (فِيهِ).

وأما النصب؛ فعلى أنه حال من اسم الإشارة (ذَا)، أو من (الْكِتَابُ)، أو من الضمير الذي في (فِيه)[٥٥٠].

وفي الوقف على (المتقين) ثلاثة تقديرات، هي:

- الوقف عليها تام، إذا قطعت عما بعدها، ورفع (الَّذِينَ) بالابتداء، أو جعل (الَّذِينَ) خبراً لمبتدأ محذوف.
- الوقف عليها كاف، إذا رفع (الَّذِينَ) على المدح، بتقدير: هم الذين، أونصبت على الاختصاص، أي: أعني الذين، وذلك لاتصال المعنى دون اللفظ.
- الوقف عليها حسن، إذا كانت (الَّذِينَ) في موضع جر على أنه نعت (لِلمُتقينَ)، وذلك لاتصال المعنى واللفظ[٥٥١].

وأمام هذه الكثرة الهائلة من القراءات والمعاني، والتقديرات الإعرابية، وما يتعلق بها من مواضع الوقف وأنواعه، وقف علماء الرسم هم أيضا يرجحون،

ويتخيرون؛ فمنهم من اكتفى بعلامة تعانق الوقف هكذا: ﴿لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ﴾، للدلالة على أنه يجوز الوقف على أحد الموضعين، بحيث إذا وقف على أحدهما لا يوقف على الآخر، وذلك كما هو مشهور في طبعات المصحف الشريف برواية حفص عن عاصم في مصر والمشرق العربي.

ومنهم من اكتفى بالعلامة (صـ) للدلالة على صحة الوقف دون تفريق بين أنواعه، وذلك مشهور عند أكثر المغاربة، وبه أُخذ في طباعة المصحف الشريف برواية قالون عن نافع، وكذلك في رواية ورش عن نافع، وفيهما وضعت العلامة (صـ) في موضعين من الآيتين السابقتين، هكذا: (آلمٓ)، و(فيهُ).

وبعض علماء الرسم يضع في الموضع الواحد أكثر من علامة، وذلك مشهور في شرق العالم الإسلامي؛ ففي المصاحف التي تطبع في الباكستان من دول المشرق الإسلامي ثلاث علامات توضع على (لاَرَيْبَ)، وعلامتان على (فِيهِ)، هكذا: (لاَرِيْبَ فيهٍ)[٥٥٢]، أو هكذا: (لا ريبَ فيهِ)[٥٥٣].

ولعل هاتين الآيتين وما رأيناه فيهما يبين لنا بوضوح مدى تأثير الوقف داخل التركيبات اللغوية المختلفة، الأمر الذي حمل بعض البلاغيين على قصر علم البلاغة على معرفة «الوصل والفصل»[٥٥٤].

ولعل إغفال باب الوقف من الدرس اللغوي يؤدي إلى إهمال باب واسع، عظيم الخطر، دقيق المأخذ، لا يعرفه على وجهه إلا من رزق طبعاً سليماً، وذوقاً صحيحاً – كما يقول الخطيب القزويني – فيجب الاعتناء به، والبحث عن غوامضه[٥٥٥]، حتى تفهم وجوه المعنى المتعددة، ويمكن تفسير بعض المسائل النحوية التي نظر إليها كثير من العلماء والباحثين، ورأوا فيها ما يشكل، فتكلفوا في تأويلها، وتخريجها.

وفيما يلي، سوف أذكر بعض ما استطعت الوقوف عليه، لنتبين مدى ما يحدثه الوقف من أثر في بناء لغتنا العريق الشامخ:

أولاً: في الجمل المنسوخة بالأفعال:

جاء في كتاب «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي أن أبا محمد اليزيدي



سأل الكسائي – علي بن حمزة – في حضرة الرشيد عما إذا كان هناك عيب في هذا البيت:

لا يكون العير مهرا   لا يكون المهرُ مهرُ[٥٥٦]

وقرأ بضم حرف الروي، فأجابه الكسائي بأن فيه إقواءً، فأحس اليزيدي بنشوة الغلبة والفوز، وضرب بقلنسوته الأرض، ثم كنى نفسه قائلا: أنا أبو محمد، الشعر صواب، إنما ابتدأ، فقال: المهرُ مهرُ[٥٥٧].

ومعنى كلام اليزيدي أن معمولي (لا يكون) الثانية محذوفان، وأن جعله (المهرُ مهرُ) كلام مستأنف من مبتدأ وخبر، ولا يمكن أن نتصور ذلك المعنى إلا إذا كانت هناك وقفة، أو سكتة على (لا يكون)، فيصير البيت هكذا:

لا يكون العير مهرا   لا يكون.. المهرُ مهرُ

ولولا الوقف ما فُهِم المعنى، وما عُرِف الإعراب، ولصار الكلام متناقضاً في المضمون، أو خطأ في الشكل، وبذلك نرى أنه إذا أمكن الوقف على الفعل الناسخ صار جملة مستقلة قد حُذِف معمولاها، وما بعده جملة أخرى مستأنفة.

وقريباً من ذلك ما ذكره ابن جني في الخصائص عن الأصمعي بأن الفرزدق حضر مجلس ابن أبي إسحق، فقال له: كيف تنشد هذا البيت[٥٥٨]:

وعينان قال الله كُونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعلُ الخمر[٥٥٩]

فقال الفرزدق: كذا أُنشد، فقال ابن أبي إسحق: ما كان عليك لو قلت: فعولين! فقال الفرزدق: «لو شئت أن تُسبح لسبحت»، ونهض فلم يعرف أحد بالمجلس ما أراد[٥٦٠].

ثم شرح ابن جني المقصود بقوله بأن كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: «وعينان قال الله احدثا فحدثتا، أو: اخرجا إلى الوجود فخرجتا، ولو نصب لأخبر أن الله خلقهما، وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر»[٥٦١].

وفي أمالي المرتضى عن إسحق بن سُويد أن ذا الرمة أنشده البيت، فقال له: «فعولين» خبر الكون، فقال ذو الرمة: «لو سبحت ربحت، إنما قلتُ: وعينان فعولان، وصفتُهما بذلك»[٥٦٢].

وفي شرح الديوان للباهلي أن الرواية جاءت في معظم المصادر بالرفع والنصب، ولكن ذا الرمة أنكر على من خالف الرفع في خبر حُكِي عنه(٥٦٣).

وخلاصة القول أنه لو اتصل الكلام في شطري البيت لكان وجهه النصب، وكان المعنى أن المولى - عز وجل - خلق العينين وجملهما، وجعل فعلهما في الألباب من التكوين، وذلك ما يعرف بمذهب أهل القدر الذي تحرز ذو الرمة من القول به، فإذا وقف على (فكانتا)، تكون (كان) تامة، تكتفي بمرفوعها - ضمير المثنى - ويكون ما بعدها كلاماً مستأنفاً خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير: هما فعولان، والمعنى أنه أخبر عن قدرة الله في الخلق والإيجاد بقوله: «كونا.. فكانتا»، اقتباساً من قوله - عز وجل: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾(٥٦٤)، ثم استأنف كلاماً جديداً لمعنى جديد، هو الإشارة إلى شدة جمال العينين، ومبلغ تأثيرهما في العقول إلى حد يبلغ مبلغ تأثير الخمر.

وأجاز محقق الديوان أن يكون نصب (فعولين) على أنها حال من فاعل (كانتا) على تمامها، يقول: «ويجوز نصب فعولين على القطع، أي: الحال من فاعل كانت»(٥٦٥).

ثانياً: في الجمل المنسوخة بإن أو إحدى أخواتها:

إذا قطعت الجملة المؤكدة بأن كسرت الهمزة، وصارت الجملة مستأنفة، وعندئذ يتغير المعنى تبعاً لذلك، ففي نحو قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٥٦٦)، إذا كسرت الهمزة كما هي قراءة الكسائي؛ فإن الوقف يكون تاما على (فَضْلٍ)، ولا يوقف على قراءة الفتح كما هي قراءة الباقين(٥٦٧)، ويكون المعنى حال الوصل أنهم يستبشرون بثلاثة أشياء، هي:

نعمة الله، وفضله، وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين، أما حال القطع؛ فإنهم يستبشرون بأمرين هنا: نعمة الله، وفضله، وما بعد ذلك استئناف للتأكيد على أن الله لا يضيع أجر المؤمنين(٥٦٨)، والوقف هو الذي سوّغ لهذا المعنى.

وفي نحو قولنا: إن زيدا صديقي مخلص؛ إذا وقف على كلمة (صديقي) صارت خبرا لإن، وما بعدها خبراً ثانيا، أو خبرا لمبتدأ محذوف، وأما في حال الوصل؛ فإن الكلمة تصلح لأن تكون خبراً مرفوعاً، أو تنصب على البدل من اسم إن.



ثالثاً: عند تعدد الخبر:

اختلف النحويون عند تعدد الخبر، سواء كان للمبتدأ، أو لغيره من النواسخ؛ فذهب فريق إلى جواز تعدد الخبر مطلقا[٥٦٩]، وذهب آخرون إلى جوازه مقيدا بما إذا كان المعنى لا يقوم إلا بلفظين، نحو: الرمان حلو حامض، وهناك من يرى أن الأخبار إذا تعددت فهي لمبتدآت متعددة غير أنه قد ذكر أولها، وحذفت الأخرى اختصارا، لدلالة الأول عليها[٥٧٠].

ويمكن عن طريق الوقف حل هذه القضية؛ فيكون الخبر متعدداً عند وصل الكلام، والمبتدأ واحد، أما إذا وقف على كل خبر، فيكون المبتدأ مقدراً، ويكون الوقف هو الذي سوغ لذلك.

وعلى سبيل المثال؛ في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[٥٧١]؛ فإنه إذا وقف على نهاية الآيات كانت الألفاظ: (الغَفُورُ .. الْوَدُودُ.. ذُو الْعَرْشِ .. الْمَجِيدُ.. فَعَّالٌ) أخبارا لمبتدأ واحد، أما إذا وقف على أيٍّ منها فما بعده أخبار لمبتدأ حذف اختصارا، ولذلك نجد علماء الوقف يرون جواز الوقف على بعضها وقفاً كافيا، بمعنى أنها منفصلة في اللفظ، متصلة في المعنى[٥٧٢]، وتبعاً لذلك؛ يكون لكل منها معنى مستقل، وعند الوصل يضاف إليه معنى آخر ينشأ من اجتماعها وتلازمها.

رابعاً: عند الجار والمجرور:

لكل جار ومجرور – كما هو معروف – متعلق، فإذا وقع الجار والمجرور بين فعلين، وكان التعلق بهما ممكنا، جاز مع الوقف التعلق بأي منها، وعندئذ يتوجه المعنى ويتحدد تبعاً لموضوع الوقف؛ ففي نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾[٥٧٣]، إذا وقف على لفظ (استْحيَاءٍ) تعلق الجار والمجرور بالفعل (تمشي)، وكان الاستحياء في المشية، أما إذا وقف على ما بعد ذلك فإنه يجوز أن يكون التعلق بالفعل (قَالَتْ)، ويكون الاستحياء في القول، أو في المشية والقول معاً، وعلى الوجه الأول يكون الوقف كافياً، وعلى الثاني يكون حسنا[٥٧٤].

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾[٥٧٥]، فإن الوقف على لفظ (فِرْعَوْن) يجعل الجار والمجرور نعتاً ثانياً للرجل، فهو ذو قرابة في آل فرعون، أما الوقف على لفظ (إيمَانَهُ) فيحتمل أنه ليس منهم، وإنما هو يكتم إيمانه عنهم[٥٧٦].

وقد يؤدي الوقف إلى توهم القسم كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَآءُوكَ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنْ أَرَدْنَآ إِلَّآ إِحْسَـٰنًا وَتَوْفِيقًا﴾(٥٧٧)، وقوله سبحانه: ﴿يَـٰبُنَىَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(٥٧٨)، فإن الوقف على الفعلين: (يَحْلِفُونَ، لا تُشرِكُ) يتوهم معه أن الجار والمجرور بعدهما للقسم، وإن كان الوقف فيه تعد أو تكلف(٥٧٩).

وقد يؤدي الوقف على توهم الأمر باسم الفعل كما في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾(٥٨٠)، وقوله سبحانه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٥٨١)؛ فإن الوقف على (جُنَاح) في الآية الأولى، و(حَقًّا) في الثانية، والابتداء بما بعدهما يجعل الجار والمجرور صالحا لأن يكون أمراً باسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور.

خامساً: عند التنازع أو الاشتغال

يختلف النحويون حول المتنازعين وأيهما أولى بالمعمول، وكذلك في المشغولين وأيهما أولى بالعامل، وقد يكون في الوقف حل لجانبٍ من هذا الخلاف؛ فيكون الوقف على أحد المتنازعين سبيلا إلى توجيه العامل وجهة معينة، وكذلك بالنسبة للوقف على أحد المشغولين؛ ففي نحو قولنا: أكرمني وأكرمت زيدا، أو: جفوني ولم أجف الأخلاء؛ إذا وقف على الفعل الأول صار المعمول للثاني، وإذا وقف على الثاني جاز أن يكون المعمول للأول، أو يكون خبرا لمبتدأ محذوف، أو يكون منصوبا على الاختصاص، وكأن المتحدث يريد أن يخبر بأنه تبادل حدوث فعل مع غيره، وترك الكلام مبهما للفت الانتباه، فإذا رفع فهو خبر، والتقدير: هو زيد، وإذا نصب فالتقدير: أعني زيداً.

ومثل ذلك عند الاشتغال؛ ففي نحو: أكرمته، إذا وقف على زيد فهو خبر لمبتدأ محذوف، وإذا لم يوقف عليه فهو مفعول به لفعل يفسره الفعل المذكور.

سادساً: في اسم التفضيل:

إذا اقترن اسم التفضيل بأل، وجب فيه أمران:

- مطابقته لصاحبه في العدد والنوع.
- وعدم مجيء «مِن» معه؛ لأن المفضول لا يذكر بسبب دلالة «أل» عليه لأنها للعهد، فتشير إليه لتقدمه لفظاً أو حكما(٥٨٢).



فإذا جاء ما يوهم أنه قد اقترن «بمن» كما في بيت الأعشى:

ولست بالأكثر منهم حصى وإنما العزة للكاثر[٥٨٣]

فاسم التفضيل – الأكثر – قد اقترن بأل، وجاءت بعده من، والعلماء يؤولونه أو يخرجونه على وجوه، منها:

- أنْ «من» ليست هي التفضيلية التي تأتي لابتداء الغاية، وإنما هي لبيان الجنس، نحو التي في قولهم: أنت منهم الفارس[٥٨٤].
- أن حرف الجر «من» متعلق باسم تفضيل محذوف، والتقدير: ولست بالأكثر... أكثر منهم حصى.
- أن «أل» زائدة.
- أن «من» بمعنى «في».
- أنها لغة.
- أن البيت شاذ[٥٨٥].

ولا يتصور المعنى الأول إلا إذا قدرنا أن هناك وقفة على: ولست بالأكثر، ثم يأتي الابتداء: أكثر منهم حصى.

سابعاً: في جملة الشرط:

كثيراً ما تأتي جملة الشرط، وقد حذف منها الجواب؛ ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[٥٨٦]، يقول أبو حيان: وقوله: (لو كانوا يَعْلمون)، ليس مرتبطا بقوله: (وإن أَوْهَنَ البُيُوتِ لَبَيْتُ العَنكبوتِ)، لأن كل أحد يعلم ذلك؛ فلا يقال فيه (لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ)[٥٨٧].

ومعنى كلام أبي حيان أن الشرط منقطع عما قبله، لأن الوصل يجعل وهن بيت العنكبوت متعلقا بعلم المخبر عنهم، وهذا المعنى لابراء أحد؛ فما قبل الشرط لا يصلح أن يكون جواباً على رأي الكوفيين الذين يجيزون تقدم الجواب، وكذلك لا يصلح على رأي البصريين الذين يرون أن الكلام المتقدم يكون دليل الجواب[٥٨٨].

ومثل ذلك نجده في آيات كثيرة، نحو:

- ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[٥٨٩].

- ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾(٥٩٠).
- ﴿وَلَأَجْرُ ٱلْأَخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾(٥٩١).
- ﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾(٥٩٢).
- ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْأَخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾(٥٩٣).
- ﴿وَلَعَذَابُ ٱلْأَخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾(٥٩٤).

في هذه الآيات لا يصح الكلام المتقدم على الشرط أن يكون جوابا، أو دليلا على الجواب، لأن الصوم في الآية الأولى خير لعباده، علموا ذلك أم لم يعلموا، ومثله التصدق في الآية الثانية، وأجر الآخرة وعذابها أكبر، علم الناس ذلك أم لم يعلموا، ومريم – عليها السلام – تعوذ بالرحمن كان المتعوذ منه تقيا أم غير تقي، والدار الآخرة هي الحيوان، ولا شأن لعلم الناس في ذلك.

وتبعاً لاختلاف التقديرات حول المعنى والإعراب؛ اختلفت علامات الوقف في طبعات المصاحف اختلافا بينا، فبعض المصاحف تركت الآيات دون علامة وقف مطلقاً، وبعضها وضعت علامة الوقف الجائز، جواز مستوي الطرفين، وهي (ج)، وذلك لتساوي الأمرين معا، وبعضها وضعت العلامة (صلى) لاتصال الكلام في المعنى دون اللفظ، وبعضها وضعت العلامة (م) لانقطاع الكلام معنى ولفظاً. وبعضها وضعت العلامة (م) لتدل على صحة الوقف.

وقد تتبعت هذه الآيات في عدد من الطبعات القرآنية الصادرة عن جهات رسمية فبدا الخلاف واضحاً، وتلك الطبعات هي:

١ – المصحف الذي طبع في مصر عام ١٣٣٧هـ، برواية حفص عن عاصم، وعنه أخذت أكثر الطبعات بعد ذلك. ويسمى مصحف الملك فؤاد.
٢ – مصحف الجماهيرية الليبية الذي طبع عام ١٣٩٠هـ برواية قالون عن نافع.
٣ – مصحف الأزهر الذي طبع عام ١٣٩٦هـ برواية حفص عن عاصم.
٤ – مصحف المدينة المنورة الذي بدأت طباعته عام ١٤٠٥هـ في مجمع الملك فهد برواية حفص عن عاصم.
٥ – مصحف المدينة برواية ورش عن نافع.
٦ – المصحف المطبوع في دولة الباكستان برواية حفص عن عاصم.

وقد اختلفت هذه المصاحف في تقدير علامات الوقف قبل حرف الشرط اختلافاً بينا،



وذلك تبعاً لاختلاف تقديرات لجان مراجعة هذه المصاحف في تحديد الوقوف بحسب ما اقتضته المعاني التي ظهرت لها، مسترشدة في ذلك بأقوال الأئمة من المفسرين وعلماء الوقف والابتداء، بالإضافة إلى ما تقتضيه الرواية المطبوعة، ووجه الرسم الذي تعتمده الجهة التي قامت بطباعته، وما تعتمد عليه من مصادر، وغير ذلك مما نراه في نهاية كل طبعة عند بيان سند الرواية، والتعريف برسم المصحف، وضبطه، وفواصله، ووقوفه، وتجزئته، وسجداته، وأسماء سوره، واصطلاحات ذلك كله ومصادره.

والجدول التالي يوضح ذلك الاختلاف:

رقم	الآية	مصحف الملك	مصحف الجماهيرية	مصحف الأزهر	مصحف المدينة (حفص)	مصحف المدينة (ورش)	مصحف الباكستان
١	﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٤/ البقرة)*	صلى	—	مـ	صلى	مـ	—
٢	﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٢٨٠/ البقرة)	صلى	—	مـ	صلى	مـ	—
٣	﴿وَلَأَجْرُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ (٤١/ النحل)	مـ	—	مـ	ج	مـ	مـ
٤	﴿قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ (١٨/ مريم)	—	—	ج	—	—	—
٥	﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ (٤١/ العنكبوت)	صلى	—	مـ	صلى	مـ	مـ
٦	﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْآخِرَةَ لَهِيَ ٱلْحَيَوَانُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ (٦٤/ العنكبوت)	مـ	—	مـ	ج	مـ	مـ
٧	﴿وَلَعَذَابُ ٱلْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ (٢٦/ الزمر، ٣٣/ القلم)	ج	—	مـ	ج	مـ	مـ

(*) موضع جميع علامات الوقف قبل حرفي الشرط (إنْ، لَوْ).

ومن الجدول يتضح الاختلاف جليا بين الطبعات المختلفة، ومرده كما سبق يرجع إلى الاختلاف حول المعنى والإعراب، أو أن التأثير متبادل بين الجهتين.

ومن جانب آخر؛ فإنه إذا عطف على جملة الشرط جملة أخرى تقابلها في المعنى فلا يصح الوقف على شرط الثانية دون جوابها، لأن ذلك يؤدي إلى تناقض المعنى، وقبحه، ومثال ذلك ما ورد أن رجلا خطب في حضرة النبي – ﷺ – فقال: «من يطع الله ورسوله ومن يعصهما»، فقال: «قم أو: اذهب، بئس الخطيب أنت»(٥٩٥).

ولعل قبح الوقف هنا ظاهر، وبشاعته واضحة حيث جمع الرجل بين حال من أطاع ومن عصى، وكان ينبغي أن يقف في نهاية الجملتين، أو يقف على كل واحدة منهما على حده.

وقريباً من ذلك في قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا ٱلنِّصْفُ ۚ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ٱلسُّدُسُ﴾(٥٩٦)؛ فإنه لا يصح الوقف على لفظ (وَلِأَبَوَيْهِ) لأنه يفسد المعنى، فيجعل للأبوين النصف كما للبنت، وذلك فاسد في الشريعة، وإنما للبنت النصف، ولكل واحد من الأبوين فرض جديد مستأنف هو السدس.

ثامناً: الوقف في جملة الاستثناء:

إذا كان النفي منتقضا بالاستثناء؛ فإنه لا يجوز الوقف على النفي، لأنه يفسد المعنى، ويؤدي إلى عكس المقصود، ومثال ذلك قوله ﷺ: «الحج المبرور ليس له جزاء إلا الجنة»(٥٩٧)، فإن الوقف على (جزاء) يفسد معناه، ويجعله نفياً، والمقصود منه هو الإثبات.

وأبشع من ذلك أن يقف القارئ قبل حرف الإيجاب في نحو قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَآ إِلَّا هُوَ﴾(٥٩٨)، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾(٥٩٩)، وقوله ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾(٦٠٠)، لأن فيه نفي العلم والإرسال والخلق عن الله سبحانه.

تاسعاً: قطع النعت:

إذا قطع النعت بالوقف على المنعوت، يجوز فيه الرفع على أنه خبر لمبتدأ



محذوف، أو النصب على الاختصاص بفعل مقدر[٦٠١]، وقد مر بنا عند الحديث عن قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٦٠٢]، أن النعت إذا قطع يصح فيه ثلاثة تقديرات هي: - الوقف التام؛ وعندئذ يجوز رفع النعت على أنه مبتدأ وما بعده خبر، إن كان يصلح لذلك، أو أنه خبر لمبتدأ محذوف، وعلى ذلك لا يكون له اتصال بما بعده في اللفظ أو المعنى.

- الوقف الكافي؛ وذلك إذا كان القطع للمدح، أو الذم، أو الترحم، أو كان القطع على الاختصاص، بسبب اتصال المعنى دون اللفظ.
- الوقف الحسن؛ إذا كان الموصوف يصلح للوقف وكان النعت متصلا في اللفظ والمعنى[٦٠٣].

وقد يكون القطع واجبا حتى لا يتوهم جواز النعت، لأن ذلك يؤدي إلى قبح المعنى وفساده، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾[٦٠٤]؛ فالمقصد في هاتين الآيتين هو نفي الإيمان عن بعض من يزعمونه، وإثبات الخداع منهم، ولكن الوصل يوهم بأن المعنى على غير ذلك، فيكون هذا الفريق ما هم بمؤمنين يخادعون، بإثبات الإيمان ونفي الخداع، وذلك عكس المقصود تماما، والوقف هو الذي يجلي المعنى المقصود ويبينه.

عاشراً: الوقف في الجمل الخبرية:

قد يؤثر الوقف على الجملة الخبرية، فيحولها إلى إنشائية، ففي نحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ ﴿٦٧﴾ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[٦٠٥]، إذا وقف على لفظ (موسى) فهو خبر، أما إذا وقف على لفظ (خيفة)؛ وإن كان وقفاً متعسفاً إلا أن الكلام معه يصبح إنشاء، على تقدير حرف نداء محذوف، أي: يا موسى قلنا لا تخف.

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿...وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٦٠٦]، فإنه إذا وقف على (أنت)، ثم ابتدىء بلفظ (مولانا) صار نداء بعد أن كان خبرا.

ومثل هذا النوع كثير؛ ولكن العلماء يرون أنه من تعسف العقل المحض، ولم يرد فيه نص من نقل، ولذلك يُنْهَى عنه في القرآن الكريم، وإن جاز في اللغة[٦٠٧].

حادي عشر: قطع العطف:

إذا قطع العطف بالوقف على المعطوف، ساغ الابتداء على الاستئناف، وانفصل المعنى والإعراب، ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَآ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلْعَيْنِ وَٱلْأَنفَ بِٱلْأَنفِ وَٱلْأُذُنَ بِٱلْأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنِّ وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾[٦٠٨]، فقد قرأ الكسائي برفع: «العين، والأنف، والأذن، والسن»، وقرأ الباقون بالنصب[٦٠٩]، فمن نصب فقد جعل الواو عاطفة، وما بعدها يتبع ما قبلها في المعنى والإعراب، وأما الرفع؛ فعلى أن الواو للاستئناف، وما بعدها مبتدأ، والكلام منفصل عما قبله.

ثاني عشر: قطع البدل:

إذا قطع البدل جاز الابتداء به على أنه كلام مستأنف، ومثال ذلك قوله تعالى ﴿...إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝١ ٱللَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾[٦١٠]، وقوله سبحانه: ﴿أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ ٱلْخَٰلِقِينَ ۝١٢٥ ٱللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ ءَابَآئِكُمُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٦١١]، فإذا وقف على لفظ (الحميد) في الآية الأولى، ولفظ (الخالقين) في الثانية صار لفظ الجلاله بعدهما مرفوعاً، أما عند الوصل فإنه يجر في الموضوع الأول، وينصب في الموضع الثاني على البدل، وبالوجهين وردت القراءة[٦١٢].

ثالث عشر: القطع في جملة القول:

قد يوهم الوصل أن الكلام لم ينته، فيضاف للمتكلم ما ليس من كلامه، ومثال ذلك قوله سبحانه: ﴿قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ﴾[٦١٣]، فالوقف على (مرقدنا) يجعله نهاية القول، وما بعده كلام مستأنف ليس من كلامهم، ويكون اسم الإشارة (هذا) مبتدأ وما بعده خبره، أما إذا وقف على اسم الإشارة، فهو من كلامهم، وموقعه بدل من (مرقدنا)، والكلام بعده هو المستأنف، وهو خبر لمبتدأ محذوف[٦١٤].

ومثل ذلك نجده في قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۖ هُوَ ٱلْغَنِىُّ...﴾[٦١٥]، وقوله ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[٦١٦]، ففي هذه الآيات وأمثالها يوهم عدم الوقف على لفظ (ولد) أن ما

بعده من كلام القائلين، وهو ليس كذلك، فيلزم هنا الوقف على (ولد) حتى يرتفع ذلك التوهم، أو على الأقل ينوى الوقف في مثل هذه المواضع.

رابع عشر: الوقف في الجمل الانفعالية:

يقصد بالجمل الانفعالية ما يعبر به المتحدث عن مشاعره، وأحاسيسه، عند تأثره بموقف معين، يثير فيه انفعالات عاطفية خاصة، مثل التعرض للخطر، وعند الاستغاثة، والندبة، والدعاء، والتعجب، ونحو ذلك سواء كانت هذه الانفعالات سارة أم مؤلمة، ويطلق على المعنى في مثل هذه الحالات: المعنى التعبيري، أو معنى المقام[٦١٧].

وتتسم بعض المواقف الانفعالية بالإيجاز الشديد؛ لأنها لا تحتمل الإطناب، ويكثر فيها الحذف، فمثلا، قد نسمع شخصاً، يرى طفلا يتعرض لخطر مركبة مسرعة، فيصيح: «الولد.. السيارة.. أحمد.. أخوك.. يا الله.. الحمدلله»، هذه الكلمات المقطعة تحكي مشهدا انفعالياً معيناً، ولا يمكن فهمه إلا إذا قدرنا وقفات أو سكتات في موضع كل نقطتين، ويكون التقدير: الولد معرض للخطر، احذر السيارة، يا أحمد، أخوك في خطر، يا الله سلم، الحمد لله سلم الولد، أو نحو ذلك، ولو كتبت هذه العبارة أو قرئت دون تقدير وقف لما فهم منها شيء.

الوقف والترجمة

لعل الأمثلة التي تقدمت كافية للدلالة على التأثير الكبير الذي يحدثه الوقف في السياق اللغوي، صوتياً كان، أو صرفياً، أو نحوياً، أو دلالياً، وكيف يمكن أن يؤدي إلى تعدد الأوجه للنص الواحد على أي مستوى من المستويات اللغوية المختلفة، ولكن هذا التعدد يثير مشكلة، ويجيب في نفس الوقت على سؤال كثيرا ما يثار حول ترجمة النص القرآني الشريف إلى اللغات أخرى.

لقد رأينا في آيتي البقرة: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ ۛ فِيهِ ۛ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[٦١٨]؛ رأينا تلك الطاقة التعبيرية الكبيرة التي تحتملها اللغة العربية بوجه عام، ولغة القرآن الكريم بوجه خاص، وهنا نجد سؤالا يطرح نفسه: على أي وجه من تلك الوجوه السابقة تكون الترجمة؟!

لا شك أنه ليس أمام أي مترجم إلا أن يختار وجها من تلك الوجوه، فيرجحه، ويقوم بترجمته، ولا شك أن هذا الوجه مهما كانت دقة اختياره، لا يمثل النص القرآني، أو يؤدي معانيه كاملة.

وعلى سبيل المثال؛ لو أخذنا ترجمة عبدالله يوسف علي للآية الثانية من الآيتين السابقتين نجد أنه يجعلها ثلاث جمل على النحو التالي[٦١٩]:

- (ذَلِكَ الكتَابُ) This is the Book;
- (لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدَىً) In it is guidance sure, without doubt,
- (للمتَّقينَ) To those who fear God;

وبصرف النظر عن بعض ما يؤخذ على هذه الترجمة؛ فإن ما اختاره يعد وجها من وجوه كثيرة سبق بيانها، وبالتالي فإن ترجمة النص القرآني الكريم ترجمة حرفية كاملة تكون فنياً غير ممكنة، ويكون السؤال عن الحلال منها والحرام، أو ما يجوز وما لا يجوز في غير محله، فكما أنه ليس في طاقة البشر أن يأتوا بمثل القرآن فإنه ليس في طاقتهم أن يترجموه إلى لغة أخرى، وصدق الله إذ يقول: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[٦٢٠].



الخاتمة

في نهاية هذا البحث تجدر الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها، وذلك على النحو التالي:

١ - لقد بدا واضحاً جليا ذلك الاهتمام الكبير من جانب النحويين والقراء بمسألة الوقف، وكيف أنها شغلت مساحة كبيرة واسعة، وإن كانت جهود القراء وأهل الأداء أكثر ضبطاً، وأبعد أثراً.

٢ - لقد كشفت الدراسة عن كثرة الأوجه والبدائل التي يوقف بها، وأوضحت أن كلا من النحويين والقراء لهم ما يتفقون فيه، وما يختلفون فيه من تلك الأوجه، سواء في عددها، أو في كيفيتها.

٣ - أكدت الدراسة أن هناك أثراً كبيراً يمكن أن يحدثه الوقف في الجملة العربية على المستويات اللغوية المختلفة، صوتية، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية.

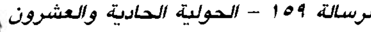
٤ - انتهت الدراسة إلى أنه يمكن عن طريق الوقف تفسير كثير من المسائل اللغوية المشكلة بعيدا عن التكلف والتأويلات غير المعقولة.

٥ - انتهت الدراسة إلى أن الترجمة الكاملة للنص القرآني الكريم، أو الحرفية غير ممكنة فنيا، وبذلك يبقى الإعجاز القرآني قائما، فكما أنه لا يمكن لأحد أن يأتي بمثل القرآن باللغة العربية، فإنه لا يمكن لأحد أن يأتي بمثله مترجماً إلى أي لغة أخرى، وإنما الممكن هو ترجمة بعض معانيه لا غير.

٦ - انتهت الدراسة إلى أنه من الأهمية بمكان ربط الدراسات اللغوية بعضها ببعض، صوتية كانت، أو صرفية، أو نحوية، أو دلالية، أو بلاغية، وكذلك من الأهمية بمكان ربطها بالدراسات العربية الأخرى، وبخاصة الدراسات القرآنية، لما في ذلك من إثراء للبحث اللغوي وبيان لجوانب مهمة فيه.

٧ - أشارت الدراسة إلى التأثير الكبير للوقف على كل من المتحدث والسامع؛ ولذلك فإنه يلزم أن تكون له علامة خطية، تدل عليه في الكتابة، ويقترح الباحث أن تكون نقطتين متجاورتين هكذا: (٠٠)، فتضاف إلى علامات الترقيم الأخرى، لتساعد المُلقي والقارئ، وتقوي من فهم السامع، وتزيد من وضوح المعنى وتأثير الكلمات، وتضيف إلى الإلقاء رونقاً وجمالاً.

والله الموفق والمعين.





الهوامش

(١) الجوهري: مادة: وقف.

(٢) الزمخشري، أساس البلاغة، مادة: وقف.

(٣) ابن منظور، مادة: وقف.

(٤) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٦٩.

(٥) الرضي: ٢/٢٧١.

(٦) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ١/٣٩٢.

(٧) ابن الجزري، النشر: ١/٢٤٠.

(٨) المرجع السابق: ١/٢٣٩، ٢٤٠.

(٩) المرجع السابق: ١/٢٣٨، ٢٣٩.

(١٠) الأشموني: منار الهدى: ٨.

(١١) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(١٢) الأنصاري (زكريا): ٤.

(١٣) ينظر بعض ذلك عند ابن الجزري، النشر: ١/٢٢٤، وابن عقيل، المساعد: ٣٠١.

(١٤) أحمد بن الجزري: ٤٢٠.

(١٥) الداني، المكتفي، (ت: مخلف): ١٠٤، والسيوطي، الاتقان ١/٨٣.

(١٦) الداني، المكتفي، (ت: مخلف): ١٠٥، وابن الجزري، النشر: ١/٢٢٥.

(١٧) ابن الجزري، النشر: ١/٢٢٥، والأشموني، منار الهدى: ٨، ٩.

(١٨) السيوطي، الإتقان: ١/٨٣، وللمزيد ينظر مقدمة تحقيق د. يوسف المرعشلي لكتاب المكتفي للداني، فقد ذكر تحت عنوان: «تطور التأليف في الوقف» ثمانية وسبعين كتابا، أفردها مصنفوها للوقف منذ القرن الثاني الهجري حتى نهاية القرن الثالث عشر: ٦٠-٧١.

(١٩) ينظر على سبيل المثال: سيبويه: ٤/١٥٩-١٨٨، والزجاجي: ٣٠٩-٣١٠، والفارسي، التكملة: ١٨٧-٢١٢، والزمخشري، المفصل: ٣٣٨-٣٤٤، وابن يعيش: ٩/٦٦-٩٠، وابن عصفور، المقرب: ٣٧٤-٣٨٨، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/٣٠٢-٣٢٢، والرضي: ٢/٢٧١-٣٢٣، وأبو حيان، الارتشاف: ١/٣٩٢-٤١١.

(٢٠) ينظر على سبيل المثال: النحاس: القطع والائتناف، والداني: المكتفي، والأنصاري (زكريا): المقصد، والأشموني (ابن عبدالكريم): منار الهدى.

(٢١) ابن عصفور، المقرب: ٣٧٤، وأبو حيان، الارتشاف: ١/٣٩٢، وابن عقيل: ٤/٣٠١.



(٢٢) إيضاح الوقف لابن الأنباري: ١/١٤٩، والمكتفي للداني: ١٠٦، والمقصد للأنصاري: ٥، ومنار الهدى للأشموني: ٨، والإتقان للسيوطي: ١/ ٨٤، ٨٥.

(٢٣) ابن الجزري، النشر: ١/ ٢٢٥.

(٢٤) مكي: ١٥٣.

(٢٥) ابن الجزري، النشر: ١/ ٢٢٦.

(٢٦) الفارسي، التكملة: ١٨٧، وابن البانش: ١/ ٥٠٤، والرضي: ٢/ ٢٧١.

(٢٧) ابن الحاجب، الإيضاح: ٢/ ٣٠٢، وابن الجزري، النشر: ١/ ٢٣٠، ٢٣١.

(٢٨) ابن الجزري، النشر: ١/ ٢٣١.

(٢٩) جعف: ترخيم جعفر حال النداء.

(٣٠) الرضي: ٢/ ٢٧١.

(٣١) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٢.

(٣٢) ابن الجزري، النشر: ١/ ٤٢٨، ٢/ ١٠٤.

(٣٣) مكي: ٢١٨.

(٣٤) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٦٨، ١٦٩، ١٧١.

(٣٥) الزجاجي: ٣٠٩، ٣١٠، ويقصد بالتثقيل: التضعيف.

(٣٦) الزمخشري، المفصل: ٣٣٨–٣٤٢.

(٣٧) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٣٠٣.

(٣٨) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٦٨، ١٨٩.

(٣٩) أبو حيان، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٩٢.

(٤٠) الأزهري: ٢/ ٣٣٨.

(٤١) سيبويه: ٤/ ١٧٣–١٧٥.

(٤٢) ينظر على سبيل المثال: الداني، التيسير: ٥٨، ٦٠، وابن البانش: ١/ ٥٠٤، ٥١٣، وكذلك: ابن الجزري، النشر: ٢/ ١٢٠، ١٢٨.

(٤٣) ابن الجزري، النشر: ٢/ ١٢٠.

(٤٤) المرجع السابق: ٢/ ١٢٨، ١٢٩.

(٤٥) ينظر في تعريف هذه الوجوه: المرجع السابق: ٢/ ١٢٠، ١٢١، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٥١.

(٤٦) يرى بعض النحاة أن الروم هو: إخفاء الحركة، الرضي: ٢/ ٢٧٥.

(٤٧) روي عن الكوفيين أنهم يسمون الإشمام روما، والروم إشماما (ابن الجزري): النشر: ٢/ ١٢١.

(٤٨) وقف أبو عمرو ويعقوب بحذف النون من (كأين) في جميع مواضعها في القرآن، انظر النشر لابن الجزري: ٢/ ١٤٣.

(٤٩) وقف بإثبات الياء ورش من طريق الأزرق، انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٣٨.

(٥٠) الآية: ١١٠/ الإسراء.

(٥١) ابن الجزري، النشر: ٢/١٤٤، ١٤٥.

(٥٢) الآية: ٨٢/ القصص.

(٥٣) ابن الجزري، النشر: ٢/١٥١.

(٥٤) الرضي: ٢/٢٧٢.

(٥٥) السيوطي، الهمع: ٢/٢٠٥.

(٥٦) سيبويه: ٤/١٧٤، وابن الجزري، النشر: ١/٢٠٣.

(٥٧) الحروف المهموسة عند النحاة القدامى والقراء هي: التاء، والثاء، والحاء، والخاء، والسين، والشين، والصاد، والضاد، والكاف، والهاء، ويجمعها قولهم: «سكت فحثه شخص»، انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/٣٣٧، وانظر: نهاية القول المفيد، لمحمد مكي: ٤٥.

(٥٨) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/١٧٥، ١٧٦.

(٥٩) يقول السمنودي (نقلاً عن غاية المريد: ١٤٦): قلقلة (قطب جد)، وقربت للفتح، والأرجح ما قبل اقتفت.

(٦٠) ابن الجزري، النشر: ١/٢٠٣.

(٦١) ابن الجزري، المقدمة: ٥١.

(٦٢) مكي: ٥٥، والمرصفي: ٨٦، ونصر: ١٤٥.

(٦٣) ابن الجزري، النشر: ١/٢٠٣.

(٦٤) السابق: ١/٣١٧.

(٦٥) ينقسم القراء من حيث نوع القراءة ثلاثة أقسام: قراء التحقيق، وقراء التدوير أو التوسط، وقراء الحدر، ينظر في تفصيل هذه الأنواع: ابن الجزري، النشر: ١/٢٠٥ - ٢٠٧، ومكي: ١٤.

(٦٦) الآية: ١/ سورة ص.

(٦٧) الآيتان: ٢، ٣/ الكوثر، ورسم الآية وضبطها على رواية ورش.

(٦٨) اختص ورش عن نافع بنقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها، انظر: الإتحاف للبناء: ٥٩.

(٦٩) الآية ٣٩/ الأنعام.

(٧٠) الآية: ٢٣/ الأحزاب.

(٧١) الآية: ٣١/ يوسف.

(٧٢) قرأ بسكر التاء من (قالت) أبو عمرو، وعاصم، وحمزة، ويعقوب، وقرأ الباقون بالضم

وهم: ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو جعفر، والكسائي، وخلف، انظر: الإتحاف للبناء: ٢٦٤.

(٧٣) الآيتان: ٣، ٤/ الفاتحة.

(٧٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر: ١٢٢.

(٧٥) الزجاجي: ٣٠٩، ٣١٠، والزمخشري، المفصل: ٣٣٨، ٣٣٩، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/٣٠٣ – ٣٠٦، والرضي: ٢/٢٧١–٢٧٦، وأبو حيان، الارتشاف: ١/٣٩٧، ٣٩٨.

(٧٦) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦٧.

(٧٧) انظر: شرح الرضي على الشافية: ٢/٢٧٩.

(٧٨) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/١٦٨، ١٦٩.

(٧٩) انظر: شرح الشافية للرضي: ٢/٢٧٩.

(٨٠) السابق: ٢/٢٧١، ٢٧٥.

(٨١) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٢٦.

(٨٢) المرجع السابق ٢/١٢٢.

(٨٣) انظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٩/٦٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٧٦.

(٨٤) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/١٦٨.

(٨٥) الزجاجي: ٣١٠، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/٣٠٤، والأزهري: ٢/٣٤١، وأبو حيان، المبدع: ١٣٧، ١٣٨.

(٨٦) ابن يعيش: ٩/٦٧، ٦٨، والجاربردي: ٢/١٨٧.

(٨٧) سيبويه: ٤/١٦٨.

(٨٨) المرجع السابق: ٤/١٧٨، ٤٤٦.

(٨٩) ابن يعيش: ٩/٧٠، والرضي: ٢/٣١٥، والأزهري: ٢٤١، ٢٤٢.

(٩٠) سماه أبو القاسم الزجاجي: الإتباع (الجمل: ٣١٠).

(٩١) النقر، بسكون القاف: صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه (اللسان: نقر).

(٩٢) سيبويه: ٤/١٧٣.

(٩٣) اختلف في نسبة هذا الشعر، فقال سيبويه: «لبعض السعديين»، ولم يعينه: (٤/١٧٣)، ونسبه المبرد إلى عبيدالله بن ماوية (الكامل: ١/٣٣٦)، وتبعه ابن منظور (مادة: نقر)، والجوهري، وقال: وقيل: لفدكي المنقري: (مادة: نقر)، وجاء بلا نسبة في مراجع كثيرة، كالزجاجي: ٣١٠، والفارسي/ التكملة: ١٢، والأزهري: ٢/٣٤١، والسيوطي، الهمع: ٢/٢٠٨.

(٩٤) لم يعرف قائل هذين البيتين، والأول منهما من شواهد الإنصاف (رقم: ٤٥٢)، وقد جاءا بلا نسبة في مجالس ثعلب: ١/٩٨، وابن جني، المنصف: ٦/١٨، ١٦١، وابن يعيش: ٩/٧١، والسيوطي، الهمع: ٢/٢٠٨.



(٩٥) ديوان زياد: ٤٥، وسيبويه: ٤/ ١٨٠، وابن يعيش: ٩/ ٧١، ٧٢، وجاء بلا نسبة عند المبرد، الكامل: ١/ ٣٣٦، والزمخشري، المفصل: ٣٣٩، والرضي: ٢/ ٣٢٢، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢٠٨.

(٩٦) ينظر في هذه الشروط على سبيل المثال: سيبويه: ٤/ ١٧٤، وابن الحاجب: الإيضاح: ٢/ ٣٠٥، والرضي: ٢/ ٣٢١-٣٢٣، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٨، ٣٩٩، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢٠٨.

(٩٧) ابن مالك، التسهيل: ٣٣٠، وشرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٩٠.

(٩٨) لم يعرف قائل هذا الشاهد، وقد استشهد به ابن مالك في شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٩٩٠ والسيوطي (الهمع: ٢/ ٢٠٨)، والأشموني: ٤/ ٢١١، وينظر الشنقيطي: ٦/ ٣٠٤.

(٩٩) أبو حيان، الارتشاف: ١/ ٤٠٣، ٤٠٤.

(١٠٠) الصبان (علي الأشموني): ٤/ ٢١١.

(١٠١) السيوطي، الهمع: ٢/ ٢٠٨.

(١٠٢) سيبويه: ٤/ ١٧٤.

(١٠٣) الرضي: ٢/ ٣١٥.

(١٠٤) أبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٨، والأزهري: ٢/ ٣٤٢.

(١٠٥) المرجعان السابقان: نفس المكان.

(١٠٦) سيبويه: ٤/ ١٧٣، ١٧٤.

(١٠٧) المرجع السابق: ٤/ ١٧٣.

(١٠٨) المرجع السابق: نفس المكان.

(١٠٩) الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة: ١٠٦: ٢/ ٧٣١.

(١١٠) شرح التصريح للأزهري: ٢/ ٣٤٢.

(١١١) حوليات كلية دار العلوم (جامعة القاهرة)، العدد الحادي عشر: ٦٥.

(١١٢) المرجع السابق: ٦٥-٧١.

(١١٣) النشر لابن الجزري: ١/ ٤٠٨، والإتحاف للبناء: ٥٩.

(١١٤) النشر لابن الجزري: ١/ ٤٠٨.

(١١٥) الآية: ٥٠/ النجم.

(١١٦) النشر لابن الجزري: ١/ ٤١٠، والإتحاف للبناء: ٤٠٣.

(١١٧) المرجعان السابقان: ١/ ٤٣٢، ٦٥، على الترتيب.

(١١٨) الآية ٤٤/ الحجر.

(١١٩) النشر: ١/ ٤٣٢، وإتحاف فضلاء البشر للبناء: ٢٧٥.

(١٢٠) القافية والأصوات اللغوية: ١/ ١٦٤.

(١٢١) سيبويه: ٤/ ١٧٤.
(١٢٢) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٣١٢.
(١٢٣) ص: ٨.
(١٢٤) علم اللغة، السعران: ٢٢٥.
(١٢٥) الآية: ٣١/ البقرة.
(١٢٦) الأصوات اللغوية: ١٦٢.
(١٢٧) المرجع السابق: ١٦٤.
(١٢٨) دراسة الصوت اللغوي ١٩٣، ١٩٥.
(١٢٩) المرجع السابق: ١٩١، ١٩٦.
(١٣٠) مناهج البحث في اللغة: ٢٠٢.
(١٣١) دراسة السمع والكلام: ٢٥٨ - ٢٦٣.
(١٣٢) محمد مكي، نهاية القول المفيد: ٢١٨.
(١٣٣) ابن الجزري: النشر: ٢/ ١٢٢.
(١٣٤) المرجع السابق: ٢/ ١٢٦.
(١٣٥) البناء: الإتحاف: ١٠١.
(١٣٦) محمد مكي: نهاية القول المفيد: ١٢٤.
(١٣٧) البناء: الإتحاف: ١٠١.
(١٣٨) الآية: ٥٣/ القمر.
(١٣٩) السمين الحلبي: الدر المصون: ٦/ ٢٣٤.
(١٤٠) ابن الجزري: النشر: ١/٤٠٨، ٤٣٢، وقدر ذكر ابن الجزري أنها تكررت في سبعة مواضع، وتابعه البناء (الإتحاف: ٦٥)، والمتروك لفظ الآية: ٣٤/ عبس.
(١٤١) الآية: ٤٤/ الحجر.
(١٤٢) الآية: ٢٥/ النمل.
(١٤٣) الآية: ٥/ النحل.
(١٤٤) الآيات: ١٠٢/ البقرة، ٢٤/ الأنفال، ٤٠/ النبأ، ٣٤/ عبس، على الترتيب.
(١٤٥) الآية ٩١/ آل عمران.
(١٤٦) انظر: كتاب السبعة لابن مجاهد: ٦٩٦، وانظر: مختصر القراءات الشاذة لابن خالويه: ١٧٩.
(١٤٧) الآية: ٣/ العصر.
(١٤٨) الآية: ١/ العصر.
(١٤٩) انظر: كتاب السبعة: ٦٩٦.
(١٥٠) المرجع السابق.

(١٥١) الآية: ٢/ العصر.

(١٥٢) انظر: معجم القراءات القرآنية، القراءة رقم ١٠١٧٨.

(١٥٣) انظر في بيان هذه المذاهب: النشر لابن الجزري: ١/٣٣٥، وإتحاف فضلاء البشر للبناء: ٤٠، ٤١، ونهاية القول المفيد لمحمد مكي: ١٤٠، ١٤١.

(١٥٤) انظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي: ١٤٠، ١٤١.

(١٥٥) انظر: النشر لابن الجزري: ١/٣٣٦.

(١٥٦) الآية: ٢/ الفاتحة.

(١٥٧) انظر: مراتب المدود: النشر لابن الجزري: ٣٢١.

(١٥٨) الآية: ٣/ الفاتحة.

(١٥٩) الآية: ٥/ الفاتحة.

(١٦٠) ينظر في مذاهب القراء في أوجه الوقف على السكون العارض في حالاته الثلاث: الضم، والكسر، والفتح، الإتحاف للبناء: ١٠٢.

(١٦١) الآية: ٨/ القمر.

(١٦٢) الآية: ٣٢/ الأعراف.

(١٦٣) الآية: ٢٤/ الرعد.

(١٦٤) اتفق أبو عمرو والدوري عن الكسائي على إمالة كل ألف أصلها عين، أو زائدة، وبعدها راء متطرفة مكسورة، إمالة كبرى، ووافقهم ورش من طريق الأزرق، ولكن بالتقليل، أي: الإمالة الصغرى، انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٨٣.

(١٦٥) الآية: ٦٩/ يس.

(١٦٦) حروف الاستعلاء سبعة يجمعها قولهم: قظ خص ضغط، انظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي: ٤٩.

(١٦٧) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٠٦.

(١٦٨) الآية: ٣٣/ المرسلات.

(١٦٩) انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء: ٩٨.

(١٧٠) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٠٦.

(١٧١) المرجع السابق: ٢/١٠٥، ١٠٧.

(١٧٢) الآيتان: ١، ٢/ الفجر.

(١٧٣) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٠٦.

(١٧٤) انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء: ٩٤.

(١٧٥) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٢٧.

(١٧٦) الآية: ٢٩/ فصلت.

(١٧٧) الآية: ٢٧/ القصص.



(١٧٨) الآية: ٥٤/ الحجر. ٢/٢٤٨.

(١٧٩) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/٢٤٨، ٢/٣٠٢، وانظر: الإتحاف للبناء: ٢٧٥.

(١٨٠) انظر: النشر لابن الجزري: ١/٣٦٢، ٢/١٢٧.

(١٨١) يقصد بأقوى السببين السكون المدغم بعد حرف المد، وبأضعفهما السكون العارض للوقف، فهما من أسباب المد غير أن الأول أقوى من الآخر، انظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي: ١٤٢.

(١٨٢) من الآية: ٣٦/ الحج.

(١٨٣) الآية: ١٦/ النساء.

(١٨٤) الآية: ٣٩/ الرحمن.

(١٨٥) انظر: نهاية القول المفيد لمحمد مكي: ١٤٢.

(١٨٦) البناء: ١٠٣.

(١٨٧) ٧٨/ هود.

(١٨٨) ٤/ الطلاق.

(١٨٩) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣٥.

(١٩٠) المرجع السابق: ٢/١٣٦.

(١٩١) ابن الحاجب، الإيضاح: ٣٠٦، ٣٠٧.

(١٩٢) سيبويه: ٤/ ١٧٩، والزمخشري، المفصل، ٣٣٩، ٣٤٠.

(١٩٣) الرضي: ٢/ ٣١٤.

(١٩٤) أبو حيان، الارتشاف: ١/٤٠٢، ٤٠٣.

(١٩٥) السابق: ١/٤٠٣.

(١٩٦) السابق: نفس الصفحة.

(١٩٧) سيبويه: ٤/ ١٧٩، والرضي: ٢/ ٣١٤، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٤٠٢.

(١٩٨) سيبويه: ٤/١٧٧، والرضي: ٢/٣١٣.

(١٩٩) إذا كانت الهمزة مسبوقة بفتحة نحو (كلأ)، أو بألف نحو: مساء، فلا تثبت الألف بعدها خطاً، ولكنها تثبت في النطق عند الوقف.

(٢٠٠) الرضي: ٢/ ٣١٤.

(٢٠١) الرضي: ٢/٣١٣.

(٢٠٢) سيبويه: ٤/ ١٧٤، والرضي: ٢/ ٣١١، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٨.

(٢٠٣) السابق: الصفحات نفسها.

(٢٠٤) الرضي: ٢/٣١٣.

(٢٠٥) سيبويه: ٤/١٧٨، والزمخشري، المفصل: ٣٣٩.

(٢٠٦) الرضي: ٢/٣١٣.



(٢٠٧) سيبويه: ٤/١٧٨، والزمخشري، المفصل: ٣٣٩.
(٢٠٨) الداني، التيسير: ٣٧-٣٩، والقلاني: ١٨٠-١٨٤، وابن الجزري، النشر: ١/٤٢٨.
(٢٠٩) أبو شامة: إبراز المعاني: ٢/٥.
(٢١٠) ابن الجزري، النشر: ١/٤٢٨، وتقريب النشر: ٤٠-٤٦.
(٢١١) ابن الجزري، النشر: ١/٤٢٨.
(٢١٢) البناء: ٦٤.
(٢١٣) الآية: ١٨٠/ الأعراف.
(٢١٤) الآية: ١٧/ الفرقان.
(٢١٥) انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء: ١٣٣، فهناك تفصيل لجميع الأوجه.
(٢١٦) ابن الجزري، النشر: ١/٤٣٠.
(٢١٧) الآية: ١/ العلق.
(٢١٨) الآية: ٤٩/ الحجر.
(٢١٩) الآية: ٢٤٦/ البقرة.
(٢٢٠) الآية: ٣٠/ القصص.
(٢٢١) الآية: ٢٢/ الرحمن.
(٢٢٢) ابن الجزري، النشر: ١/٤٣١.
(٢٢٣) البناء: ٦٤.
(٢٢٤) الداني، التيسير: ٣٧، وابن الجزري، النشر: ١/٤٣١، والبناء: ٧٣.
(٢٢٥) ابن الجزري، النشر: ١/٤٣٢، ٢/١٢٣.
(٢٢٦) الآية: ٦/ الصافات.
(٢٢٧) الآية: ٢٥٥/ البقرة.
(٢٢٨) انظر: النشر لابن الجزري: ١/٣١٦، ونهاية القول المفيد لمحمد مكي: ١٣٢، ١٣٣.
(٢٢٩) انظر: النشر: ١/٤٧٤، وإتحاف فضلاء البشر: ٦٥.
(٢٣٠) انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٧٣، ١٣٣.
(٢٣١) الآية: ٧/ هود.
(٢٣٢) الآية: ١٧/ الفرقان.
(٢٣٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر: ٧٣، ١٣٣.
(٢٣٤) الآية: ١٤٢/ البقرة.
(٢٣٥) الآية: ٤٤/ هود.
(٢٣٦) انظر: الإتحاف: ٧٣.
(٢٣٧) الآية: ٢٢٨/ البقرة.
(٢٣٨) انظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، لمحمد فؤاد عبدالباقي، مادة (برأ): ١٤٨.



(٢٣٩) الآية: ١٩/ الأنعام.
(٢٤٠) الآية: ٣٧/ التوبة.
(٢٤١) الآية: ٣٥/ النور.
(٢٤٢) قرأ بذلك حمزة، وأبو بكر شعبة عن عاصم، وقرأه أبو عمرو والكسائي بكسر الدال والراء مشددتين، فياء بعدها همزة على وزن (سكين)، وقرأ الباقون بضم الدال، فراء وياء مشددتين دون همز، انظر: الإتحاف للبناء: ٣٢٤.
(٢٤٣) انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء: ٦٥، ٧٤.
(٢٤٤) انظر: النشر لابن الجزري: ١/ ٤٧٥.
(٢٤٥) المرجع السابق: نفس المكان.
(٢٤٦) الآية: ٤٤/ الحجر.
(٢٤٧) الآية: ٢٥/ النمل.
(٢٤٨) الآية: ٥/ النحل.
(٢٤٩) الآية: ٩١/ آل عمران.
(٢٥٠) الآية: ١٠٢/ البقرة.
(٢٥١) الآية: ٢٤/ الأنفال.
(٢٥٢) الآية: ٤٠/ النبأ.
(٢٥٣) الآية: ٣٤/ عبس.
(٢٥٤) انظر: النشر لابن الجزري: ١/ ٤٧٦، والبناء: ٦٥.
(٢٥٥) الآية: ٧٦/ القصص.
(٢٥٦) الآية: ٥٨/ غافر.
(٢٥٧) الآية: ٧٤/ الأنبياء.
(٢٥٨) الآية: ١/ الحج.
(٢٥٩) ابن الجزري، النشر: ١/ ٤٣٣.
(٢٦٠) السابق: ١/ ٤٧٦، ومكي: ١١٢.
(٢٦١) ابن الجزري، النشر: ١/ ٣٥٢.
(٢٦٢) الزجاجي: ٣٠٩، والرضي: ٢/ ٢٧٤.
(٢٦٣) سيبويه: ٤/ ١٦٧.
(٢٦٤) الزجاجي: ٣٠٩، وابن يعيش: ٩/ ٦٩، ٧٠، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٢.
(٢٦٥) البيت للأعشى، الديوان: ١٩٧، وهو من شواهد الفارسي، المسائل الحلبيات: ٥٤، وإيضاح الشعر: ١٢٨، وابن جني، الخصائص: ٢/ ٩٧، وابن يعيش، ٩/ ٧٠، والرضي: ٢/ ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩.
(٢٦٦) لم يعرف قائله، وهو من شواهد العيني: ٤/ ٥٤٣، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢٠٥.



(٢٦٧) سيبويه: ٤/ ١٦٧، والزجاجي: ٣٠٩، وابن يعيش: ٩/ ٧٠، والرضي: ٢/ ٢٨٠.
(٢٦٨) انظر: الهمع: ٢/ ٢٠٥.
(٢٦٩) انظر: الكتاب لسيبويه: ٤/ ١٧٦.
(٢٧٠) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/ ١٣٣.
(٢٧١) انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء الدمياطي: ١٠٢.
(٢٧٢) يظهر التنوين بعد ستة أحرف هي: الهمزة، والحاء، والخاء، والعين، والغين، والهاء، ويدغم بعد ستة أخرى يجمعها لفظ (يرملون)، ويقلب بعد حرف واحد هو؛ الباء، ويخفى فيما عدا ذلك، انظر: إتحاف فضلاء البشر للبناء: ٣١.
(٢٧٣) زكريا الأنصاري: ١٠.
(٢٧٤) الرضي: ٢/ ٢٧٩، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٣.
(٢٧٥) البناء: ١٠٢.
(٢٧٦) الزمخشري، المفصل: ٣٤٣، وابن يعيش: ٩/ ٨٨، ٨٩، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/ ٣٢١، والرضي: ٢/ ٢٨٠.
(٢٧٧) الأعشى، الديوان: ٤٦، وهو من شواهد المبرد، المقتضب: ٤/ ٣٤٠، والزمخشري، المفصل: ٤١٠، وابن يعيش: ٩/ ٨٨، والأزهري: ٢/ ٢٠٨، وبلا نسبة عند السيوطي، الهمع: ٢/ ٧٨، والأشموني: ٣/ ٢٢٦، والشاهد ملفق من ثلاثة أبيات جاءت في قصيدة يمدح فيها الرسول – صلى الله عليه وسلم – الديوان: ٤٦.
(٢٧٨) الزمخشري، المفصل: ٣٤٤، وابن يعيش: ٩/ ٩٠.
(٢٧٩) الآية: ٣٢/ يوسف.
(٢٨٠) الآية: ١٥/ العلق.
(٢٨١) البناء: ١٠٢.
(٢٨٢) سيبويه: ٤/ ١٦٣.
(٢٨٣) الرضي: ٢/ ٢٩٤.
(٢٨٤) سيبويه: ٤/ ١٦٦، والرضي: ٢/ ٢٩٢.
(٢٨٥) سيبويه: ٤/ ١٦٦، والزمخشري، المفصل: ٣٤١، والرضي: ٢/ ٢٨٨، ٢٨٩.
(٢٨٦) سيبويه: ٤/ ١٦٧.
(٢٨٧) الرضي: ٢/ ٢٧٦.
(٢٨٨) السابق: ٢/ ٢٩٠.
(٢٨٩) بعدمت، أي: بعدما، أبدل من ألف (ما) هاء، وهو من أقبح الضرورات الشعرية، ونقل عن ابن جني أنه أبدل الألف هاء، ثم أبدل الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث، انظر: الدرر اللوامع، للشنقيطي: ٦/ ٢٣١، ٢٣١.
(٢٩٠) نسبه الأزهري لأبي النجم العجلي: ٣/ ٣٤٤، وجاء بلا نسبة عند ابن جني،



الخصائص: ١/٣٠٤، وابن يعيش: ٥/٨٩، ٩/٨١، والرضي: ٢/٢٨٩، ٢٩٠، والسيوطي، الهمع: ٢/٢٠٩، والأشموني: ٤/٢١٤.

(٢٩١) الغلصمة: رأس الحلقوم.

(٢٩٢) السيوطي، الهمع: ٢/٢٠٥.

(٢٩٣) هذا الشاهد بلا نسبة في الهمع: ٢/٢٠٥، ويروى محرفاً (اعتزلت) بالعين، والصواب بالغين من غزل الصوف، و(مقام) بالميم في أولها والصواب بالباء (بقام) وهو الصوف، و(العزيز)، بالعين وزاي ثانية ورابعة والصواب (الفرير) بالفاء وراءين، وهو ولد النعجة، والمراد: أنها اغتزلت من ذلك الصوف النقي الخالص فما أحسن شملتها شملة، انظر: اللسان مادة (بقم) وينظر في صواب التحريف: الشنقيطي: ٦/٢٩٥، نقلاً عن المحقق.

(٢٩٤) الشنقيطي: ٦/٢٩٥.

(٢٩٥) سيبويه: ٤/١٤٠، وأبو حيان، الارتشاف: ١/١٤٤.

(٢٩٦) ابن الجزري، النشر: ٢/٨٢، ٨٧.

(٢٩٧) السابق: ٣/٨٧.

(٢٩٨) الرضي: ٢/٢٩٢.

(٢٩٩) ابن الحاجب، الشافيه (المجموعة): ١٧٤.

(٣٠٠) الرضي: ٢/٢٩٢.

(٣٠١) المرجع السابق: ٢/٢٨٨.

(٣٠٢) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٧٤.

(٣٠٣) أبو حيان، الارتشاف: ١/٤٠٤، والسيوطي، الهمع: ٢/٢١٠.

(٣٠٤) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣٣، والبناء: ١٠٣.

(٣٠٥) ابن عاشر: ٣٠٦، وابن الجزري، النشر: ٢/١٢٩، وقد ذكر ابن الجزري أنها أربع عشرة كلمة، وعند تفصيلها ذكر ثلاث عشرة.

(٣٠٦) الآية: ٢٣١/البقرة، وجاءت في الآيات: ١٠٣/ آل عمران، ١١/ المائدة، ٢٨، ٣٤/ إبراهيم، ٧٢، ٨٣، ١١٤/ النحل، ٣١/لقمان، ٣/فاطر، ٢٩/ الطور.

(٣٠٧) الآية: ٣٥/آل عمران، وجاءت في الآيات: ٣٠، ٥١/ يوسف، ٩/القصص، ١٠ (مكرر)، ١١/التحريم.

(٣٠٨) الآية: ٢١٨/البقرة، وجاءت في الآيات: ٥٦/الأعراف، ٧٣/هود، ٢/مريم، ٥٠٠/الروم، ٣٢ (مكرر)/ الزخرف، وهناك موضع ثامن اختلف فيه والمشهور أنه بالهاء هو قوله: ﴿**فبما رحمة من الله لنت لهم**﴾ (١٥٩/آل عمران).

(٣٠٩) الآية: ٣٨/الأنفال، وجاءت في الآيات: ٤٣ (مكرر ثلاث مرات)/ فاطر، ٨٥/ غافر.

(٣١٠) الآية: ٦١/آل عمران.



(٣١١) الآية: ٧/ النور.

(٣١٢) الآية: ٨ المجادلة، جاءت في الآية ٩/المجادلة.

(٣١٣) الآية؛ ١٢/التحريم.

(٣١٤) الآية: ٨٦/هود.

(٣١٥) الآية: ٨٩/الواقعة.

(٣١٦) الآية: ٤٣/الدخان.

(٣١٧) الآية: ٣٠/الروم.

(٣١٨) الأية: ٩/القصص.

(٣١٩) الآية: ١٣٧/الأعراف.

(٣٢٠) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٣٠.

(٣٢١) انظر: المرجع السابق: نفس المكان. (مكرر)

(٣٢٢) الآية: ١١٥/الأنعام.

(٣٢٣) في الآيات: ٣٣، ٩٦/ يونس، ٦/ غافر.

(٣٢٤) الآية: ١٠/ يوسف.

(٣٢٥) الآية: ١٥/ يوسف.

(٣٢٦) الآية: ٧/يوسف.

(٣٢٧) الآية: ٥٠/العنكبوت.

(٣٢٨) الآية: ٣٧/سبأ.

(٣٢٩) الآية: ٤٠/فاطر.

(٣٣٠) الآية: ٤٧/فصلت.

(٣٣١) الآية: ٣٣/المرسلات.

(٣٣٢) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣١.

(٣٣٣) الآية: ٩٠/النساء.

(٣٣٤) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣١.

(٣٣٥) الداني، التيسير: وابن الجزري، تقريب النشر: ٧٨.

(٣٣٦) المرجع السابق.

(٣٣٧) ابن الجزري، النشر: ٢/٨٢.

(٣٣٨) السابق: ١/٨٤.

(٣٣٩) السابق: ١/٨٤.

(٣٤٠) السابق: ١/٨٨.

(٣٤١) السابق: ٢/١٢٦.

(٣٤٢) الآية: ٤/يوسف، وجاء اللفظ في سبعة مواضع أخرى هي: ١٠٠/ يوسف، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥/ مريم، ٢٦/ القصص، ١٠٢/ الصفات.

(٣٤٣) الآية: ٢٠٧/البقرة، وجاء اللفظ في ثلاثة مواضع أخرى هي: ٢٦٥/ البقرة، ١١٤/ النساء، ١/التحريم.

(٣٤٤) الآية: ٣/ص.

(٣٤٥) الآية: ١٩/ النجم.

(٣٤٦) الآية: ٦٠/النمل.

(٣٤٧) البناء: ١٠٤.

(٣٤٨) الآية: ٣٦/المؤمنون.

(٣٤٩) البناء: ١٠٤.

(٣٥٠) سيبويه: ٤/١٦١ – ١٦٣، والزمخشري، المفصل: ٣٤٣، وابن الحاجب، الإيضاح ٢/ ٣١٧.

(٣٥١) سيبويه: ٤/١٦١، والأزهري: ٢/٣٤٥.

(٣٥٢) أنيس، من أسرار اللغة: ٢٣٢.

(٣٥٣) شاهين، القراءات القرآنية: ٥٨.

(٣٥٤) سيبويه: ٤/١٦٤.

(٣٥٥) ينظر في الأوجه السابقة: الرضي: ٢/٣٠٠، وأبو حيان، الارتشاف: ١/٤٠٥.

(٣٥٦) الآية: ٢/الفاتحة.

(٣٥٧) الآية: ٢/البقرة.

(٣٥٨) الآية: ٣/القرة.

(٣٥٩) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣٥.

(٣٦٠) السابق: ٢/١٣٦، والبناء: ١٠٤.

(٣٦١) سيبويه: ٤/١٨١.

(٣٦٢) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٧٢.

(٣٦٣) ينظر تفصيل هذه الأوجه عند ابن يعيش: ٩/٨٦، والأزهري: ٢/٣٣٨.

(٣٦٤) الرضي: ٢/٢٨٣.

(٣٦٥) البيتان للشماخ، الديوان: ٤٦٦، ٤٦٧، وهما من شواهد ابن يعيش: ٩/٧٦، والرضي: ٢/٢٨٣، ٢٨٤، والأشموني: ٤/٢٠٥.

(٣٦٦) التبريزي: ١٥٠.

(٣٦٧) البيتان لملبد بن حرملة، وهما من شواهد سيبويه: ١/١٦٢، والأشموني: ١/٢٢١، واللسان، مادة: شكا.

(٣٦٨) الآية: ١٢٥/البقرة.

(٣٦٩) أمال الألف عند الوقف حمزة، والكسائي، وخلف (البناء: ١٤٧).

(٣٧٠) الرضي: ٢/ ٢٨٤.

(٣٧١) ابن يعيش: ٩/٧٦.

(٣٧٢) سيبويه: ٤/ ١٨١.

(٣٧٣) الرضي: ٢/١٨٦.

(٣٧٤) سيبويه: ٤/ ١٨١، والفارسي، التكملة: ٢٠٠، والرضي: ٢/٢٨٦، ٣٠٩.

(٣٧٥) سيبويه: ٤/ ١٧٦، والزمخشري، المفصل: ٣٤٠، والرضي: ٢/ ٢٨٥.

(٣٧٦) الرضي: ٢/٢٨٥.

(٣٧٧) سيبويه: ٤/ ١٧٦، ١٧٧.

(٣٧٨) سيبويه: ٤/ ١٦٥، والفارسي، التكملة: ٢٠١، والزمحخشري، المفصل: ٣٤٣، وابن يعيش: ٩/ ٨٣، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/ ٣١٧، والرضي: ٢/ ٢٨٦، ٢٩٦.

(٣٧٩) الرضي: ٢/ ٢٩٤، ويروى: فزدى (الميداني: ٢/٢٩٣).

(٣٨٠) ابن عقيل: ٤/ ٣٠٧.

(٣٨١) سيبويه: ٤/ ١٦٤، والفارسي، التكملة: ٢٠٠، وابن عصفور، المقرب: ٣٨٣، والرضي: ٢/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(٣٨٢) الرضي: ٢/ ٢٩٧، ٢٩٨.

(٣٨٣) سيبويه: ٤/ ١٦٤.

(٣٨٤) الآية: ٥٤/الحجر.

(٣٨٥) الآية: ٢/الصف.

(٣٨٦) الآية: ١/النبأ.

(٣٨٧) الآية: ٤٣/النازعات.

(٣٨٨) الآية: ٥/الطارق.

(٣٨٩) ابن الجزري، النشر: ٢/ ١٣٤.

(٣٩٠) الآية: ١٠ الأحزاب.

(٣٩١) الآية: ٦٦/الأحزاب

(٣٩٢) الآية ٦٧/الأحزاب.

(٣٩٣) الآية ٤/الإنسان.

(٣٩٤) الآيتان: ١٥، ١٦/ الإنسان

(٣٩٥) ابن الجزري النشر ٢/٣٤٧، والبناء: ٣٥٣.

(٣٩٦) السابق: نفس الصفحات.

(٣٩٧) السابق: نفس الصفحات.

(٣٩٨) ابن الجزري، النشر: ٢/ ٣٩٥.



(٣٩٩) سيبويه: ٤/١٨٣.
(٤٠٠) ابن يعيش: ٩/٧٥.
(٤٠١) الرضي: ٢/٣٠٠.
(٤٠٢) سيبويه: ٤/١٧٣.
(٤٠٣) السابق: نفس الصفحة.
(٤٠٤) السابق: ٤/١٨٤.
(٤٠٥) السابق: نفس الصفحة.
(٤٠٦) ....
(٤٠٧) للنابغة، الديوان: ١٣٨، وهو من شواهد سيبويه: ٤/١٨٦.
(٤٠٨) للأعشى، الديوان: ٢٠٧، والبيت من شواهد سيبويه: ٤/١٨٧، والفارسي، التكملة: ٢٠٤، والزمخشري، المفصل: ٣٤٣، وابن يعيش: ٩/٨٣، ٨٦، والسيوطي، الهمع: ٢/٧٨، والأشموني: ٢/٢١٤، والبيتان متباعدان.
(٤٠٩) سيبويه: ٤/١٨٧، والفارسي، التكملة: ٢٠٤.
(٤١٠) سيبويه: ٤/١٦٣.
(٤١١) سيبويه: ٤/١٨٣، والفارسي، التكملة: ٢٠٠، والرضى: ٢/٢٨٦، ٣٠٩.
(٤١٢) المرجع السابق: ٤/١٦٣.
(٤١٣) ابن يعيش: ٩/٨٠.
(٤١٤) سيبويه: ٢/١٨٢، والفارسي، التكملة: ١٩٣، وابن يعيش: ٩/٧٤، ٧٥، وابن عصفور، المقرب: ٣٨١.
(٤١٥) الرضي: ٢/٢٨٧.
(٤١٦) بلا نسبة عند سيبويه: ٤/١٨٢، والفارسي، التكملةن ١٩٣، وابن جني، المنصف: ٢/١٧٨، ٣/٧٩، والزمخشري، المفصل: ٤٤١، وابن عصفور، المقرب: ٣٨١، والرضي: ٢/٢٨٧، والأزهري: ٢/٢٦٧، والأشموني: ٤/٢٨١.
(٤١٧) سيبويه: ٤/١٨٣.
(٤١٨) الفارسي، التكملة: ٣٨١.
(٤١٩) الرضي: ٢/٢٨٧.
(٤٢٠) الأبيات بلا نسبة في نوادر أبي زيد: ١٦٤، والزمخشري، المفصل: ٤٤٢، وابن يعيش: ٩/٢٥، والرضي: ٢/٢٨٧، المعنى: الشاحج: البغل أو الحمار، والأقمر: الأبيض، والنهات: النهاق، وينزى: يحرك، والوقرة: الشعر الغزير.
(٤٢١) ابن الجزري، النشر ٢/١٦١.
(٤٢٢) الآية: ١٩/ الحاقة.
(٤٢٣) الآية: ٢٥/الحاقة.



(٤٢٤) الآية: ٢٠/الحاقة.
(٤٢٥) الآية: ٢٦/الحاقة.
(٤٢٦) الآية: ٢٨/الحاقة.
(٤٢٧) الآية: ٢٩/الحاقة.
(٤٢٨) الآية: ٣١/النمل
(٤٢٩) الآية: ١٤/لقمان.
(٤٣٠) الآية: ٢٢/إبراهيم.
(٤٣١) الآية: ١٠/النمل.
(٤٣٢) الآية: ٧٥/ص.
(٤٣٣) الاتحاف للبناء: ١٠٤.
(٤٣٤) الآية: ٧٨/الشعراء.
(٤٣٥) الآية: ١٨٦/البقرة.
(٤٣٦) الآية: ١٠٥/هود.
(٤٣٧) انظر: تفصيل هذه المواضع في النشر لابن الجزري: ٢/١٣٦، ١٤١، وكذلك الاتحاف للبناء: ١٠٥.
(٤٣٨) الآية: ١٠/ القارعة.
(٤٣٩) سيبويه: ٤/١٦٣.
(٤٤٠) الديوان: ٢٥٨، وابن يعيش: ٩/٨٤، والأزهري: ٢/٣٤٥، وجاء في اللسان مادتا: (شعب، ويسر)..
(٤٤١) ابن الجزري، النشر: ٢/١٤٣.
(٤٤٢) السابق: ٢/١٣٥.
(٤٤٣) الرضي: ٢/٣٠٩.
(٤٤٤) سيبويه: ٤/١٧٩/ ١٨٠، والفارسي، التكملة: ٢٠٥، وابن الحاجب، الإيضاح: ٣٢٠، وابن عصفور، المقرب: ٣٨٦، ٣٨٧، والرضي: ٢/٢٠٧.
(٤٤٥) الديوان: ٢، وابن يعيش: ٢/١١٨، والأزهري: ٢/٣٣٩، والصبان: ٤/٣٠٦.
(٤٤٦) الرضي: ٢/٢٧٧.
(٤٤٧) ابن الجزري: ٢/١٢٤، والبناء: ١٠٢.
(٤٤٨) الرضي: ٢/٣٠٩.
(٤٤٩) ابن الحاجب، الشافية (المجموعة): ١٧٠.
(٤٥٠) الرضي: ٢/٣٧٦.
(٤٥١) الرضي: ٢/٣١٠.
(٤٥٢) ابن الجزري، النشر: ٢/١٢٢.



(٤٥٣) سيبويه: ٤/ ١٨٤.

(٤٥٤) السابق: نفس الصفحة.

(٤٥٥) السيوطي، الهمع: ٢/٢٠٦.

(٤٥٦) الآية: ٦٤/ الكهف.

(٤٥٧) سيبويه: ٤/١٥٩، والفارسي، التكملة: ١٩٤، والزمخشري، المفصل: ٣٤٠.

(٤٥٨) ابن يعيش: ٩/٧٧.

(٤٥٩) سيبويه: ٤/١٦٠.

(٤٦٠) السابق: ٤/١٥٩، ١٦٠، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢١٠، والأزهري: ٢/ ٣٤٤.

(٤٦١) سيبويه: ٤/١٥٩، وابن عقيل، المساعد: ٤/ ٣٢٥.

(٤٦٢) الآية: ٢٠/ مريم.

(٤٦٣) الآية: ٩/غافر.

(٤٦٤) الفارسي، التكملة: ١٩٤.

(٤٦٥) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣٣ – ١٤٣، والبناء: ١٠٥.

(٤٦٦) الآية: ٢٥٩/البقرة.

(٤٦٧) ابن الجزري. النشر: ٢/١٤٢، والبناء: ١٠٤.

(٤٦٨) الآية ١١/الإسراء.

(٤٦٩) الآية: ٦/القمر.

(٤٧٠) الآية: ١٨ العلق.

(٤٧١) الآية: ٢٤/الشورى.

(٤٧٢) البناء: ٢١٣.

(٤٧٣) الآية: ٩٠/ الأنعام.

(٤٧٤) البناء: ٢١٣، ٢١٤.

(٤٧٥) الآيتان: ٢٦٩/البقرة، و١٤٦/ النساء.

(٤٧٦) الآية: ١٠٣/يونس.

(٤٧٧) الآية: ١٠٥/ هود.

(٤٧٨) الآية: ٦٤/الكهف.

(٤٧٩) الآية ٤١/ق.

(٤٨٠) الآية: ٥/القمر.

(٤٨١) الآية: ٤/الفجر.

(٤٨٢) ابن الجزري، النشر: ٢/١٣٨.

(٤٨٣) سيبويه: ٤/١٨٤، والفارسي، التكملة: ١٩٤، ١٩٥، والزمخشري، المفصل: ٣٤٠، ٣٤١، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/٣١٣.

(٤٨٤) خالد الأزهري: ١/ ٣٦.

(٤٨٥) الديوان: ٦، وابن جني، الخصائص: ٣/ ١٣٠، وابن يعيش: ٧/ ٤٣، والأزهري: ١/ ١٢٠.

(٤٨٦) الديوان: ١٣، السيوطي، الهمع: ٢/ ٢١١..

(٤٨٧) ابن يعيش: ٩/ ٧٨، ٧٩.

(٤٨٨) الديوان: ٥٨، والمبرد، المقتضب: ١/ ٢٠٤، والفارسي، إيضاح الشعر: ١٨، ١٩، والمسائل الحلبيات: ٢١٩، وابن يعيش: ٩/ ٧٨، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٤٨، وابن عقيل، المساعد: ٤/ ٣٣١، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٨٠، ٢١١.

(٤٨٩) السيوطي، الهمع: ٢/ ١١.

(٤٩٠) الأزهري: ١/ ٣٥، ٣٦، والشنقيطي: ٣٠٩.

(٤٩١) الأزهري: ١/ ٣٦.

(٤٩٢) ملحقات الديوان: ١٨٦، وبلا نسبة عند السيوطي، الهمع: ٢/ ٦٢، والأزهري: ١/ ٣٧، ١٩٥، والأشموني: ١/ ٣٣، ٤/ ٢٦.

(٤٩٣) ابن جني، الخصائص: ١/ ٢٩١، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢١٠.

(٤٩٤) مختلف فيه بين القيم بن أوس وحكيم بن معية (اللسان: معي)، وهو من شواهد سيبويه: ٢/ ٣٢١، والرضي: ٢/ ٣٢٣، وأبي حيان، الارتشاف: ١/ ٤٠٨، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢١٠.

(٤٩٥) الديوان: ٢٩، وسيبويه: ٤/ ١٨٥، والفارسي، التكملة: ١٩٥، وابن جني، المنصف: ٢/ ٧٤، ٢٣٢، والزمخشري، المفصل: ٤٠٦، وابن يعيش: ٩/ ٧٩، والرضي: ٢/ ٣٠٢، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٦، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٢٠٦.

(٤٩٦) الديوان: ٥٨، والسيوطي، الهمع: ١/ ١٠١، ٢/ ٢٧.

(٤٩٧) نسبه ابن يعيش لعبدالله بن الزبعرى: ٣/ ٣، ونسب أبو حيان للبيد، البحر، ١/ ٢٥١، وبلا نسبة عند الزمخشري، المفصل: ٤٦، والسيوطي، الهمع: ٢/ ٥٠، والأزهري: ٢/ ٤٣، والأشموني: ٢/ ٢٦٠.

(٤٩٨) ملحقات الديوان: ١٦٩، وسيبويه: ٤/ ١٧٠، والزجاجي: ٣١٠، وأبو علي الفارسي، التكملة: ١٨٨، والمسائل الحلبيات: ٣٥٨، والزمخشري، المفصل: ٤٠٨، وابن يعيش: ٩/ ٦٨، ٦٩، وابن الحاجب، الإيضاح: ٢/ ٣١٥، والرضي: ٢/ ٣١٨، وأبو حيان، الارتشاف: ١/ ٣٩٨، والأزهري: ٢/ ٤٣١ والعيني: ٤/ ٢١٩.

(٤٩٩) السيوطي، الإتقان: ٢/ ٩٨.

(٥٠٠) المرجع السابق: ٢/ ٩٩.

(٥٠١) ابن الجزري، النشر، ٢/ ١٢٨، ومكي: ١٨٤.

(٥٠٢) ابن الجزري، النشر: ٢/ ١٢٩.

(٥٠٣) المرجع السابق: نفس المكان.



(٥٠٤) انظر: المرجع السابق: ٢/١٣٣.

(٥٠٥) الآية: ١/النبأ.

(٥٠٦) الآية ١٠٣ / المائدة؛

(٥٠٧) الآية: ٨١/النمل.

(٥٠٨) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٤٣.

(٥٠٩) انظر: المرجع السابق: ٢/١٢٠، ١٣٣.

(٥١٠) الآية: ١٤٦/ آل عمران.

(٥١١) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٤٣.

(٥١٢) انظر: المرجع السابق: ١/١٤٤.

(٥١٣) الآية: ١١٠/الإسراء.

(٥١٤) انظر: النشر لابن الجزري: ١/١٤٤.

(٥١٥) الآية: ٨٢ / القصص.

(٥١٦) انظر: النشر لابن الجزري: ٢/١٥٢.

(٥١٧) ابن الجزري، النشر: ١/٢٢٥، ٢٢٦.

(٥١٨) زكريا الأنصاري، المقصد: ٥.

(٥١٩) القزويني: ١٥١.

(٥٢٠) المرجع السابق: ١٥١ – ١٧٨.

(٥٢١) السعران: ٣٤٤، وبشر: ١٩٠، ١٩١.

(٥٢٢) آيتان عند الكوفيين – عاصم، وحمزة، والكسائي – وآية واحدة عند غيرهم، البناء: ١٢٥.

(٥٢٣) الفراء: ١/٩.

(٥٢٤) أبو عبيدة: ١/٢٨، ٢٩.

(٥٢٥) الطبري: ١/٦٧ – ٧٨، والزجاج: ١/٦٧ – ٧٠، وابن الأنباري: ١/٤٣ – ٤٦، والزمخشري، الكشاف: ١/٧٦ – ١٢٣، والعكبري: إملاء ما من به الرحمن: ١/١٠، ١١، والبيضاوي: ١٦، ١٧.

(٥٢٦) الزمخشري، الكشاف: ١/١٢١.

(٥٢٧) البيضاوي: ١٧.

(٥٢٨) الزمخشري، الكشاف: ١/١٢٢، ١٢٣، والبيضاوي: ١٧.

(٥٢٩) ابن النحاس: ٣٢.

(٥٣٠) الزمخشري، الكشاف: ١/١٠٧، والعكبري، الإملاء: ١/١٠.

(٥٣١) الزمخشري، الكشاف: ١/١١١، ١١٢.

(٥٣٢) ابن الأنباري: ١/٤٣، والزمخشري، الكشاف: ١/١٠٧، والعكبري، الإملاء: ١/١٠.

(٥٣٣) الزمخشري، الكشاف: ١/١٠٧، والعكبري، الإملاء: ١/١٠.

(٥٣٤) ابن الأنباري: ١/٤٣، وابن النحاس: ٣٢.

(٥٣٥) البيضاوي: ١٦.

(٥٣٦) ابن النحاس: ٣٢، ٣٣.

(٥٣٧) السابق: ٣٣.

(٥٣٨) الشعراء، الآية: ٥٠.

(٥٣٩) الزمخشري، الكشاف: ١/١١٥.

(٥٤٠) البناء: ١٢٦.

(٥٤١) الزمخشري، الكشاف: ١/١١٥، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/١٠٩.

(٥٤٢) ابن الأنباري: ١/٤٣، والزمخشري، الكشاف: ١/١١٤، ١١٥، والبيضاوي ١٧.

(٥٤٣) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/١٠٧، ١٠٨، والبيضاوي: ١٧.

(٥٤٤) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/١٠٩.

(٥٤٥) الزمخشري، الكشاف: ١/١١٥.

(٥٤٦) الآية: ٦٣/ يونس.

(٥٤٧) العكبري، إعراب القراءات الشواذ: ١/١٠٩.

(٥٤٨) الطبري: ١/٧٧.

(٥٤٩) الزجاج: ١/٧٠.

(٥٥٠) ابن الأنباري: ١/٤٦.

(٥٥١) الداني، المكتفي: ١٥٨، والزمخشري، الكشاف: ١/١٢٣، والأنصاري ١٢.

(٥٥٢) وضع علامات الوقف بهذه الصورة كما هو في المصاحف التي تطبع في الباكستان ونحوها.

(٥٥٣) هذه الصورة في مصحف المدينة المنورة المطبوع بنفس الرسم.

(٥٥٤) القزويني: ١٥١.

(٥٥٥) المرجع السابق: نفس الصفحة.

(٥٥٦) لم أقف لهذا البيت على قائل.

(٥٥٧) تفصيل الخبر في الأشباه والنظائر: ٣/٢٥٤.

(٥٥٨) الخصائص لابن جني: ٢/٣٠٢.

(٥٥٩) البيت لذي الرمة، الديوان: ١/٥٧٨، وهو في الأغاني للأصفهاني: ١٨/ ٣٨، وفي أمالي المرتضى: ١/٢٠، وإن كانت رواية ابن جني توهم أنه للفرزدق.

(٥٦٠) الخصائص: ٢/٣٠٢.

(٥٦١) المرجع السابق: نفس المكان.

(٥٦٢) أمالي المرتضى: ١/٢٠.



(٥٦٣) رواية الديوان بالرفع (١/٥٧٨)، ورواية الأغاني بالنصب (١٨/٣٨)، وذكر شارح الديوان أن معظم المصادر أشارت إلى الروايتين.

(٥٦٤) الآية: ٨٢/ يس.

(٥٦٥) شرح الديوان للباهلي ١/٥٧٨، هامش: ١.

(٥٦٦) الآية: ١٧١/ آل عمران.

(٥٦٧) الأنصاري: ٢٦، والبناء ١٨٢.

(٥٦٨) البناء: ١٨٢.

(٥٦٩) الزمخشري، المفصل: ٣٩.

(٥٧٠) حسن: ١/٥٢٨، ٥٣٤.

(٥٧١) الآيات: ١٤ - ١٦/ البروج.

(٥٧٢) الأنصاري: ٩٠.

(٥٧٣) الآية: ٢٥/ القصص.

(٥٧٤) الأنصاري: ٦٥.

(٥٧٥) الآية: ٢٨/ غافر.

(٥٧٦) الأنصاري: ٧٥.

(٥٧٧) الآية: ٦٢/ النساء.

(٥٧٨) الآية: ١٣/ لقمان.

(٥٧٩) ابن الجزري، النشر: ١/٢٣١.

(٥٨٠) الآية: ١٥٨/ البقرة.

(٥٨١) الآية: ٤٧/الروم.

(٥٨٢) حسن: ٣/٤١٢.

(٥٨٣) الديوان: ٩٤، والفارسي، التكملة: ١١٧، وابن جني، الخصائص: ١/١٨٥، وابن يعيش: ٦/١٠٠، ١٠٣، والأزهري: ٢/١٠٤، والأشموني: ٣/٤٧.

(٥٨٤) الزمخشري، المفصل: ٢٧٨.

(٥٨٥) حسن: ٣/٣١٢، هـ: ٤.

(٥٨٦) الآية: ٤١/ العنكبوت.

(٥٨٧) أبو حيان، البحر المحيط: ٧/١٥٢.

(٥٨٨) حسن: ٤/٤٥٢، ٤٥٣.

(٥٨٩) الآية: ١٨٤/ البقرة.

(٥٩٠) الآية: ٢٨٠/ البقرة.

(٥٩١) الآية: ٤١/ النحل.

(٥٩٢) الآية: ١٨ / مريم.

(٥٩٣) الآية: ٦٤/ العنكبوت.
(٥٩٤) في الآيتين: ٢٦/الزمر، ٢٣/ القلم.
(٥٩٥) رواه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، خطبة الجمعة: ١/٢٨٨، وانظر: القرطبي: ١٤/ ٢٣٢، وللحديث رواية في مسلم، كتاب الجمعة: ٢/٥٩٤ يستشهد بها على عدم سلامة الجمع بين ضمير المولى - سبحانه - وضمير الرسول - ﷺ -.
(٥٩٦) الآية: ١١/النساء.
(٥٩٧) البخاري، كتاب العمرة، ومسلم، كتاب الحج: ٤٣٧.
(٥٩٨) الآية: ٥٩/الأنعام.
(٥٩٩) الآية: ١٠٥/ الإسراء.
(٦٠٠) الآية: ٥٦/ الذاريات.
(٦٠١) حسن: ٣/٤٩٠.
(٦٠٢) الآية: ٢/البقرة.
(٦٠٣) الداني، المكتفي: ١٥٨، ١٥٩.
(٦٠٤) الآيتان: ٨، ٩/البقرة.
(٦٠٥) الآيتان: ٦٧، ٦٨/ طه.
(٦٠٦) الآية: ٢٨٦/ البقرة.
(٦٠٧) نصر: ١٧١، ١٧٢.
(٦٠٨) الآية: ٤٥/ المائدة.
(٦٠٩) ابن مجاهد: ٢٤٤.
(٦١٠) الآيتان: ١، ٢/ إبراهيم.
(٦١١) الآيتان: ١٢٥، ١٢٦/ الصافات.
(٦١٢) قرأ بالرفع في الموضع الأول نافع، وابن عامر، والباقون بالكسر، وقرأ بالنصب في الثاني حمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم، والباقون بالرفع (ابن مجاهد: ٣٦٢، والبناء: ٢٧١، ٣٧٠).
(٦١٣) الآية: ٥٢/ يس.
(٦١٤) الأنصاري: ٧١.
(٦١٥) الآية: ١١٦/البقرة.
(٦١٦) الآية: ٢٦/الأنبياء.
(٦١٧) حسان: ٣٣٤.
(٦١٨) الآيتان: ١، ٢/البقرة.
(٦١٩) عبدالله يوسف: ١/١٧.
(٦٢٠) الآية: ٨٨/الإسراء.

المصادر والمراجع

١ - الأزهري (خالد بن عبدالله):

- شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، عيسى الحلبي، د.ت.

٢ - الأشموني (أحمد بن محمد بن عبدالكريم):

- منار الهدى في بيان الوقف والابتداء، القاهرة، عيسى الحلبي، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

٣ - الأشموني (علي بن محمد):

- شرح الأشموني على ألفية بن مالك، القاهرة، عيسى الحلبي، د.ت.

٤ - الأصفهاني (أبو الفرج): الأغاني، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

٥ - الأعجم (زياد بن الأعجم): الديوان، بيروت، دار صادر، د.ت.

٦ - الأعشى (ميمون بن قيس)

- ديوان الأعشى، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٧ - امرؤ القيس (حندج بن حجر):

- ديوان امرئ القيس، شرح حسين السندوبي، القاهرة، المكتبة التجارية، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٩م.

٨ - ابن الأنباري (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد):

- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار الفكر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق : طه عبدالحميد طه، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٩ - ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم):

- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: محي الدين رمضان، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.

١٠- أنيس (د. إبراهيم)

- الأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨١م
- من أسرار اللغة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م.

١١- ابن الباذش (أحمد بن علي):
- الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: د. عبدالمجيد قطامش، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

١٢- الباهلي (أحمد بن حاتم):
- شرح ديوان ذي الرمة، تحقيق: د. عبدالقدوس أبو صالح، بيروت، مؤسسة الإيمان، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٣- بشر (كمال محمد):
- الأصوات العربية، القاهرة، مكتبة الشباب، ١٩٨٧.

١٤- البناء (أحمد بن محمد الدمياطي):
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تصحيح: علي محمد الضباع، القاهرة، مطبعة المشهد الحسيني، ١٣٥٩هـ.

١٥- البيضاوي (عبدالله بن عمر):
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

١٦- التبريزي (الخطيب):
- الكافي في العروض والقوافي، تحقيق: الحساني حسن عبدالله، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٩م.

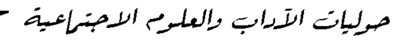
١٧- تولب (النمر بن تولب):
- شعر النمر بن تولب، تحقيق: نوري حمودي، بغداد، مطبعة المعارف، د.ت.

١٨- ثابت (حسان بن ثابت):
- ديوان حسان بن ثابت، بيروت، دار صادر، د.ت.

١٩- ثعلب (أحمد بن يحيى):
- مجالس ثعلب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.

٢٠- الجاربردي (أحمد بن الحسن):
- شرح الشافية (ضمن مجموعة)، إستانبول، دار الطباعة العامرة، ١٣١٠هـ.

٢١- الجرجاني (علي بن محمد):
- التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.





٢٢- ابن الجزري (أحمد بن محمد):
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٢٨هـ.

٢٣- ابن الجزري (محمد بن محمد):
- تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، القاهرة، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- المقدمة الجزرية (ومعها شرح الأنصاري)، تحقيق: د. نسيب نشاوي، دمشق، مطابع الأديب، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- النشر في القراءات العشر، تصحيح: علي محمد الضباع، بيروت، دار الكتب العلمية، د.ت.

٢٤- ابن جني (أبو الفتح عثمان):
- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٥٢هـ - ١٩٥٧.
- المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٩٥٤م.

٢٥- الجوهري (إسماعيل بن حماد):
- تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

٢٦- ابن الحاجب (عثمان بن عمر):
- الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: د. موسى العليلي، بغداد، مطبعة العاني، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٢٧- الشافية من علمي الصرف والخط، (ضمن مجموعة)، إستانبول، دار الطباعة العامرة، ١٣١٠هـ.

٢٨- حسان (تمام): مناهج البحث في اللغة، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٧٩م.

٢٩- حسن (عباس):
- النحو الوافي، القاهرة، دار المعارف، ط: ٦، ١٩٨١م.

٣٠- الحطيئة (جرول بن أوس):
- ديوان الحطيئة، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٧٨هـ، ١٩٥٨م.

٣١- أبو حيان (محمد بن يوسف):
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: ٥ - مصطفى النحاس القاهرة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- البحر المحيط، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.
- المبدع في التصريف، تحقيق: د. عبدالحميد السيد طلب، الكويت، دار العروبة، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٢- ابن خالويه (الحسين بن أحمد):
- مختصر القراءات الشاذة، نشر: برجشتراسر، القاهرة، المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

٣٣- الداني (عثمان بن سعيد):
- التيسير في القراءات السبع، تصحيح أوتويرتزل، إستانبول، مطبعة الدولة، ١٩٢٠م.
- المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: جديد زيدان مخلف، العراق، مطبعة وزارة الأوقاف، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- المكتفى في الوقف والابتداء، تحقيق: د. يوسف المرعشلي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٤.

٣٤- أبو داود (سليمان بن الأشعث): سنن أبي داود، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

٣٥- الرضي (محمد بن الحسن):
- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقيه، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٦- الزجاج (إبراهيم بن السري):
- معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: د. عبدالجليل شلبي، القاهرة، دار الحديث، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٧- الزجاجي (عبدالرحمن بن إسحق):
- الجمل في النحو، تحقيق: توفيق علي الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٣٨- الزمخشري (محمود بن عمر):
- أساس البلاغة، تحقيق: عبدالرحيم محمود، القاهرة، دار الكتب العصرية، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.
- الكشاف، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٦م.
- المفصل في علم العربية، تقديم ومراجعة: محمد عز الدين السعيدي، بيروت، دار إحياء العلوم، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٩- السعران (محمود).
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي، القاهرة، دار الفكر، د.ت.

٤٠- ابن أبي سلمى (زهير بن ربيعة):
- الديوان، بيروت، دار صادر، د.ت.

٤١- السمين الحلبي (شهاب الدين بن يوسف):
- الدر المصون، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٤٢- سيبويه (عمرو بن عثمان):
- الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٤٣- السيوطي (عبدالرحمن بن كمال الدين):
- الإتقان في علوم القرآن، بيروت، دار الندوة الجديدة، د.ت.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٧٥م.
- همع الهوامع، بيروت، دار المعرفة، د. ت.

٤٤- أبو شامة (عبدالرحمن بن إسماعيل):
- إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: محمود جادو، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.



٤٥- شاهين (عبدالصبور):
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٦٦م.

٧٦- الشماخ (الشماخ بن ضرار):
- ديوان الشماخ، تحقيق: صلاح الدين الهادي، القاهرة، دار المعارف، ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٤٧- الشنقيطي (أحمد بن الأمين):
- الدرر اللوامع، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م.

٤٨- الصبان (محمد بن علي):
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، القاهرة، عيسى الحلبي، د.ت.

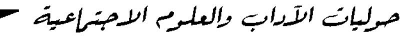
٤٩- الطبري (محمد بن جرير):
- جامع البيان، بيروت، دار المعرفة، ط: ٤، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٥٠- عبدالباقي (محمد فؤاد):
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (بحاشية المصحف الشريف)، بيروت، دار المعرفة، ط: ٤، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٥١- أبو عبيدة (معمر بن المثنى):
- مجاز القرآن، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٩٥٤.

٥٢- العجاج (رؤبة بن العجاج):
- ديوان رؤبة، ترتيب: وليم البروسي، الكويت، مكتبة ابن قتيبة، د. ت.

٥٣- ابن عصفور (علي بن مؤمن):
- المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار، وعبدالله الجبوري، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٨٦م.
- الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، بيروت، دار الآفاق الجديدة، د.ت.





٥٤- عطية (جرير بن عطية):
- ديوان جرير، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ابن عقيل (عبدالله بن عبدالرحمن):
- المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، جدة، دار المدني، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٥٥- العكبري (عبدالله بن الحسين):
- إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد عزوز، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٩هـ ١٩٧٩م.

٥٦- علي (عبدالله يوسف):
- ترجمة معاني القرآن، نيويورك، موري للطباعة، ١٩٤٦.

٥٧- عمر (أحمد مختار):
- دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

٥٨- عوني (محمد): القافية والأصوات اللغوية، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٧م.

٥٩- العيني (محمود بن أحمد):
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٢٩٩هـ - ١٨٨١م.

٦٠- الفارسي (الحسن بن أحمد):
- إيضاح الشعر، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- التكملة، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الموصل، دار الكتب، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- المسائل الحلبيات، تحقيق: د. حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٦١- الفراء (يحيى بن زياد):
- معاني القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، عالم الكتب، ط: ٢، ١٩٨٠م.

٦٢- الفرزدق (همام بن غالب):
- ديوان الفرزدق، تقديم: شاكر الفحام، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٦٣- القرطبي (محمد بن أحمد):
- الجامع لأحكام القرآن، بيروت، دار إحياء التراث، د. ت.

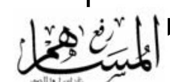
٦٤- القزويني (محمد بن سعد الدين):
- الإيضاح في علوم البلاغة، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٦٥- القلانسي (محمد بن الحسين):
- إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر، تحقيق: عمر حمدان الكبيسي، مكة، المكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤.

٦٦- ابن مالك (محمد بن عبدالله):
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، القاهرة، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧.
- شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبدالمنعم هريدي، مكة المكرمة، دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٦٧- المبرد (محمد بن يزيد):
- المقتضب، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٣٩٩هـ.
- الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، والسيد شحاته، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.

٦٨- ابن مجاهد (أبو بكر):
- السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م.



٦٩- المرتضى (علي بن الحسين):
- الأمالي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، عيسى الحلبي، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.

٧٠- المرصفي (عبدالفتاح السيد عجمي):
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، القاهرة، دار النصر للطباعة الإسلامية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٧١- مسلم (أبو الحسين بين الحجاج):
- الجامع الصحيح، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي،

٧٢- مصلوح (سعد):
- رأي في الوقف بالنقل. «بحث»، حوليات كلية دار العلوم - د. ت - القاهرة، العدد: الحادي عشر، ص ص : ٦٥ - ٧١.
- دراسة السمع والكلام، القاهرة، عالم الكتب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

٧٣- مكرم (عبدالعال سالم، وأحمد مختار عمر):
- معجم القراءات القرآنية، الكويت، ذات السلاسل، ط: ٢، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٧٤- ابن منظور (محمد بن مكرم):
- لسان العرب، بيروت، دار صادر، د.ت.

٧٥- النابغة (زياد بن معاوية):
- ديوان النابغة، شرح: عباس عبدالساتر، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

٧٦- ابن النحاس (أحمد بن محمد):
- القطع والائتناف، تحقيق: د. عبدالرحمن المطرودي، الرياض، جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٧٧- نصر (عطية قابل):
- غاية المريد في علم التجويد، القاهرة، دار الحرمين للطباعة، ط: ٤، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.



٧٨- نصر (محمد مكي):
- نهاية القول المفيد في علم التجويد، القاهرة، مصطفى الحلبي، ١٣٤٩هـ.

٧٩- الهاشمي (السيد أحمد):
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.

٨٠- ابن يعيش (يعيش بن علي):
- شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبي، د. ت.

٨١- أبو يحيى (زكريا الأنصاري):
- المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء، دمشق، دار المصحف، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م (نسخة مصورة عن طبعة: محمد مصطفى بمصر، ١٣١٣هـ).

مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

الأستاذة الدكتورة

أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة فصلية علمية محكمة

تعني بنشر البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية - السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .. الخ (باللغتين العربية والانجليزية)

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

الابواب الثابتة :

البحوث - التقارير - مراجعات الكتب

البيبلوجرافيا - باللغتين العربية والانجليزية

الاشتراكات

دولة الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات .
الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات .
الدول الأجنبية : ١٥ ديناراً للأفراد ، ٦٠ ديناراً للمؤسسات .

المراسلات

توجه جميع المراسلات الي رئيس التحرير علي العنوان التالي :
مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت .
ص . ب 17073 . الخالدية . الكويت . الرمز البريدي 72451 .
تلفون : 4833215 - 4833705 فاكس : 4833705 .

العنوان الإلكتروني EMAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.KW
موقع المجلة علي الإنترنت : Http//Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS





علمية . أكاديمية . فصلية . محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١

رئيس التحرير: أ. د. عبدالمالك خلف التميمي



الكويت: 3 دنانير ـ ديناران للطلاب ـ 15 ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: 4 دنانير للأفراد ـ 15 دينارا للمؤسسات.

الدول الأجنبية: 15 دولاراً للأفراد 60 دولاراً للمؤسسات.

بحوث باللغة العربية والإنجليزية

ندوات ـ مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير:

ص.ب: 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت

هاتف: 4817689 ـ 4815453 ـ فاكس: 4812514

e-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

يمكنك الاطلاع على المجلة باللغتين العربية والإنجليزية مع الفهرس على شبكة الانترنت

http://kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

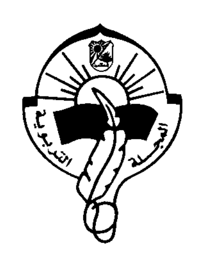
العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



المجلـة التربـوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

والتقارير عن المؤتمرات التربوية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

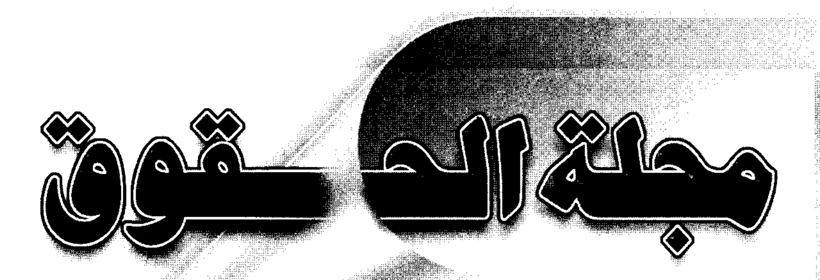
في الكويت:	ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية:	أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية:	خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955
الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ -٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

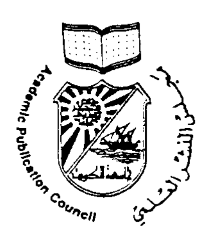
E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.




مجلة الحقوق


جامعة الكويت
Council





المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

The Waqf and its Functions among Grammarians and Recitors

Abstract

A study of some theoretical and applied aspects of the Waqf in the Quran recitations and recitors performance. The contributions of Arab linguists in this subject are reviewed.

This study aims at defining the Waqf and elaborating on its reasons and function and the attitudes of scholars towards it. The Waqf patterns levels and contexts are also dealt with. Points of agreement and disagreement among grammairans and recitors are discussed. These controversial aspects are related to the grammatical functions and parsing of the words. The grammatical and semantic function of the Waqf in language is touched upon and an interpretation of some of these aspects is provided.

The impact of the Waqf on translation is also dealt- with in a matter that leads to concluding that the literal translation of the Holly Quran is hardly feasible from the technical viewpoint.



The Author:

MOHAMMAD K. N. FARRAG

Ph.D (1990), Department of Arabic, College of Arts, Cairo University (bani sweif).

Publications:

- Morphological and Grammatical Issues in Tenth Quran Recitations (Ph.D Dissertation, 1990).
- Derivatives in The Holly Quran (M.A., 1985).
- An Introduction to Arabic Grammar. Caito: The author, 1993.
- Al- Wadi Al-Gadid or Al-Waahat (New Vally Governorate): Historical Study and Biographical Sketch. Cairo: Al-Wadi Press 1998.
- Ibn Al-Qasiog and his Book "Qurrat Al-Ain": Critical Study (yet to be published).
- Some Issues of Fatha and Alif in Arabic. Journal of Imam Mohammad bin Saud Islamic University, Vol. 15, (A.H. 1416/ 1996). p. 371-403.
- Curriculums of Arabic Grammar in General Education, Journal of Imam Mohammad bin Saud Islamic University, Vol. 22 (A.H. 1419/ 1990).
- University Courses: its present state and future perspective. (yet to be published).



Monograph: 159

The Waqf and its Functions among Grammarians and Recitors

Dr. Mohammad K. Farrag
Department of Arabic Language
Cairo University



Consultants

- **Prof. Ahmed Atman**
  (Department of English Language and literature - Cairo University)
- **Prof. Ismail S. Mukalled**
  (Department of Political Sciences - Assiut University)
- **Prof. Jihan Rashti**
  (Department of Radio and Television - Cairo University)
- **Prof. Hayat N. Al-Hajji**
  (History Department - Kuwait University)
- **Prof. Abdul-Aziz Hammouda**
  (Department of English Language and literature - Cairo University)
- **Prof. Ezziddin Ismail**
  (Department of Arabic Language and literature - Ein Shams University)
- **Prof. Mohammed Gh. Al-Rumeihi**
  (Sociology Department - Kuwait University)
- **Prof. Mohammed M. I. Al-Deeb**
  (Geography Department - Ein Shams University)
- **Prof. Mahmoud Rajab**
  (Philosophy Department - Cairo University)
- **Prof. Mahmoud S. Abu Al-Neel**
  (Psychology Department - Ein Shams University)
- **Prof. Mahmoud F. Hijazi**
  (Department of Arabic Language and literature - Cairo University)



Editorial Board



ANNALS OF
ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Issued by the Academic Publication Council - Kuwait University

A REFERED SCIENTIFIC PERIODICAL THAT PUBLISHES MONOGRAPHS ON TOPICS RELEVANT TO THE SCIENTIFIC CONCERNS OF THE VARIOUS DEPARTMENTS IN THE FACULTIES OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES

Volume XXI, 2001





ANNALS OF ARTS AND SOCIAL SCIENCES

A refereed scientific periodical that publishes monographs on topics relevant to the scientific concerns of the various departments in the faculties of arts and social sciences



The Waqf and its Functions among Grammarians and Recitors

Dr. Mohammad K. Farrag
Department of Arabic Language
Cairo University

Monograph 159
Volume XXI

1421 - 1422
2000 - 2001

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991,

